



مكتبة الثقافة الشعبية

٥



ترجمة

عبد المنعم حسن

تأليف

الرئيس اليتيم

نظرات على عالم اليوم

مكتبة الثقافة الشعبية — ٥

نظرات على عالم اليوم

تأليف
الرئيس تيتو

ترجمة
عبد المنعم حسن



دار المعارف بمصر



يوسيب بروز تيتو

دعوة إلى الحياة

... قبول الحياة هو قبول الكفاح من العقل الواعي ، وعندما قبل العقل الصراع ، نزل الى ميدان العالم . والكون في حركة دائمة ، والعقل في حركة دائمة كذلك ، وهذه الحركة تدور بين قطبين هما القوتان الابديتان في هذا العالم ، القوة الموجبة وهى الحياة ، والقوة السالبة وهى الموت .

وفي عالم اليوم دعوتان : دعوة الى الموت ، ودعوة الى الحياة .
أما الدعوة الى الموت ، فتجىء من المعسكرات ، والتكتلات ، التى تعمل بطريق مباشر ، أو غير مباشر ، الى اثارة الحرب ، وإشاعة الموت والدمار بين الشعوب .

وتجىء الدعوة الى الحياة من الدول المحايدة ، التى تدعو الى فض الكتل ، والمعسكرات ، وإلى التعاون القائم على المساواة بين الدول ذات النظم الاجتماعية المختلفة ، والتعايش السلمى ، وفض الخلافات عن طريق التفاهم ، لا عن طريق الحروب .

والحرب ليست قانونا عاما من قوانين الحياة ، وليست ضرورة للكيان القومى ، كما يقول غلاة العسكريين الفاشيين ، وليس من الضرورى ان ينتهى دائما التنافس الداخلى للنوع الى اضرار بالنوع عن طريق الحرب ، التى تصبح عائقا لتقدم الانسانية فى سبيل التطور ، فتصرف جهود الشعب عن التعمير الى التخريب .

فالحرب لا تبدو شيئا لا يمكن تجنبه ، ولا تدل حضارة الهند القديمة التى ترجع الى ٣٠٠٠ سنة قبل الميلاد على أى أثر للحرب ، وهناك

عصور في تاريخ الصين المبكر ، وكذلك في حضارة « الادكا » في بيرو ،
لم تظهر فيها الحرب .

وليس في الطبيعة الانسانية غريزة للحرب ، كما هي الحال في ثل
الخصاد . وصحيح ان في تكوين الانسان ميلا عاما للعدوان ، ولكن
هذا الميل كغيره من الدوافع الانسانية ، ليس نوعيا ، وليس غريزة
ثابتة ، اذ في الامكان صياغته في اشكال مختلفة ، قد يوجه هذا الميل
الى المنافسة الرياضية ، ويمكن السمو بالقتال الى الوان النشاط
الرياضي ، والاجتماعي .

وقد حل علماء النفس دوافع التسلط السائدة عند الطفل ، وحب
نفسه ، وكيف يقف المجتمع حائلا دون ظهورها ، فيكبتها الطفل
ويدفعها الى اللاشعور ، حيث تعيش في صورة بواعث أولية للعدوان
والقسوة ، وخطورتها ناشئة عن عدم الشعور بها .

ولذلك كان من الخطوات الأولى للحيلولة دون وقوع الحرب ، ان
نقل من الفيض المخزون من العدوان ، ذلك الفيض الموجود الآن في
كل دولة عظمى قوية .

والطريق لمنع تجمد هذا الحشد من « الديناميت النفساني » ،
ولايجاد الطرق التي تظهر منها دوافع تقدير النفس ، يعتبر عملا
كبيرا ، وهذا يعنى بناء المجتمع والأسرة بناء أفضل مما هو موجود
الآن ، بحيث يلغى هذه القيود التي تحد من نمو شخصية الانسان .
والكتاب الذي أقدمه اليوم ، هو دعوة الى الحياة . . حياة أفضل ،
وأسعد ، عن طريق الغاء الحروب ، والتعايش السلمي ، كتبه رجل
فد ، من عباقرة الجيل ، وقف حياته على نشر أفكاره السلمية ، لخير
الانسانية جمعاء ، بعد حياة طويلة من الكفاح ، والقتال المرير .
وفي هذا الكتاب يشرح الرئيس تيتو نظرياته السياسية ،
 والاجتماعية ، ويوضح أوجه الخلاف المذهبي بينه ، وبين الآخرين ،
 ملقيا نظرة محايدة ، على عالم اليوم ، ومشاكله .

عبد المنعم حسن

سفير السلام المتجول

في حياة الشعب اليوغوسلافي ألف عام من الكفاح المتواصل في سبيل الحرية ، والدفاع عن الوطن من الغزاة ، والطامعين .

وقد هبط اليوغوسلافيون شبه جزيرة البلقان في القرن السابع ، وقامت دولهم الاقطاعية في القرن التاسع ، وغانت شعوبهم اقدارا مختلفة ، فخضعت سلوفينيا وكرواتيا لحكم النمسا ، وظلت كذلك حتى القرن الثاني عشر ، ووصلت دولة الصرب الى أوجها في القرن الرابع عشر ، ثم سقطت تحت الحكم العثماني الذي دام الى القرن التاسع عشر .

وظلت الثورات تندلع خلال هذه القرون الطويلة ، ولم تفتقر هذه الشعوب عن المقاومة والثورة .

وبدأ تكوين دولة يوغوسلافيا الجديدة في القرن التاسع عشر ، عقب الثورتين اللتين قام بهما الصرب على التعاقب في عامي ١٨٠٤ و ١٨١٥ ، فقامت دولة صربيا ، والجبل الاسود الحرة ، وحاربت الى جانب الحلفاء خلال الحرب العالمية الاولى التي انتهت بمعاهدة فرساي ، وقامت بموجب هذه المعاهدة دولة يوغوسلافيا شاملة لصربيا ، ومقدونيا ، والجبل الاسود ، وكرواتيا ، وسلوفينيا ، والبوسنة ، والهرسك ، وفويفودينا ، وهي المناطق التي كانت خاضعة للنمسا والمجر ، فتحققت بذلك آماني الشعب في الوحدة . ولكن هذه الوحدة لم تشمل بعض المناطق اليوغوسلافية التي كانت خاضعة

لايطاليا والنمسا . كما أن مبادئ المساواة القومية والسياسية لم تكن مطبقة في الدولة الجديدة ، ولم تكن الحقوق القومية لشعبي مقدونيا والجبل الاسود معترف بها ، بل ان البورجوازية الصربية وضعت يدها على السلطة في البلاد ، في الوقت الذي كانت كتل العمال والفلاحين تعاني الاضطهاد ، وشظف العبتس في البلاد كلها . وأتاحت كل هذه المشاكل الظروف المناسبة لقيام الديكتاتورية ، والفاشستية ، وانتشرت الخيانة في الدوائر الحكومية ، مما أدى الى انهيار يوغوسلافيا عسكريا ، انهيارا خاطفا سنة ١٩٤١ .

وفي خضم هذه الاحداث ولدت شخصيات فذة ، قادت حركات قوية أدت الى قيام يوغوسلافيا الجديدة ، التي يرتبط تاريخها بكفاح الحزب الشيوعي ، وسكرتيره العام جوزيب بروز تيتو .

وعندما قام « يوفان فيسيلينوف » الذي يشغل الآن منصب رئيس المجلس النيابي في صربيا ، ليقتراح انتخاب الماريشال تيتو أول رئيس لجمهورية يوغوسلافيا الاشتراكية ، في ١٤ يناير سنة ١٩٥٣ ، قال :

« في تاريخ المجتمعات والأهم شخصيات توفر لها بعد النظر عن أي انسان آخر ، وامتازت بقدرة خارقة على ارساء طريق النهوض والتقدم ، وطريق الكفاح نحو النصر . وكانت تلك الشخصيات هي الدعائم التي قاتلت من حولها الملايين ، وكان ليوغوسلافيا أيضا مثل هذه الشخصية ، الا وهي « جوزيب بروز تينو » ، واني اقترح بالنيابة عن نواب الشعب الذين وقعوا هذا الاقتراح ، ترشيح الرفيق تيتو رئيسا للجمهورية » .

وكان ذلك اليوم مشهودا في تاريخ يوغوسلافيا ، اذ وضعت

ثقتها فى رجل ، هو البطل المقدام ، والجندى الباسل ، ورجل الدولة ،
لقوة معنويته ، وخصائصه الذهنية ، التى دلت عليها فى القضية
الوطنية الكبرى . قضية بناء يوغوسلافيا الجديدة .

تيتو فى شبابه

لم يكن تيتو ، رئيس الجمهورية ، وماريشال يوغوسلافيا ، من
ذؤابة ارسستقراطية ، فقد ولد لاسرة قروية فقيرة فى قرية
« كومروفتس » الكرواتية ، يوم ٢٥ مايو عام ١٨٩٢ . وأتم دراسته
الاعدادية فى مهبط رأسه . ودرب ليكون صانعا للاقفال فى « سيزاك »
بين عامى ١٩٠٧ و ١٩١٠ . وتلقى خلال ذلك أول تعاليم الحركة
العمالية . ووظف فى عامى ١٩١٠ و ١٩١١ فى مدينة زغرب ، وأقام
لمدة قصيرة فى لوبليانا وتريستا . وأصبح عضوا فى اتحاد المعدنين ،
وفى الحزب الديموقراطى الاشتراكى فى كرواتيا وسلوفينيا ، وبوهيميا ،
والمانيا ، والنمسا عامى ١٩١١ و ١٩١٢ وجند فى الجيش عامى ١٩١٣
و ١٩١٤ وسجن بعد اشتعال الحرب العالمية الاولى فى قلعة « بتروفارادان »
بالقرب من مدينة « نوفى ساد » بتهمة الدعاية ضد العسكرية .
وأرسل فى يناير سنة ١٩١٥ الى جبهة كرياتيا . وأصيب فى ربيع ذلك
العام بجرح خطير ، ورقد فى المستشفى فى « سفيزهاسك » ثلاثة عشر
شهرا ، ولما عوفى ، سيق للعمل - كأسير حرب - فى ارداتوف
وكونجور فى الاورال ، وما لبث أن زج فى السجن لانه طالب بتحسين
معاملة المسجونين ، وأطلق العمال سراحه فى ثورة فبراير سنة ١٩١٧
ومن هناك اتصل بجماعة من العمال البولشفيك ، واطلع على نظريات
لينين المعروفة باسم « اطروحة ابريل » ، ومقالاته ، وخطبه ، وفى
يونيو سنة ١٩١٧ ، ذهب الى بتروغراد ، حيث اشترك فى مظاهرات
يوليو ، ولما حاول العودة الى وطنه ، وقع فى أيدي بوليس « كيرينسكى »
الذى أعاده الى سيبيريا ، ولكنه استطاع الهرب فى الطريق ، وقصد

الى « أومسك » حيث انضم الى الحرس الاحمر فى أكتوبر عام ١٩١٧ .
ولما وقعت « أومسك » بعد عام فى أيدي الادميرال كولشاك ، الذى
كان يقاوم الثورة ، اختفى بروز تيتو فى ضواحي « أومسك » حتى
انهزام « كولشاك » عام ١٩٢٠ . وفى سبتمبر من ذلك العام ، عاد الى
وطنه ، وانضم فى الحال الى صفوف المحاربين من أعضاء الحزب الشيوعى
اليوغوسلافى فى زغرب .

بطل عمالى لا يتقهقر

لعب الحزب الشيوعى دورا هاما فى الحياة السياسية ليوغوسلافيا
بعد الحرب العالمية الاولى ، وكان له أثره القوى بين الشعب الذى كن
له كل تقدير ، فحاز نجاحا كبيرا فى الانتخابات العامة التى جرت سنة
١٩٢٠ ، وأصبح الحزب الثالث القوى فى الجمعية التأسيسية ، وبلغت
مقاعد سبعة وخمسين . الامر الذى أغضب السلطات الحاكمة ،
وغالبية الاحزاب البورجوازية ، فلم يكن من مصلحتهم أن تبلغ ثقة
الشعب بالحزب الشيوعى هذا الحد ، اذ كان للشيوعيين برنامج
واقعى ، تقدمى ، أرادوا أن يجعلوه أساسا لحل كثير من المشاكل
الاجتماعية ، والسياسية ، التى كانت البلاد تنوء بها اذ ذاك ، وكان
رد الفعل للثقة المتزايدة التى غرسها الشعب فى الشيوعيين ، أن
أصدرت السلطات أمرا فى ٢٩ ديسمبر سنة ١٩٢٠ سسمى «أوبزنانا»
- حرمت به نشاط الحزب الشيوعى ، وصادرت ممتلكاته . وفى ٢
أغسطس سنة ١٩٢١ ، صدر قانون لحماية الدولة ، وشكلت محاكم
خاصة لنظر القضايا التى تقع تحت هذا القانون المنافى للديموقراطية ،
وأولها قضايا النشاط الشيوعى .

وكان « يوسيب بروز » قد بدأ نشاطا سياسيا كبيرا فى الحركة
العمالية منذ عودته من روسيا فى سبتمبر سنة ١٩٢٠ . واشتغل

أولا في زغرب ، حيث نظم النشاط السياسى بين العمال والفلاحين ، ولقنهم الاهداف التى كان الحزب الشيوعى يكافح من أجلها . ثم عين مندوبا لاتحاد النقابات في أحواض السفن « كراييفيتسا » حيث تزعم اضرابا للاحتجاج على حجز أجور العمال . وفي مصنع عربات السكك الحديدية ، في سميدير يفسكا بالانكا ، تزعم العمال فى مطالبتهم برفع مستوى المعيشة ، وفي زغرب تزعم عدة حركات عمالية ضد السلطات المتنكرة للديموقراطية ، كمندوب للحزب السرى ، وضد الاستغلال المشين للعمال . وعرف بمقاومته الشديدة لهؤلاء الذين يقفون عقبة فى سبيل الافكار التقدمية ، وفي سبيل نهوض العمال ورفع مستواهم . وحاز شهرة كبيرة بين العمال بسبب مبادئه وصلاته ، واستقامته ، وحزمه فى محاربة الاعداء .

وعمل فى زغرب عامى ١٩٢٧ و ١٩٢٨ ، كعضو أولا فى لجنة المدينة للحزب الشيوعى ، ثم كسكرتير لها ، وللمجلس الاقليمى لاتحاد عمال التعدين . واعتقل فى زغرب ، فى يونيو سنة ١٩٢٧ ، بتهمة قيامه بنشاط حزبي غير مشروع أثناء اقامته فى « كراييفيتسا » وحكم عليه فى نوفمبر بالسجن سبعة شهور ، مع وقف التنفيذ ثم بالسجن خمسة شهور بسبب نشره الدعاية الشيوعية .

وأخذت السلطات تتروقب نشاط « بروز » بين العمال ، فاعتقلته فى زغرب مرة أخرى فى أغسطس سنة ١٩٢٨ ، وقدمته للمحاكمة أمام « محكمة حماية الدولة » . وفى قاعة المحكمة وقف البطل الذى لا يتقهقر يقول على مسمع من الصحفيين وغيرهم :

« اننى مدان فى عرف الدفاع ، ولكنى لست كذلك فى الحقيقة . فأننا أعترف بنشرى للافكار الشيوعية ، وكشفى للمظالم الواقعة على

العمال • ولكننى لا أعترف بمحكمة البورجوازية ، لأننى مسئول فقط .
أمام حزبى الشيوعى » •

وظلّ مصرا على موقفه خلال المحاكمة ، متمسكا بكفاح الحركة
التقدمية فى يوغوسلافيا القديمة ، غير عابىء باتهامات البوليس ،
ومزاعمه التى أريد بها تسوى مركزه • وطبق عليه قانون حماية أمن
الدولة ، فحكم عليه بالسجن خمس سنين مع الاشغال الشاقة •

وقضى « جوزيب بروز » مدة العقوبة فى أقبح سجون يوغوسلافيا
وأشدّها قسوة واطلاما فى « لوبوجلافا » وفى « ماريبور » — ثم مدة
السجن مع وقف التنفيذ فى « أوجلين » • على أن هذه العقوبات الشاقة
التي فرضتها الديكتاتورية الملكية الفاشستية ، لم تؤثر على عقليته
المكافحة ، وإيمانه بالكفاح فى سبيل قضية عادلة • فراح يهرب —
كمعظم الثوار فى السجون — المطبوعات الماركسية الى السجن ، بعد
دراستها سرا ، وزيادة معلوماته عن التطبيق الثورى •

المنظم السياسى والمذهبى للحركة العمالية فى يوغوسلافيا

قصد « جوزيب بروز » الى زغرب فى سنة ١٩٣٤ ، بعد أن قضى
مدة العقوبة ، ليعاود كفاحه ، ويباشر مهامه الجديدة ، ولكنه ما لبث
أن اعتقل ثانية لنشاطه بين العمال الذى أقلق سلطات الامن ، وأرسل
الى مسقط رأسه — قرية كومروفيتسا — وفرضت عليه الإقامة جبريا
هناك ، وأقام هناك لمدة قصيرة ، ثم ذهب الى « ساموبور » بالقرب من
« زغرب » ، حيث عاود نشاطه السرى ، وبدأ منذ ذلك يضيف الى
أسمائه أسما جديدة هو تيتو • — وكان يتسمى بعدة أسماء ، كما هى
عادة أعضاء الحزب الذين يعملون فى السر ، مثل جورجوفيتش ،
وزاجوراتش ، ورودى ، ونوفال ، وفالتر • وكان يحمل عدة جوازات

للسفر ، منها جواز باسم « جون الكسندر كارلسون » من السويد ،
وآخر باسم سيبردون ميكاس من كندا ، وثالث باسم المهندس كولار
من تشيكوسلوفاكيا ، ورابع باسم المهندس جوزيب تومانيك من
تشيكوسلوفاكيا .

وبدا جوزيب بروز يوقع مقالاته في الصحيفة الناطقة بلسان الحزب
بالحروف الاولى من اسم تيتو « TT » أو « T.T. » . وعندما اندلعت
الثورة في ٧ يوليو سنة ١٩٤١ ، أخذ يوقع نشرة القيادة العليا باسم
« تيتو » ، كرئيس للقيادة العليا لجيش التحرير الشعبي ، وقائد
كتائب الانصار في يوغوسلافيا . ومنذ ذلك الوقت تداول الشعب هذا
الاسم ، وأصبح علما على جوزيب بروز .

وعين « جوزيب بروز تيتو » سكرتيرا عاما للجنة المركزية للحزب
الشيوعي اليوغوسلافي .

وكان تزعم تيتو للحزب الشيوعي هو بداية عهد جديد في ازدهار
الحركة العمالية في يوغوسلافيا . وتضمن التقرير السياسي للجنة
المركزية للمؤتمر الخامس للحزب النقط التالية :

« تضلعت القيادة الجديدة للحزب الشيوعي - التي بدأت عملها في
نهاية سنة ١٩٣٧ - بالواجبات الاربعة التالية :

- ١ - تطهير الحزب من الانتهازين ؛
- ٢ - بذل كل الجهود لتوطيد مركز الحزب وتنظيمه .
- ٣ - العمل على ازدهار المبادئ المذهبية والسياسية للحزب .
- ٤ - العمل بغير ملل على ربط كل القوى التقدمية في الجبهة

الشعبية ، والقضاء على النظم المعادية للقومية ، والخطر الفاشستي ، والدفاع عن البلاد ضد هذا الخطر الخارجى . .

ولم يكن ذلك الكفاح لتطهير الحزب بالامر السهل ، بل ان ذلك استغرق وقتا طويلا ، حتى رست جذوره فى بناء الحزب » .

وبالرغم من الاخطار التى كانت تحقيق بزعماء الحزب ، فقد قام تيتو فى المدة من ١٩٣٦ - ١٩٤٠ بالاشراف على تنظيم فروع الحزب ، وزيارة منظماته السرية ، فزاد نشاطها ، وامتد الى ميادين كثيرة ، فأرسل ١٢٠٠ متطوع الى جمهورية أسبانيا ، وقامت مظاهرات واضرابات كثيرة . وكان الخطر النازى الالمانى بدأ يخيم على يوغوسلافيا ، بعد ضم جارتها النمسا . فنظمت طرق المساعدة ، والتأييد لتشيكوسلوفاكيا بعد ميونيخ ، وعبثت الجهود فى الداخل لمكافحة ارتفاع الاسعار . وما أن أعلنت الحرب العالمية حتى هب الحزب الشيوعى اليوغوسلافى لتنظيم الدفاع عن البلاد .

وكان لكل هذه الجهود أثرها فى الشعب اليوغوسلافى ، فآمن بوجود الحزب الشيوعى ، واخلاصه ، وقوته ، وقدرته على القيادة الشعبية ، فزاد عدد أعضائه ، وزادت قوته ، وأصبح مستعدا تمام الاستعداد للقيام بدوره فى الاحداث القادمة .

وفى كل هذه المراحل التنظيمية التى سبقت الحرب ، أظهر تيتو مقدرة سياسية خارقة ، وقوة ثورية ، وحسن تجربة ، مما كان له أثره البعيد المدى على تاريخ يوغوسلافيا .

الحزب ينبه الى خطر الغزو قبل وقوعه

فى الوقت الذى عقد فيه المؤتمر الخامس للحزب الشيوعى

اليوغوسلافي ، كانت المانيا النازية وحليفاتها قد غزت بلادا كثيرة في أوروبا . ولم ينبه الى الخطر الذي يهدد يوغوسلافيا من عدة أنحاء الا الحزب الشيوعي اليوغوسلافي ، في الوقت الذي لم تتخذ فيه الحكومات المعادية للشعب والقومية ، أى خطوة للدفاع عن البلاد ، بل انها مهدت للخيانة بالتقرب من المانيا وايطاليا .

وفي المؤتمر القومي الخامس للحزب الشيوعي اليوغوسلافي الذي عقد في أكتوبر سنة ١٩٤٠ ، شكلت لجنة عسكرية ، تحت اشراف اللجنة المركزية للحزب ، ومهمتها اعلاء روح المقاومة في صفوف الجيش في حالة وقوع هجوم على يوغوسلافيا ، والتضلع بالقيادة العسكرية ، ومواصلة الكفاح ضد المعتدين في حالة وقوع خيانة من جانب القيادة العسكرية ، وزعماء الدولة خلال الحرب . وشكلت لجان فرعية لتلك اللجنة في كل المدن الرئيسية .

وبلغ من تنبه الحزب واعداده الرأي العام لمقاومة الغزو قبل وقوعه ، أنه - حتى قبل انعقاد المؤتمر القومي الخامس للحزب الشيوعي ، أرسلت التعليمات - في عام ١٩٣٨ - الى كل أعضاء الحزب ، ولرابطة الشباب اليوغوسلافي ، لدراسة العمليات الحربية . فما أن شكلت اللجنة العسكرية للحزب ، حتى كانت الازدهان مهياة للكفاح ، وكانت المعلومات وافية عن التاكتيك العسكري ، فأثبت ذلك بعد نظر تيتو ، وصحة نظريته في أن الاستراتيجية ستلعب دورا هاما في الاحداث القادمة ، كجزء لا ينفصل من السياسة .

وفي ٢٥ مارس ١٩٤١ ، وبدون علم الشعب اليوغوسلافي ، وقعت حكومة شفيتكوفيتش - ماتشك الرجعية معاهدة في فيينا بالانضمام الى ميثاق المحور الثلاثي . وكان ذلك حافزا للشعب ليوحد جهاده ، وكفاحه خلف قيادة الحزب الشيوعي اليوغوسلافي غير المشروع ،

وتحولت موجة الاشمئزاز الى ثورة عارمة ضد الحكام الخونة ، فهب المواطنون في كل المدن والقرى يطالبون بخلع الحكومة ، وعمت المظاهرات البلاد مدة يومين ، وكان للحزب الشيوعي الدور الاول في تنظيمها ، واضطرت حكومة شفيتكوفتش - ماتشك الخائنة الى السقوط . وشكلت حكومة جديدة برياسة الجنرال « سيموفتش » وبالرغم من أنها لم تحدث تغييرا جوهريا في النظام ، الا أنها كانت كبيرة المغزى ، لدلالاتها على مدى تأثير الحزب الشيوعي بين الشعب ، وقت المحنة ، ووقت الحاجة الى النهوض للدفاع عن الاستقلال ، وعن المصالح الحيوية للشعب . واستتبع حوادث ٢٧ مارس ١٩٤١ ، هجوم قوات المحور على يوغوسلافيا في ٦ ابريل ١٩٤١ . وكانت حربا قصيرة ، اذ خانت الشعب القيادة السياسية ، والعسكرية ، فتوقف الجيش النظامي ليوغوسلافيا بعد اثنى عشر يوما . ووقعت الحكومة صك التسليم بغير قيد ، وطار الملك وحكومته الى الخارج . وقسمت يوغوسلافيا بين الغزاة الالمان ، والايطاليين ، والبلغار ، والمجر . وتابعت أجهزة الدولة عملها في خدمة حكومة الاحتلال ، وحلت الاحزاب البورجوازية ، وتعاون زعمائها مع قوات الاحتلال تعاونا وثيقا .

وكان الحزب الشيوعي اليوغوسلافي هو القوة السياسية الوحيدة في البلاد التي يتبعها الشعب اليوغوسلافي في أحلك أيامه . وفي الخامس عشر من شهر أبريل ، وبعد أن دخلت القوات الالمانية الى يوغوسلافيا ، اجتمعت اللجنة المركزية للحزب الشيوعي في يوغوسلافيا بقيادة السكرتير العام الجنرال تيتو ، لاعلان الكفاح المسلح . وفي مايو من ذلك العام عقدت القيادة العليا للحزب الشيوعي جلسة للمشاورة في زغرب ، حلل فيها الموقف السياسي

الذى نجم عن احتلال البلاد . واتخذت قرارات بتنظيم الكفاح المسلح
ضد الغزاة . واقتضى الموقف الجديد إعادة تنظيم اللجنة العسكرية ،
واتخذت العدة لبدء ثورة الشعب اليوغوسلافى .

وفي اللحظة التى شن فيها هتلر هجومه على بوغوسلافيا ، كان
تيتو فى زغرب مع الاعضاء الآخرين للجنة المركزية . . . وقد كتب
تيتو فى تقريره الى المؤتمر الخامس عن هذه الفترة يقول : « فى اليوم
الذى دخل فيه الالمان الى زغرب قررت اللجنة المركزية للحزب
الشيوعى اليوغوسلافى فى اجتماعها أن يرحل أغلب أعضاء اللجنة على
أقدامهم الى البوسنة ، والجبل الاسود ، وصربيا ، وسلوفينيا ،
لاعداد أعضاء الحزب ، وأفراد الشعب للثورة ، وتقرر تشكيل لجنة
عسكرية برياسة سكرتير اللجنة العسكرية . . . وقد سلم الجيش
اليوغوسلافى بعد مقاومة ضعيفة لم تستغرق أكثر من اثنى عشر
يوما . وهربت حكومة سيموفتش مع الملك الى الخارج بطريق الجو
ولم يبق فى البلاد الا الشعب الاعزل من السلاح ، والحزب الشيوعى
اليوغوسلافى » .

وخضعت أوروبا تحت أقدام الفاشست . ولم يكن هناك من
يحارب هتلر ، مما جعل فكرة الثورة مقامرة كبيرة .

وفي الاجتماع التخطيطى ، قدم تيتو تقريراً مفصلاً عن الموقف فى
البلاد ، تقرر على ضوءه أن القيام بثورة ضد الغزاة هى مسألة وقت
حتى تنتهى الظروف . وأكد تيتو فى خطاب له ، ألقاه فى هذا الاجتماع
أن الثورة على الغزاة ستجىء مع الوقت ، وستكون نتيجة الظروف ،
وبخاصة الصدام الذى لا بد من وقوعه بين هتلر والاتحاد السوفيتى ،
وسيكون طابع الثورة نفور الشعب واشمئزازه من الملكية ، والحكومة
السابقة ، خيانتهم البلاد ، ولأنهما لم يعداه للدفاع ضد العدوان ،
وشعور العداة ضد الطابور الخامس الذى كان يخدم هتلر وموسولينى

وعلى ذلك فان الثورة القادمة ضد الغزاة ستتحد مع الكفاح ضد الطابور الخامس ، وهذا معناه القضاء على أجهزة السلطات المدنية القديمة ، وقيام حكومة شعبية جديدة ، وعلى الحزب الشيوعى اليوغوسلافى أن يزيد من نشاطه للاعداد للثورة ، وتنظيمها ، وأن يكون محور قوتها . . ولا بد أن تكون الثورة على أكبر نطاق ممكن ، لاعداد أعضاء الحزب ، وأفراد الشعب للثورة . وتقرر تشكيل لجنة تشمل كل هؤلاء الذين كانوا على استعداد لمحاربة النازى والفاشست . ونظرا لكل هذه العوامل ، ينبغي تجنب احداث أى عمل يلفت نظر العدو الآن ، لان الظروف لم تهيأ ، ولم تنضج بعد للقيام بالثورة . وستحدد اللجنة المركزية الوقت لبدء الثورة العامة ، وعلى الشيوعيين الاشتراك فيها ، وتنظيم أى نوع من المقاومة الشعبية ضد الغزاة والمتعاونين معهم .

وأعقب ذلك اعداد الحزب الشيوعى اليوغوسلافى للقيام بهذه المهمة ، فيبدأ بجمع الاسلحة على نطاق واسع شمل أنحاء البلاد ، ولهذا الغرض تقرر اقامة شبكة واسعة من اللجان العسكرية فى كل البلاد ، منفصلة عن لجان الحزب ، لتشكيل جماعات ، وتنظيم التدريب العسكرى ، والاسعاف الاولى ، وجمع المواد الطبية .

وحانت الفرصة للقيام بالثورة فى يوغوسلافيا عندما هاجم هتلر الاتحاد السوفييتى ، فى ٢٢ يونيو ١٩٤١ ، والتحم السوفييت فى الحرب معه ، وبخاصة أن الاستعدادات كانت قد بدأت منذ الاجتماع التخطيطى للحزب فى ابريل ، والتحم الاهالى فى بعض المناطق مع الغزاة ، وجماعة « الاوستاشى » المتعاونة معهم .

وفى نفس اليوم الذى بدأ هتلر هجومه على الاتحاد السوفييتى ، عقد المكتب السياسى للجنة المركزية للحزب الشيوعى اليوغوسلافى



صورة تذكارية للرئيس تيتو عندما أصيب في ذراعه خلال حرب التحرير • ويرى خلفه صديقه وزميله في الكفاح الدكتور ريبار

اجتماعا في بيوغراد تقرر فيه أن تقوم اللجان المركزية ، والاقليمية للحزب بإصدار نداءات الى الشعب بالثورة . . وجاء في هذا النداء :

« الى العمال ، والفلاحين ، وأهالي المدن :

« لقد دقت الساعة . . وبدأت المعركة الحاسمة ضد أكبر أعداء الطبقة العمالية ، بعد أن قام المجرمون الفاشستيون بهجوم رئيسي على الاتحاد السوفييتي ، أمل كل السكادحين في العالم . . اتخذوا أماكنكم يا عمال يوغوسلافيا في الصفوف للقتال . والتفوا حول قائدكم ، الحزب الشيوعي اليوغوسلافي . . ياشيوعيو يوغوسلافيا ! لقد حانت الساعة العصيبة التي كنا نترقبها في كفاحنا . . لقد أعلن الحكام الفاشست المتعطشون للدماء ، الذين يذلون البلاد الخاضعة لهم حرب الإبادة علينا . . ونحن نقبل التحدي فقد أعدنا أنفسنا لذلك . . وإذا كان القتل الفاشست قد أعلنوا أنه لا هوادة ولا رحمة لاي شيوعي ، في هذا الصراع . فأننا نجيب بأنه لا هوادة ولا رحمة للقادة الفاشست المجرمين ، وتوابعهم الامناء لهم . . فالى الامام الى المعركة النهائية ، الحاسمة ، في سبيل الحرية ، وفي سبيل سعادة الانسان ! »

وتقرر في اجتماع اللجنة المركزية الذي عقد يوم ٢٧ يونيو أن يذهب بعض أعضائها فورا الى الميدان لتنظيم وقيادة كتائب الانصار . وعينت قيادة عليا لكتائب التحرير . وفي ٤ يوليو تقرر أن تبدأ الجماعات العسكرية التي تم تشكيلها في نصف الكباري ، وخطوط السكك الحديدية ، وتعطيل المصانع ، ومهاجمة الموظفين التابعين للاعداء .

وبدأت الثورة في صربيا يوم ٧ يوليو ، ثم في الجبل الاسود يوم ١٣ يوليو ، وعمت - بعد وقت قصير - أرجاء البلاد . وكان تيتو

يدير الثورة في كل البلاد وعلى اتصال بها من بيوغراد - من يوليو
الى سبتمبر ١٩٤١ .

ولما تقدمت الثورة ، ورست قواعدها ، وتم تحرير جزء من
صربيا ، تهيأت الظروف للقيادة العليا لكي تنتقل الى الاراضى
المحررة . فانتقل اليها تيتو في منتصف شهر سبتمبر . وأصبح في
وضع يمكنه من أداء العمليات السياسية ، والعسكرية عن قرب .
فرأس اجتماعا للمشاورة من قادة ، وممثلى قيادات كتائب الانصار
من كل أنحاء يوغوسلافيا في قرية « ستوليتش » في ٢٦ سبتمبر سنة
١٩٤١ ، حيث اتخذت قرارات هامة لاحراز تقدم جديد - كما قدم
تيتو في هذا الاجتماع تقريراً عن محادثاته مع الكولونل (١) «دراجا

(١) كان « دراجو ميخالوفيتش » كولونيل أركان حرب في الجيش
اليوغوسلافى السابق ، قد فر الى رافناجورا - بين جبال سوفوبور
ومالين في غرب صربيا - مع جماعة من الضباط لتفادى الوقوع في
أيدي الألمان . ولم يبق أى عملية حربية مع كتيبته الصغيرة حتى
بدأت الكتائب الأولى للانصار عملياتها الحربية ضد الغزو ، فشن هو
حملة سياسية مدبرة ، ومهد لعمليات الخيانة ضد كتائب الانصار ،
وتضليل العناصر الوطنية التى كانت متأهبة للاستتراك في حرب
التحرير . وفي نهاية ١٩٤١ ، أى في الوقت الذى بدأ فيه عمليات
الخيانة ضد وحدات الانصار ، أصبح ميخالوفيتش وزيراً للجيش
والبحرية في الحكومة الملكية التى كانت تقيم في المنفى في لندن ، ورفى
من كولونل الى جنرال ، وقائد أعلى للجيش الملكى في البلاد ، وتعاون
علانية مع العدو ، والسلطات الخائنة المتعاونة مع الغزاة طوال مدة
الحرب ، ضد حركة التحرر القومى ، وارتكب مع جنوده «الشتيك»
أقسى الجرائم ضد شعوب يوغوسلافيا ، وعاش بعد الحرب طريداً
للقانون ، ثم اعتقل وحوكم بتهمة الخيانة ، وارتكاب جرائم الحرب
القاسية ، وحكم عليه بالاعدام رمياً بالرصاص عام ١٩٤٦ .

ميخايلوفتش » وخلصته أن الاخير رفض الالتحام مع العدو بجنوده من « الشتيك » . وتقرر بذل كل مجهود للاتفاق مع «ميخايلوفتش» على القيام بعمليات مشتركة ، ولكنه أصر على موقفه .

ونظمت الوحدات التي انسحبت من صربيا والجبل الاسود يوم ٢٢ ديسمبر ١٩٤١ وشكل أول فيلق للعمال في الجيش النظامي الشعبي الجديد .

وكان تشكيل جيش التحرير الشعبي من أبرز فصول حرب التحرير الشعبية ، فقد عاون ذلك كثيرا على تزويد كتائب الانصار بالتكتيك الحربى ، وساعد على اتساع رقعة العمليات التي كانوا يقومون بها في جبهات عديدة . وكتب تيتو عن ذلك يقول : « يجب أن نحترس من الجبهات الجامدة ، ونحذر من أن يجرنا تكتيك العدو الى الدفاع عن جبهات طويلة ، مكتنزة ، والى الوقوع فى مهاوى سحيقة . بل على النقيض ، يجب على جيشنا الشعبى أن يتشرب بروح الهجوم . . حتى فى حالات الدفاع . . وروح الهجوم أثناء هجوم العدو ، تنبع من كلاكتيك قوى لرجالنا المتسلل بين صفوف الاعداء ونسف مواصلاته ومنشآته ، وضرب مراكز تموينه، وقواعده، التي ضعفت أو أخليت تماما من الجنود خلال هجوم العدو . يجب ألا نخاف من الحصار ، كما كنا لا نخاف فى الماضى القريب عندما كانت وحداتنا صغيرة ، ان فقدنا بعض المناطق يجب أن يقابله أيضا الاستيلاء على مناطق جديدة أكبر وأهم » .

وفى نهاية ١٩٤٢ بدأت الفرق اليوغوسلافية عمليات حربية على نطاق واسع ضد قوات الغزو الكبيرة . فما أن اقترب عام ١٩٤٤ من نهايته حتى كان للجيش اليوغوسلافى جبهة استراتيجيه أعجزت العدو عن اختراقها وكان هذا القطاع المستقل يزيد حصار الحلفاء

ضيقة حول المانيا ، وما لبث الجيش الشعبى اليوغوسلافى الذى تكون خلال الحرب ، أن شن هجوما حاسما ، تحررت به البلاد ، أو حررت يوغوسلافيا نفسها بنفسها .

وجدير بنا أن نقف قليلا لنستعرض مراحل هذه الحرب التى شنها اليوغوسلافيون وحدهم على الغزاة ، فهى من روائع الاستراتيجية الحربية الحديثة ، وقصص البطولة والوطنية التى لا غنى عن دراستها ، بل وتدريسها للنشء ، وبخاصة فى البلاد العربية ، التى ما زالت تعاني الوصاية الاجنبية ، أو هى تعيش فى ظل التهديد الاستعمارى .

وفى كل هذه المراحل يبدو أثر تيتو فى التوجيه ، ورسم الخطط ، ومواجهة استراتيجية الغزاة باستراتيجية تغلبت على قوى العدو المتفوقة عددا ، وعدة ، دون الاستعانة بجندى أجنبى واحد ، فلم ينزل الحلفاء جنودهم فى يوغوسلافيا المحتلة ، كما فعلوا فى بلاد أخرى للمساهمة فى تحريرها ، بل تم تحرير يوغوسلافيا من الداخل ، وبسواعد أبنائها ، وجيشها الذى تشكل خلال الحرب ، وبمواردها الخاصة .

وقد بدأت المرحلة الاولى بعمليات صغيرة لكتائب الوطنيين الذين أطلق عليهم الانصار . وبالرغم من أن هذه العمليات كانت مفككة ، مبعثرة الجهات ، فقد كان لاستراتيجيتها قيمة كبيرة ، كجزء منطقى من الحرب العالمية الثانية ، فقد شغلت ، وابتلعت عددا كبيرا من قوات الاحتلال ، ونجحت هجماتها على خطوط مواصلات العدو ، وحالت دون تموين العدو لوحدهاته فى أهم ملتقى للطرق فى جنوبى شرق أوروبا . . . وكان ذلك مساهمة كبيرة من جانب اليوغوسلافيين لقضية الحلفاء .

ولما نجحت الثورة ، وعمت البلاد ، تحول مسرح العمليات فى يوغوسلافيا الى جبهة هامة فى الاستراتيجية الاوربية ، وأصبحت من الاعمدة الهامة فى انهيار المحور ، وبخاصة بعد أن قلبت معارك ستالينجراد والعلمين الدفة ضد المحور . فقد ركز تيتو جهوده اذ ذاك لتنسيق عمليات جيش التحرير الشعبى مع عمليات الحلفاء . وكان القرار الذى اتخذه فى نهاية ١٩٤٢ . بنقل مركز العمليات من البوسنة الى صربيا ومقدونيا ، فى اللحظة التى أنزل فيها الحلفاء جنودهم فى شمال افريقيا ، ضربة قاسية للامان ، اذ جعل هذا الجزء من شبه جزيرة البلقان من الجبهات الاولى ذات الاهمية الاستراتيجية البالغة الاهمية ، واضطروهم الى اعداد الهجوم الخامس للحيلولة دون ذلك . وعندما زحف الجيش الاحمر الى مقربة من حدود الرايخ ، تقدمت القوات الانسانية لجيش التحرير الشعبى ، بقيادة تيتو ، الى صربيا ، واتصلت بالكتائب والولايات المحاربة فى صربيا ، وسهلت عمليات الجناح الايسر للجيش الاحمر ، وقطعت القوات الالمانية القوية التى كانت فى اليونان بقيادة الجنرال ليهر ، واضطرتها للانسحاب فى ظروف عصيبة . وأدى الزحف اليوغوسلافى فى اتجاه تريستا فى ربيع ١٩٤٥ ، قبل البدء بالهجوم اليوغوسلافى العام ، والاخير ، الى وضع الجيش الرابع فى موقف دقيق ، أمام القوات الاحتياطية الكبيرة ، ولكنه سهل الى حد كبير عملية هجوم القوات الانجليزية - الامريكية فى ايطاليا .

المحور يهاجم يوغوسلافيا سبع مرات

ونستطرد قليلا لبيان الهجوم الذى شنه المحور على يوغوسلافيا . فمنذ اندلاع ثورة التحرير الى نهاية الحرب ، شنت قوات المحور سبع هجمات كبيرة على القوات الرئيسية لجيش التحرير الشعبى . وفى نهاية ١٩٤١ ، قام المحور بالهجوم الاول فى جبهتين ، وفشل ،

كما فشل كل هجوم تلاه • وبدأ الهجوم الثانى فى ١٩٤٢ ، وتبعه الهجوم الثالث بعد قليل • وكان أقسى هجوم للمحور هو الهجوم الرابع ، ثم الهجوم الخامس ، فى ١٩٤٣ وفى نهاية ذلك العام وبداية ١٩٤٤ ، قامت القيادة الألمانية العليا بالهجوم السادس ، وفى ٢٥ مايو ، شن الهجوم السابع وقد خرج جيش التحرير الشعبى اليوغوسلافى من كل هذه الهجمات منتصرا ، بل أكثر قوة ، وعدداً •

وتفتحت عبقرية تيتو العسكرية الى ألمع حدودها مع سير العمليات الحربية ، فكان يلاحق هزائم العدو بهجمات أخرى ، ويتابع انتصاراته بنقل العمليات الى ميادين أخرى ، فما أن نجح زحف الثوار من الجبل الاسود الى « يوسانسكا كرايينا » فى ١٩٤٢ ، حتى وجه اهتمامه الى تقدم الثورة فى كرواتيا ، ودالماشيا ، وسلوفينيا ، على نطاق واسع ، فانهار النظام الذى أسسه الالمان فى كرواتيا واطلقوا عليه « دولة كرواتيا المستقلة » ، وأجبر الالمان والايطاليين على شن الهجوم الكبير الرابع فى وقت محنتهم فى ستالينجراد وشمال افريقيا • وفى خلال هذا الهجوم اتخذ قرار حاسم فى الوقت المناسب ، ونفذ بأرادة حديدية ، وهو الزحف الى جنوب شرق يوغوسلافيا بالقوى الرئيسية للعمليات الحربية ، وكل الجرحى ، وتجلت العبقرية العسكرية فى معركة نهر نيريتفا الدامية •

الهجوم الرابع ومعركة نهر نيريتفا

بدأ الهجوم الرابع يوم ٢٢ يناير واستمر الى منتصف مايو ١٩٤٣ ، ووجه الى القوى الرئيسية لجيش التحرير الشعبى فى يوغوسلافيا ، واشتركت فيه قوات الالمان والايطاليين ، وجيش الحونة « الاوستاشى » بأسره ، وجيش المتعاونين « الشتيك » بقيادة « دراجا ميخايلوفتش » الذى انضم الى جيوش الاعداء عند نهر « نيريتفا » وكان تفوق العدو فى العدد ، والاستعداد الفنى ، هائلا ، فبدأ يرجع وحدات التحرير

الى الداخل . ونشب القتال في عدة جهات . . في كوردون ، ونيش ، وبانيا ، والبوسنة ، حتى استقرت القوات الرئيسية لجيش التحرير الشعبى ، بزعامه القيادات العليا عند نهر نيريتفا ، فى الهرسك ، وبدأت معركة « نيريتفا » معركة حياة أو موت . . لانقاذ أربعة آلاف جريح ، واستمرت أكثر من شهر . وانتهت بفوز جيش التحرير الشعبى ، ولحقت فرقه المنهكة بجيش « الشتيك » الذى يقوده « دراجا ميهايلوفتش » ، وتعقبته فى أعالي الجبال ، وأعماق الغابات ، فى أراضى الهرسك والجبل الاسود حتى أبادته .

الهجوم الخامس . . معركة نهر سوتيسكا

وكان لفشل الهجوم الرابع ، وهزيمة جيوش المحور ، وأتباعه ، دويا كبيرا ، فسارع الالمان الى جمع قواتهم المشتتة ، وأتوا بقوات أخرى جديدة ، وامتدادات كبيرة ، وشنوا هجومهم الخامس ، الذى كان أقسى هجوم ، خاضت فيه قوات التحرير الشعبى معارك مريرة رهيبة ، بل أقسى وأهول معارك حرب التحرير فى يوغوسلافيا ، وأحسمها . ومن أبرز معارك هذا الهجوم معركة جبل « زيلنجورا » ومعركة نهر « سوتيسكا » .

وأدرك تيتو فى بداية هذا الهجوم الخامس استحالة استمرار السير الى الشرق ، فغير اتجاهه فجأة ، وضرب بقواته وسط الحصار الحديدى ، المضروب حول قواته الرئيسية ، وقياداته العليا ، ولم يكن العدو يترقب منه ذلك ، فحطمت قوات التحرير هذا الحصار القوى ، ببطولة لا نظير لها ، وتضحيات غالية ، بلغت فى الانفس نحو ثمانية آلاف يوغوسلافى ، وتكبد العدو خسارات فادحة . وجرح تيتو فى هذه المعركة من انفجار قنبلة جوية . وتابع جيش التحرير بعد ذلك هجومه المضاد على العدو ، نحو شرق البوسنة .

وكان لثقة الجنود والضباط فى قيادة تيتو أكبر الاثر فى هذه الانتصارات البطولية اذ كانوا يحسون اهتمامه الذى لا ينقطع بحالتهم المادية ، والنفسية ، وتقدمهم الثقافى ، والسياسى ، والعسكرى .
ولذلك كانوا على استعداد دائما للقيام بأشق الواجبات ، مع علمهم بما تتطلبه منهم من جهود ، وتضحيات ، ودماء عذبة ، وكذلك كانت ثقة تيتو فى جنوده لا حد لها .

وكانت طريقة تيتو فى القيادة تتطلب قوة مبادرة كبيرة من جانب مساعديه لتنفيذ خطط الحرب السريعة ، وتاكتيك العمليات . ولكن تيتو كان يتدخل فى اللحظات الحرجة ، فيؤثر بعبقريته ، وخططه الحاسمة على سير العمليات .

أضافت حرب التحرير اليوغوسلافية، من حيث طبيعتها وخطتها وسير عملياتها ، ونتائجها العسكرية ، فصولا جديدة لعلم الحرب . فقد كشفت عن أشكال الكفاح لأمة غزيت ، ضد أقوى وأعد الغزاة، وأعلاهم فنا ، فى تاريخها الحافل بالغزو ومعارك التحرير ، فى أقصى الظروف . بل ان ذلك قد فتح آفاقا جديدة فى نظريات علم الحرب ، التى تناقش اليوم مشكلة معالجة الفروق فى العتاد الحربى بين الدول الصغيرة والكبيرة ، وسوف تساهم تجارب حرب التحرير القومية بقسط وافر فى هذه الابحاث النظرية ، والعلمية ، ولن تكون أقل مساهمة فيها نظريات تيتو الحربية ، التى تفيض بها شرحا وتطبيقا .

مولد دولة جديدة ، وحكومة شعبية

كان لحركة التحرير الشعبية اليوغوسلافية برنامج موحد ، منذ بداية الكفاح المسلح . ولم يكن ذلك البرنامج نتيجة اتفاق بين جبهة

مؤتلفة من الاحزاب ، لان قادة أغلب الاحزاب البورجوازية رفضت التعاون مع الحزب الشيوعى فى يوغوسلافيا . ومن المعروف أن تلك الاحزاب قد حلت مع تسليم البلاد ، ووضع زعماء معظم هذه الاحزاب ، وكذلك كل أجهزة الدولة فى يوغوسلافيا القديمة ، خدماتهم تحت تصرف المغزاة . وكان من العبث التفاوض مع المتعاونين مع الغزاة تعاوناً وثيقاً ، فى الوقت الذى كانت تعد فيه العدة للثورة ضد هؤلاء الغزاة .

وفى هذه الظروف التى كان الحزب الشيوعى اليوغوسلافى ، بقيادة جوزيب بروز تيتو ، ينظم فيها حرب التحرير ، كان يضع أيضاً الأسس السياسية لمنظمة « جبهة التحرير الشعبية المتحدة » وكان لهذه المنظمة الوطنية برنامج سياسى كبير ، هو تعبير عن آمال كل المواطنين اليوغوسلافيين . وضمت الجبهة المتحدة الأعضاء الذين وافقوا على برنامج حركة التحرير ، والذين حاربوا بالسلاح ، وقوبلت بحماس من جموع العمال ، والفلاحين ، والمثقفين ، وكل الطبقات ، بصرف النظر عن جنسيتهم السياسية ، وعقائدهم الدينية ، إنما يضمهم شعار واحد : « نحن جميعاً للميدان ، وسنعمل جميعاً للنصر » .

وأحسن أعضاء « جبهة التحرير الشعبية المتحدة » خلال الكفاح المسلح ، بالحاجة الى دولة جديدة . . وحكومة جديدة . . لتكون فى خدمة الشعب ، وليست باآلة للضغط السياسى ، والقومى ، والاقتصادى ، كما كان طابع الحكومات فى يوغوسلافيا القديمة . ولم يكن هذا الوعى السياسى ، خلال الكفاح المسلح ، الا نتيجة المجهود السياسى للشيوعيين ، الذين كانوا أشد أعضاء هذه المنظمة السياسية وعياً ، وكانوا يمتازون دائماً عن غيرهم بأعمال بطولية فى المعارك ، ويوالون شرح أهداف الكفاح ، وهم يصهرون أنفسهم فى مدرسة الحرب القاسية ، ويبينون ضرورة قيام دولة جديدة ، لا فى الشكل فحسب ،

بل فى المضمون أيضا • وكانت قوة الاقناع كافية لان يتطوع كثير من المواطنين للكفاح ، والقتال ، ولان يحتملوا أفدح التضحيات • ولذلك كان تيتو دائب العناية بالنهوض بمنظمة الحزب الشيوعى فى يوغوسلافيا ، كالقوة القيادية السياسية الرئيسية ، وكان دائم العمل لتوطيد عقيدته المذهبية ، وتوثيق صلاته مع الجماهير •

وما أن حررت بعض المناطق عقب العمليات الاولى ، عام ١٩٤١ ، حتى قضى على كل أجهزة الدولة التى كانت تتعاون مع العدو • ومارست وحدات التحرير « الانصار » أول سلطة سياسية ، وادارية، وقضائية فى البلاد • وكان ذلك سببا لان يتقرر فى الاجتماع الذى عقده ممثلوا قيادات وحدات التحرير « الانصار » للتشاور فى « ستوليتشى » يوم ٢٦ سبتمبر ١٩٤١ ، انشاء لجان التحرير الشعبية وتم انتخاب هذه اللجان فورا فى المناطق التى حررت • ووضع الاساس لحكومة شعبية جديدة بدلا من النظام القديم ، الذى كان يتعاون مع العدو • وأتاح تشكيل لجان التحرير الشعبية الفرصة لمتابعة الكفاح خلال سنى الحرب الرابع • وفى ذلك الوقت كتبت صحيفة « بوربا » لسان حال الحزب الشيوعى فى يوغوسلافيا تقول:

« • • لاقت لجان التحرير الشعبية ترحيبا ، وقبولا من الشعب فى كل مكان ؛ فانهم يرون فيها حكومتهم الشعبية ، ورمز تحريرهم • وليست هذه اللجان أجهزة لاي حزب ، أو منظمة منفصلة ، ولكنها تمثل كل هذه الجماعات السياسية ، والمنظمات الشعبية • • تمثل جموع الشعب التى خاضت معارك القتال ضد الغزاة • • • فلجان التحرير الشعبية تمثل مع قواتنا المسلحة الاعمدة الرئيسية لنصرة قضية شعبنا العادلة • • » •

وكانت لهذه البداية الهامة لشكل الحكومة المستقبلية أكبر الاثر فى

رسم الاشكال الاولى للحكومة الذاتية للشعب وتطورها ، تمشيا مع العمليات العامة لكثائب التحرير « الانصار » ، وجيش التحرير الشعبى .

وكانت الظروف قد تهيأت لرسم شكل الدولة المستقبلية ، بعد أن تطورت كثائب التحرير الشعبية خلال ثمانية عشر شهرا من القتال المرير ضد العدو المشترك ، الى جيش نظامى ، عسكر فى مناطق شاسعة بعد تحريرها . وبادر القائد الأعلى لجيش التحرير الشعبى ، وكثائب الانصار - جوزيب بروز تيتو - الى دعوة ممثلى المنظمات الديمقراطية والوطنية التى انضمت الى جبهة التحرير الشعبية ، واشتركت فى الكفاح الشعبى للتحرير ، الى اجتماع مشترك فى مدينة « بيهاتش » الصغيرة فى البوسنة ، فى ٢٦ نوفمبر ١٩٤٢ ، وتقرر فى هذا الاجتماع انشاء «مجلس التحرير الشعبى المعادى للفاشية» الذى يرمز له بالحروف Avnoj

وانتخبت فى هذا الاجتماع لجنة تنفيذية ، مهمتها تقوية الجبهة ، واعادة بناء المؤسسات والمصانع التى خربت ، وتوفير الغذاء للشعب ، وتكوين القوات المسلحة للتحرير ، وايجاد حل لمشكلة يتامى الحرب المعقدة ، وايواء اللاجئين ، واعادة بناء المدارس . الخ .

وهكذا كان هذا المجلس يودى واجبات الجهاز التمثيلى ، والسياسى الأعلى لشعوب يوغوسلافيا .

واعقب اجتماع الدورة الاولى لمجلس التحرير ، الهجوم المشترك الرابع - أو أكبر هجوم للالمانيين والايطاليين ، واعوانهم - ثم أعقبه الهجوم الخامس الكبير ، وفشل كلاهما ، وخرجت قوات التحرير منهما أكثر قوة ، وأقوى معنوية ، وكانت قوات « الشتيك » بقيادة «دراجا

ميخايلوفتش « قد اشتركت عسكريا فى الهجوم الرابع للعدو ، وأعلن على الشعب ؛ وفى الخارج ، ان هذه القوات وقائدها ، والحكومة التى تساندهم من المنفى ، هم خونة .

ولم تلبث ايطاليا أن سلمت ، ونزعت كتائب التحرير ، وجيش التحرير الشعبى اليوغوسلافى ، معظم سلاح الجيش الايطالى فى يوغوسلافيا ، وكان مكونا من اثنى عشر فرقة . وأقيمت علاقات أكثر مباشرة مع الحلفاء ، وأمكن تنسيق العمليات الحربية فى يوغوسلافيا مع العمليات العامة لجيوش الحلفاء . وكان ذلك ثمرة الجهود العامة لشعوب يوغوسلافيا ، والجهود السياسية والعسكرية لحركة التحرير الشعبية ، التى جعلت من نفسها القوة الوحيدة فى البلاد لشن حرب لا هوادة فيها ضد الغزاة ، والخونة .

من هم الاوستاشى

ونستطرد قليلا لنبين من هم جماعة الاوستاشى الذين جاء ذكرهم أكثر من مرة فى هذا الحديث . ويطلق اسمهم على جماعة شكلت قبل الحرب العالمية الثانية من الكرواتيين المتعصبين ، وأنصار الانفصال . وكان الاوستاشى ضد فكرة اقامة دولة يوغوسلافيا عام ١٩١٨ . وكانت لها منظمات شبه عسكرية ، فى النمسا ، وايطاليا ، هدفها قلب الحكومة اليوغوسلافية بالقوة . وعند ما احتلت يوغوسلافيا فى عام ١٩٤١ ، أسس الاوستاشى دولة كرواتيا المستقلة ، المتعاونة مع المحور ، وضموا اليها البوسنة ، والهرسك ، وسريم ، وقاموا بحملة إبادة للصرب ، واليهود ، والغجر . ويقدر عدد المواطنين الصرب الذين قتلهم الاوستاشى أكثر من مليون صربى . ورأس دولة كرواتيا المستقلة مجرم الحرب « انتى بافليتتش » ، وتولى وزارة الداخلية مجرم الحرب « اندريا ارتوكوفيتش » . وكلاهما يعيش الآن فى الخارج .

وفى سلوفينيا - التى ضمت الى المانيا خلال الحرب - قامت منظمة عسكرية متعاونة مع العدو بقيادة « ليو روبنيك » ، وحاربت ضد حركة التحرير اليوغوسلافية .

قرار تاريخى

أدى التحسن العام فى الموقف الحربى للحلفاء ، بعد نجاح عملياتهم ضد قوات المحور ، وتحسن الموقف العسكرى والسياسى فى يوغوسلافيا ، الى تهيئة الظروف لاتخاذ قرار لوضع أسس دولة يوغوسلافيا الجديدة . فدعى مجلس التحرير الى عقد دورته الثانية فى مدينة « ياييتسى » فى ٢٩ نوفمبر ١٩٤٣ ، وحضره ممثلون عن كل شعوب يوغوسلافيا ، وقدم تيتو تقريراً عن مراحل التقدم فى حركة التحرير الشعبية ، ثم اتخذت القرارات التالية :

١ - جعل مجلس التحرير الشعبى المعادى للفاشية Avnoj أعلا هيئة تشريعية ، والجهاز التمثيلى ليوغوسلافيا .

٢ - تأليف لجنة شعبية لتحرير يوغوسلافيا ، لتمارس عن طريقها هيئة Avnoj السلطة التنفيذية .

٣ - تنظيم يوغوسلافيا على أسس ديمقراطية اتحادية ، كدولة مكونة من جماعات شعبية State Community متساوية فى الحقوق .

٤ - تجريد الحكومة اليوغوسلافية فى المنفى من كل سلطات الحكومة الشرعية ليوغوسلافيا ، وبخاصة فى العلاقات الدولية . وعدم نيايتها عن الشعب فى التزامات المستقبل .

٥ - انشاء لقب مارشال فى جيش التحرير الشعبى اليوغوسلافى .

٦ - الموافقة على القرارات ، والاوامر ، والتصريحات ، التى صدرت

عن « افنوى » والقائد الاعلا ، خلال الفترة بين الدورين الاولى والثانية لمجلس التحرير المعادى للفاشستية .

وقررت اللجنة التنفيذية الجديدة، بعد عقدها، اعطاء لقب ماريشال يوغوسلافيا لجوزيب بروز تيتو ، وانتخبته رئيسا للجنة التحرير الشعبية ليوغوسلافيا ، التى كان لها كل مظاهر الحكومة المؤقتة - وذلك بعد أن استعرض الاعضاء جهود تيتو ، ونجاح قيادته العسكرية والسياسية .

واعطت قرارات الدورة الثانية الحق الشرعى للجان التحرير الشعبية ، لتكون الاجهزة الرئيسية للحكومة ، وأساس مجالس الشعب المعادية للفاشستية فى كرواتيا ، وسلوفينيا ، كما جعلت من مجلس التحرير الشعبى المعادى للفاشستية « افنوى » الجهاز التمثيلى الاعلا . ويكون كلاهما الحكومة المؤقتة ، التى تربط كل اجهزة الحكومة فى يوغوسلافيا فى اتجاه عامودى . وعلى ذلك تطور النظام الجديد للحكومة ، خلال الحرب ، الى دولة موحدة ، من القاع الى القمة .

وقد قال الماريشال تيتو عن هذا الاجتماع التاريخى : « بين الاعمال الناجحة التى حققها الشعب اليوغوسلافى ، خلال حرب التحرير الشعبية ، القرارات التى اتخذتها هيئة « افنوى » فى دورتها الثانية . اذ كانت نقطة تحول فى سير كفاح التحرير . . فقد أرسيت الاسس الاولى لبناء يوغوسلافيا جديدة ، أسعد حالا ، تضمن لشعوبنا التى تأملت كثيرا ، مستقبلا أسعد ، وأحسن ، ونظاما قائما على المساواة ، والوحدة الأخوية ، والعدالة الاجتماعية . »

المساواة القومية

كانت شعوب يوغوسلافيا التي طال بها الاستعمار والهوان، تتطلع بعد نهاية الحرب العالمية الاولى الى دولة موحدة ، تقوم على الأخاء ، والمساواة للجميع ، في نطاق الدولة الجديدة التي أطلق عليها في ذلك الوقت « مملكة الصرب ، والكروات ، والسلوفين » . ولكن سرعان ما أصابهم اليأس ، عند ما استولت على كل السلطات في البلاد ، فئة قليلة من تجار الحرب الصرب ، برياسة الملك ، ومساندة القوات المسلحة ، والبوليس ، والنواب المرتشين . فساموا الناس ألوانا من الضغط السياسى ، والاضطهاد . . . وبلغ الامر أن ألغى وجود بعض القوميات بالقوة ، فاعتبر المقدونيون من صرب الجنوب ، وأهل الجبل الاسود من الصرب .

وكان من أول أهداف الحزب الشيوعى اعطاء كل أمة حق تقرير مصيرها ، ومن أول واجباته فى الكفاح المذهبى والسياسى الشيوعى ، نشر نقد ماركس للتعصب القومى ، والوطنية المحلية ، والانفصال .

وفى نطاق هذا الخط العام ، اتخذت القرارات الهامة التالية فى المؤتمر الخامس للحزب الشيوعى اليوغوسلافى ، الذى عقد فى زغرب عام ١٩٤٠ :

١ - الكفاح فى سبيل مساواة الشعب المقدونى ، وتقريره مصيره ، وتحريره من ضغط البورجوازية الصربية .

٢ - الكفاح فى سبيل مساواة شعب الجبل الاسود ، وتقرير مصيره .

٣ - الكفاح فى سبيل ايجاد حل للمشكلة القومية للكروات ، والسلوفين ، والقضاء على تنافس البورجوازية فى صربيا ،

وكرواتيا ، وسلوفينيا ، على حساب الطبقات العاملة في تلك المناطق . »

وقرر المؤتمر حق المقدونيين ، وأهالي الجبل الاسود ، والبوسنة والهرسك ، في الاستقلال الذاتي .

وقد بدأ كفاح الشعب اليوغوسلافي للتحرير - الذي نظمه وتولى قيادته الحزب الشيوعي اليوغوسلافي ، في أدق الظروف . . حيث كانت الاقطاعية تسيطر على البلاد ، والتفكك يسودها ، والعدو يحتل أراضيها ، ويذل أهلها . وأرخ تيتو هذه الفترة في تقريره للمؤتمر الثاني للجبهة الشعبية . . قال : « كان الحقد القومي ، الذي ورث منذ قبل الحرب ، والذي دفعه الالمانيون والايطياليون الى القمة . . الى حد تبادل الابادة بين أهل الوطن الواحد . . كان ذلك من العقبات الكؤود في سبيل توحيد شعوب يوغوسلافيا في كفاح قاس ، طويل ضد الغزاة » .

اعتراف العالم بيوغوسلافيا الجديدة

كانت الظروف التي بدأ فيها الشعب اليوغوسلافي حرب التحرير في قلب قلعة هتلر ، مثلاً فريداً في نوعه في تاريخ الحروب ، وبخاصة بالنسبة لظروف الحرب العالمية الثانية ، التي وصلت فيها معدات الحرب الذروة . فقد قوبلت حركة التحرير الشعبية بعتاد هائل ، وسلاح جوي حديث ، وفنون عسكرية عالية ، وقوات ساحقة ، متعددة ، من الالمان ، والايطاليين ، والبلغاريين ، والمجريين ، والخوانة الشتييك ، والاوزستاشي ، والدوموبراني ، والحرس الابيض ، والحرس الازرق ، وجماعات الباليستا (الالبانيين) . . وكانت موارد أسلحتهم وتموينهم

لا تنقطع ، بينما دخلت قوات التحرير الشعبية الصراع وهى فقيرة فى كل شىء ولا سند لها ولا معين من الخارج ، وكان جل اعتمادها على أفراد الشعب ، الذين كانوا يمدونها سرا بالطعام ، والثياب ، ولم تكن تحمل فى البداية الا أسلحة خفيفة ، ثم أخذت تتزود بالسلاح الذى تستولى عليه من الخارج . وكان من الطبيعى أن نستسلم الكتائب فى مثل هذه الظروف ، ولكن الجيش الشعبى اليوغوسلافى بقيادة تيتو لم يكن يعرف مثل هذه الكلمة . . . وبعد عامين من القتال ضد الغزاة الاجانب ، والخنونة المسلحين ، نجحت كتائب التحرير فى أن تصبح عاملا عسكريا ، وسياسيا فعلا فى هذه البقعة من أوربا .

ويكفى أن تعرف بأن كتائب التحرير اليوغوسلافية التى بدأت صغيرة ، خفيفة السلاح قد شملت منذ بداية عملياتها الحربية نحو ٥١٠ ألف جندى من جنود الاعداء فى نهاية ١٩٤١ ، ثم ٦٦٠.٠٠٠ فى نهاية ١٩٤٢ ، و ٧٠٠.٠٠٠ فى سبتمبر ١٩٤٣ ، و ٤٠٠.٠٠٠ المانى فى نهاية ١٩٤٤ ، ويضاف الى هذا العدد بين ١٢ و ١٨ فرقة من جنود المتعاونين مع المحور ، الذين اشتركوا فى القتال ضد جيش التحرير الشعبى ، وكتائب التحرير اليوغوسلافية طيلة مدة الحرب . وتغيرت علاقات القوات فى يوغوسلافيا بعد الهجوم الخامس . . . فسلمت ايطاليا ، وهزم « الشتيك » بقيادة « دراجا ميخايلوفيتش » وقويت حركة التحرير ، عسكريا ، وسياسيا ، وفنيا . وزاد عددها . واعترف العالم بجيش تيتو من الابطال . . . كالقوة الوحيدة المناوئة لهتلر فى يوغوسلافيا . وبدأ الجيش اليوغوسلافى الشعبى - الذى أصبح جيشا نظاميا كاملا ، يتلقى المساعدات من الحلفاء ، الذين أرسلوا بعثاتهم العسكرية لتمثل لدى القيادة العليا للجيش اليوغوسلافى . ولم يعد العدو بمستطيع المضى فى عمليات حربية واسعة النطاق ، بل اضطر الى ملازمة الدفاع عن نفسه .

وفي خلال عام ١٩٤٤ ، كانت العمليات الحربية ضد المانيا
الهيترية وحليفاتها تتقدم بنجاح تام ، وفقا للخطط المرسومة . اذ صمم
الحلفاء ، وأجمعوا كلمتهم على تدمير أقسى معتد عرفه تاريخ العالم الى
الآن ، وبناء السلم فيما بعد الحرب . . ولهذا الغرض اجتمع زعماء دول
الحلفاء الكبرى في يالتا ، ثم في القرم ، لترسم عالم ما بعد الحرب .

وفي ٢٥ مايو ١٩٤٤ - وهو يوم عيد ميلاد تيتو - شنت القيادة
الامانية العليا هجومها السابع والاخير ، الذي استغرق اعداده وقتا
طويلا ، وصاحبه هجوم جوى مفزع على قرية « درفار » الصغيرة في
البوسنة . وكان هذا الهجوم يختلف عن الهجمات الاخرى من حيث
الهدف ، اذ كان يهدف الى تدمير القيادات العليا لجيش التحرير الشعبى،
وكتائب الانصار ، بأى ثمن . ولكن هذا الهجوم فشل كسابقيه .

وفي صيف ١٩٤٤ ، بدأ هجوم الجيش الشعبى لتحرير البلاد
بأسرها ، وبعد معارك مريعة مع قوات العدو في صربيا انتهت مقاومة
الامانية ، والقوات الحائنة المتعاونة ، بعد أن كسرت تماما . وفي
العشرين من أكتوبر ١٩٤٤ حررت بيوغراد في عملية تعاونت فيها
وحدات من الجيش الاحمر .

ولما تم تحرير بيوغراد ، وزغرب ، وشمال ، وشرق صربيا ، وكل
اقليم « فويفودينا » ، انتقلت رئاسة المجلس الاعلى المعادى للفاشية،
ولجنة تحرير يوغوسلافيا والقيادات العليا لجيش الشعب ، وكتائب
الانصار ، الى بيوغراد ، التى أصبحت أكثر صلاحية لاستكمال
العمليات الحربية ، واعلان الدولة الجديدة ، التى تكونت خلال المعارك .
وعاد تيتو ، بعد غياب ثلاثة أعوام ، يدير الكفاح من العاصمة ،
لاستكمال الاستقلال ، وسرعان ما وجه اهتمامه السريع ليحصل على
اعتراف العالم بيوغوسلافيا الديمقراطية الاتحادية . فانتهت المحادثات

التي دارت في المناطق المحررة يوم ١٦ يونيو ١٩٤٤ ، بين لجنة التحرير الشعبية اليوغوسلافية ، وممثلي حكومة المنفى في لندن بتوقيع وثيقة من الماريشال تيتو ، والدكتور « ايفان شوباشيتش » . وفي ٨ مارس ١٩٤٥ ، شكلت حكومة مشتركة برئاسة الماريشال تيتو ، خلال فترة الانتقال ، لاجراء انتخابات برلمانية لقيام المجلس الدستوري .

وأعقب تشكيل حكومة « تيتو - شوباشيتش » ، اعتراف كل البلاد الحليفة بيوغوسلافيا الجديدة ، كحقيقة لا يمكن تجاهلها ، واشترك وفد يوغوسلافي في مجلس المؤسسين لهيئة الامم في سان فرانسيسكو منذ أبريل الى يونيو ١٩٤٥ .

مشاكل ما بعد الحرب

جاء تعيين الماريشال تيتو رئيسا للحكومة - في ٨ مارس ١٩٤٥ - في الوقت الذي شغل ٨٠٠.٠٠٠ محارب يوغوسلافي في الاجهاز على الجيش الالماني في يوغوسلافيا . وانتهت العمليات الحربية في يوغوسلافيا في ١٥ مايو ١٩٤٥ - وكانت قد انتهت في أوروبا في ٩ مايو ١٩٤٥ - وفي خلال هذه العمليات الاخيرة أبيد كل جيش « فون لير » ، بعد مقاومة يائسة عقب توقيع قوات هتلر للتسليم غير المشروط . وبذلك ساهمت يوغوسلافيا مساهمة أخرى جديّة في كفاح الامم المحبة للحرية ضد المانيا الهتلرية ، ومحور حلفائها .

وما أن انتهت الحرب حتى واجهت يوغوسلافيا ، حكومة وشعبا مشاكل جديدة . اذ كان من الضروري الانتقال من حياة الحرب ، الى حياة السلم ، واعادة بناء البلاد ، بعد الدمار الشامل الذي خلفته حرب أربعة أعوام . فقد دمر الجانب الاكبر من صناعة البلاد - على

صغرها وتخلفها في ذلك الوقت - وعطلت المناجم من العمل - وخربت
المواصلات البرية ، والبحرية ، والنهرية ، تخريبا تاما . وخوت
المدن والقرى ، وعمها الخراب ، وأصبح الموقف معقدا . ومن جهة
أخرى كان لابد من اعطاء الصفة الشرعية للدولة التي تكونت أثناء
الحرب ، واجراء انتخابات على أسس ديمقراطية سليمة ، واصدار
التشريعات الاساسية للدولة ، وحل المشاكل العديدة التي نجمت عن
الحرب - مثل مشكلة مشوهى الحرب ، وأيتامها ، واعادة بناء
المستشفيات ، واعانة المحتاجين . الخ ، واصدار تشريعات تضمن
حقوق المواطنين ، واستكمال ثورة الشعب .

وواجهت حكومة المارشال تيتو مصاعب جديدة ، بالرغم من
ارساء القواعد - خلال الحرب - التي سيقوم عليها بناء يوغوسلافيا
الجديدة . وقد دفع اليوغوسلافيون ثمنا غاليا لحريتهم . أكثر من
٣٠٠.٠٠٠ ر٧٠٠ شخص فقدوا في الحرب ، وأكثر من ٣٠٠.٠٠٠ أعجزتهم
الحرب عن العمل ، وكسب قوتهم . وبلغت قيمة الخسائر المادية
للدخل القومى بين تخريب ونهب ٣٠٠.٠٠٠ ر١٤٥ دولار أمريكى
بسعر الدولار عام ١٩٣٩ ، ويمثل هذا الرقم ١٧ ٪ من مجموع
خسائر الحرب بالنسبة للبلاد الثمانية عشرة التي اشتركت في مؤتمر
باريس لتعويض الخسائر . وقدر الخبراء انه لابد من وقت طويل ،
وأموال طائلة ، لاعادة بناء البلاد .

وفي يوم النصر ١٥ مايو - وجه المارشال تيتو خطابا الى الشعب
قال فيه ان النصر يتطلب جهودا كبيرة لاعادة بناء البلاد ، وتقوية
وحدتها ، وروح الاخوة فيها ، حتى لا تستطيع أى قوة أن تدمرها مرة
ثانية .

وهكذا جند كل رجال الثورة ، من عمال ، وقرويين ، ومثقفين ،

وشباب ، فى صفوف العمل لاعادة بناء الوطن • وتحولت البلاد كلها فى ليلة واحدة الى ميدان عمل ، ولم يعرف المواطنون طعم الراحة ، أو النوم ، تدفعهم روح الثورة لبناء وطن قوى ، وتحويل البلاد الى مراكز صناعية هامة •

وما أن انقضى عامان - ١٩٤٥ - ١٩٤٧ - وهما مدة اعادة البناء ، حتى انتهت المرحلة الاولى من التعمير ، فأصلحت آلاف الكيلو مترات من الطرق ، وبنيت مئات الكيلومترات من السكك الحديدية الجديدة ، وأعيد بناء مئات من الطرق والكبارى الصغيرة والكبيرة ، وأعدت عشرات المصانع والمناجم للعمل ، بعد أن كانت مخربة ، وبنيت مئات المدارس وفتحت أبوابها للطلبة ، وأصلحت المستشفيات القديمة ، وبنيت أخرى جديدة ، وأعيد تعمير واسكان القرى والمدن •

ووسط معركة البناء العظيمة هذه ، حاول ممثلو الحكومة القائمة فى المنفى برياسة « شوباشيتش » اعاقا تعمير البلاد عام ١٩٤٥ ، بتقديم استقالتهم •

وجرت الانتخابات العامة للمجلس الدستورى ليوغوسلافيا الاتحادية الديمقراطية • وأعلن قيام جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية الشعبية فى ٢٩ نوفمبر ١٩٤٥ ، وانتخب الماريشال تيتو رئيسا للحكومة الاتحادية •

وبعد نقاش شعبى عام ، صدر دستور جمهورية يوغوسلافيا الشعبية الاتحادية ووزعت الاراضى على الفلاحين الفقراء ، وملكت لهم ملكية دائمة ، وأحضر أصحاب المصانع الذين تعاونوا مع الاعداء أمام محاكم الشعب ، وصودرت مصانعهم ، ووضعت الحراسة على بنوكهم واحتكاراتهم ، وأعلن عن انها أصبحت ملكية عامة ، وفى يوم ٥ ديسمبر

١٩٤٦، أصدر المجلسان النيابيان قانونا لتأميم المؤسسات الاقتصادية
كما صدرت تشريعات هامة أخرى، تناسب المجتمع الجديد الذي قام
في أعقاب الحرب .

وقال تيتو في وصف هذه المرحلة :

« لقد حققنا هذه النتائج ، بفضل وعي شعوبنا ، وتجردهم من
الانانية ، وبفضل شبابنا المجيد الذي ينبغي أن نفخر بهم ، فهو
نموذج للتضحية ، وانكار الذات ، والعمل على إعادة البناء ، والنهوض
بالبلاد . . وهذا المستوى العالي من الوعي القومي ، والتجرد من
الذات ، عند مواطنينا هو رأس المال القومي الذي مكنتنا من إعادة
البناء » .

نهضة يوغوسلافيا الجديدة

أعقب الثورة تأميم وسائل الانتاج ، وتقوية حكومة الشعب .
وتملك يوغوسلافيا موارد طبيعية كبيرة ، وهي ثاني دولة في أوروبا من
حيث القوى المائية، ومحصولها السنوي منها يبلغ ٦٦٠٠٠٠٠٠ رطل
كيلووات ، وبها مناجم غنية بالحديد ، والمعادن ، كالبوكسيت ،
والنحاس ، والقصدير الخام ، والمواد غير المعدنية ، والزيوت . الخ .
وبالرغم من ذلك فقد كانت يوغوسلافيا قبل الحرب في مقدمة الدول
المتخلفة في أوروبا ، اذ كان جل ثرواتها المعدنية غير مستغل ، أو كان
حكرا على الاستغلال الاجنبي . وكانت رؤوس الاموال الاجنبية تلعب
دورا حاسما في اقتصاديات يوغوسلافيا قبل الحرب . وتدل الاحصائيات
على أن أكثر من خمسين في المائة من رؤوس الاموال كان مملوكا
للاجانب . وكانت المدفوعات لرأس المال الاجنبي ، والفوائد وغيرها
تبلغ ٣٥ ٪ من كل الصادرات اليوغوسلافية .

ولا حاجة الى المقارنة هنا بين أرقام الانتاج الصناعى قبل الحرب، وبينها الآن ، فالفرق واضح ، ومركز يوغوسلافيا الصناعى معروف للعالم ، وبواخرها تشق البحار الكبيرة حاملة انتاجها ، وخبرائها ، الى زوايا العالم . فقد حملت الطبقات العاملة فى يوغوسلافيا لواء العمل ، وقامت بتنفيذ مشروعات التصنيع ، وتوليد المياه ، بالرغم من الحصار الاقتصادى ، والضغط السياسى ، والحربى ، من الشرق والغرب ، والتوتر فى العلاقات الدولية ، ونفقات الدفاع الباهظة .

نحو ديموقراطية اشتراكية

لم تكن هناك « رويشتة » للديموقراطية الاشتراكية ، فقد كان لا بد للاقتصاد الاشتراكى من مساهمة التقدم الديموقراطى . وفى ٢٥ يونيو ١٩٥٠ قدم الماريشال تيتو مشروع قانون ليناقشه المجلس النيابى عن ادارة مؤسسات الدولة الاقتصادية بواسطة العمال . وقال الماريشال تيتو فى تحليل الحقائق التاريخية لهذا القانون :
« ... سيكون اصدار هذا القانون هو أهم عمل يقوم به المجلس النيابى بعد اصدار قانون تأميم وسائل الانتاج . فان استيلاء الدولة على وسائل الانتاج لم يحقق مبدأ « المصانع للعمال » . فان عبارات « المصانع للعمال ، والارض للفلاحين » ليست مجرد دعاية سطحية ، ولكنها عبارات ذات مغزى عميق ، فهى تشمل كل برنامج العلاقات الاشتراكية فى الانتاج ، بالنسبة للملكية الاشتراكية ، وبالنسبة لحقوق وواجبات الطبقة العاملة ، وعلى ذلك ينبغى ان تصبح موضع التطبيق ، اذا أردنا حقاً بناء الاشتراكية » .

« وهذا القانون يعطى العمال ادارة المصانع والمؤسسات ، وهذه هى النتيجة المنطقية لتقدم البناء الاشتراكى فى بلادنا . والتى تعمل حكومتنا الشعبية على تطبيقها فى طريقها الصلب الى الاشتراكية » .

« فالقرويون فى التعاونيات ، والعمال فى المصانع ، السذين سيدىرون شؤونهم بأنفسهم منذ الآن ، يقررون مصيرهم بأنفسهم » .
يقررون مصيرهم بأنفسهم » .

ونفذ هذا القانون فى الوقت الذى كانت تجرى فيه نزع المركزية عاموديا ، وافقيا ، من المصالح الحكومية ، والمنظمات السياسية ، والاجتماعية ، التى حلت مسألة الملكية الاشتراكية ، كشرط أساسى لتحقيق الديمقراطية الاشتراكية ، فأصبحت وسائل الانتاج ، التى كانت الى ذلك الوقت ملكا للدولة ، ملكية اشتراكية ، وأعطيت الادارة للمنتجين فى مؤسسات الانتاج ، والنقل ، والتجارة . وتغير الدور المطلق لجهاز الدولة المركزى ، ولكنها ظلت تؤدى واجبها فى التخطيط .

ونتج عن اصدار قانون ادارة المنظمات الاقتصادية ، قيام نظام الحكومة الذاتية فى كل حقل ، سياسى ، أو اجتماعى ، فى حياة الدولة .

وفى سنة ١٩٥٢ صدر قانون اللجان الشعبية ، ويقوم على مبادئ الحكومة الذاتية المحلية الديمقراطية ، كأساس لنظام الدولة الشامل للحكم الذاتى العمالى . وخول القانون الدستورى المجلس النيابى السلطة التنفيذية ، بالإضافة الى السلطة التشريعية ، عن طريق المجلس الاتحادى التنفيذى ، برئاسة رئيس الجمهورية ، الذى هو أيضا رئيس الدولة . وفى ١٤ يناير ١٩٥٣ ، انتخب المجلس الوطنى الاتحادى « جوزيب بروز تيتو » أول رئيس للجمهورية .

ويشمل نظام الحكومة الذاتية الاشتراكية فى يوغوسلافيا اليوم كل فروع الحياة . . من انتاج ، وتجارة ، ونقل ، وتعليم ، وثقافة ، وتأمين اجتماعى ، ومجالس الاسكان فى الجماعات .

الكفاح من أجل السلام والتعايش السلمى

تعرضت الدولة الجديدة بعد الحرب - وبخاصة فى أعوامها الاولى - لضغط شديد من الغرب ، ثم تعرضت منذ عام ١٩٤٨ لصعاب شديدة بسبب اضطراب العلاقات مع الاتحاد السوفيتى ، وبلاد شرق أوروبا . وكان لهذا النزاع دورا هاما فى تقوية وضع يوغوسلافيا الدولى . ودلل تيتو فى هذا الموقف ، مرة أخرى ، على انه زعيم شعبى عظيم ، ورجل دولة من الطراز الاول ، فاستطاع أن يقلب الصعاب الى نجاح جديد ، معتمدا على الروح القوية ، والوحدة السياسية للشعب . . . وأبرز هذا الموقف أهم مشاكل العصر : ما هى العلاقات بين الأمم ، وكيف ينبغي أن تكون بين الدول التى تبنى مجتمعا اشتراكيا فى بلادها المستقلة وفقا للظروف التاريخية الخاصة بكل منها .

ومن الظواهر الهامة فى هذه المرحلة ، أن سياسة يوغوسلافيا كانت أنشط منها فى أى وقت مضى لتوطيد السلم ، وإقامة العلاقات الدولية على أسس المساواة بين كل الدول ، والأمم ، وإقرار حق كل أمة فى الاستقلال ، وتدعيم استقلالها . وكانت سياسة يوغوسلافيا الخارجية دائبة النشاط فى الدفاع عن التعاون الاقتصادى بين الدول على أوسع نطاق ، ومدد المعونة للبلاد المتخلفة ، والقضاء على نتائج « الحرب الباردة » ، وتهدة الخلافات بين الكتل ، ونبتد السياسات الحربية والمذهبية للكتل ، وعدم الانضمام لأى منها . ووطدت علاقاتها مع اليونان ، وتركيا ، والهند ، وبورما ، ومصر ، وأعادت العلاقات الى حالتها الطبيعية مع الاتحاد السوفيتى ، والبلاد الاشتراكية الأخرى ، بل وتقدمت هذه العلاقات . وكان طابع يوغوسلافيا الدائم هو الدفاع المتواصل عن السياسة التى اعتنقتها . وهى سياسة التعايش السلمى الإيجابى ، وتقدم التعاون الدولى ، وكان ذلك أيضا هو طابع سياستها فى هيئة الأمم . . . واكسب ذلك يوغوسلافيا ، وجوزيب بروز تيتو ، شخصية دولية غير عادية .

وقام الرئيس تيتو فى سبيل تدعيم مبادئ السياسة الخارجية ليوغوسلافيا، ونشر مبادئها بزيارات عديدة، حتى لقب بسفير السلام المتجول . . فزار الاتحاد السوفييتى ١٩٤٤ و ١٩٤٥ ، وبولونيا ١٩٤٦ ، وتشيكوسلوفاكيا ١٩٤٦ ، والمجر ١٩٤٧ ، وبلغاريا ١٩٤٧ ، ورومانيا ١٩٤٧ ، وبريطانيا ١٩٥٣ ، وتركيا ١٩٥٤ ، واليونان ١٩٥٤ ، والهند نهاية ١٩٥٤ وبداية ١٩٥٥ ، وبورما ١٩٥٥ ، واثيوبيا ١٩٥٥ ، ومصر ١٩٥٦ ، وفرنسا ١٩٥٦ ، والاتحاد السوفييتى ورومانيا ١٩٥٦ .

وكان فى كل رحلاته هذه رسولا للسلام ، وصديقا لشعوب هذه البلاد ، التى تربطها بشعوب يوغوسلافيا رباط الكفاح فى سبيل السلام .

وتلقى الرئيس تيتو دعوات رسمية من رؤساء الدول التالية :

بولونيا ١٩٤٦ ، وتشيكوسلوفاكيا ١٩٤٧ ، والمجر ١٩٤٧ ، ورومانيا ١٩٤٧ ، وبلغاريا ١٩٤٧ ، والباينا ١٩٤٧ ، وتركيا ١٩٥٤ ، واثيوبيا ١٩٥٤ ، وبورما ١٩٥٥ ، والاتحاد السوفييتى ١٩٥٥ ، ومصر ١٩٥٦ ، والهند ١٩٥٦ ، وكامبوديا ١٩٥٦ ، واندونيسيا ١٩٥٦ ، ورومانيا ١٩٥٦ ، وفيتنام ١٩٥٧ ، وبولونيا ١٩٥٧ ، ومنغوليا ١٩٥٧ ، واليمن ١٩٥٧ .

وبجانب المهام التى يتضلع بها الرئيس تيتو، كرئيس للجمهورية، والقائد الاعلا للقوات المسلحة فى يوغوسلافيا ، فانه يقوم أيضا بأخطر المهام السياسية والاجتماعية . . فهو السكرتير العام لعصبة الشيوعيين فى يوغوسلافيا ، منذ عام ١٩٣٧ ، ورئيس الاتحاد الاشتراكى للعمال فى يوغوسلافيا - وكان من قبل الجبهة الشعبية

المتحدة للتحرير ، ثم الجبهة الشعبية ليوغوسلافيا - والرئيس الشرفي لاتحاد قدماء المحاربين ، والعضو الشرفي لأكاديمية العلوم الصربية في بيوغراد ، وأكاديمية العلوم والفنون السلوفينية في لوبليانا . ونال أرفع الأوسمة اليوغوسلافية والاجنبية ، وقلد الدكتوراه الفخرية من جامعة رانجون أثناء وجوده في بورما .

ويتمتع الرئيس تيتو بتقدير لا حد له من شعوب يوغوسلافيا ، ويعد من ألمع الشخصيات في تاريخ يوغوسلافيا، الطويل، المضطرب، ومن أهم الشخصيات في عالم الحركات العمالية .



مصادر هذا البحث :

- ١ - كفاح شعوب يوغوسلافيا المستعبدة : بقلم تيتو .
- ٢ - الكفاح للنهوض بيوغوسلافيا الجديدة : بقلم تيتو .
- ٣ - في سبيل السلام والديموقراطية الاشتراكية : بقلم تيتو .
- ٤ - صحيفة كومونيست الأعداد ١ و ٢ و ٣ (١٩٤٦ - ١٩٤٧) .
- ٥ - أعمال المؤتمر الخامس للحزب الشيوعي اليوغوسلافي .
- ٦ - عمال المؤتمر السادس لعصبة الشيوعيين اليوغوسلافيين .
- ٧ - بروز جوزيب تيتو : بقلم موسى بيادي .
- ٨ - يوغوسلافيا الجديدة بعد عشرة أعوام .

نظرات على عالم اليوم

بقلم الرئيس تيتو

العالم يدور في حلقة مفرغة

عناصر الموقف الدولي

أراني مضطرا أن أقول - ونحن في عام ١٩٥٨ - أن العالم لا يزال يدور في حلقة مفرغة من الاضطراب ، وعدم الاستقرار ، دون أن يهدف الى حل المشاكل الدولية التي طال الجدل حولها ، وبغير أن يعمل على ارساء قواعد السلام الدائم الذي يتطلع اليه الجنس البشري في عزيمة واصرار . ويؤسفني أن أقول أن السنوات الخمس الماضية لم تشهد أى تقدم في هذا الصدد .

لقد مضت ثلاثة عشر عاما منذ أن وضعت الحرب الأخيرة أوزارها ، تلك المجزرة التي لطخت تاريخ البشرية بما سببته من ضحايا في الأرواح والممتلكات ، وعلى الرغم من ذلك فلا توجد أية دلائل على أن المسئولين قد تلقوا أقل درس ، أو أيسر عظة ، عن تلك المأساة الفظيعة . إذ أنه قبل أن يتم اغلاق ملايين القبور ، وقبل أن تجف الدماء المسفوحة في هذه الحرب ، زأينا قبورا أخرى تحفر ، ودماء أخرى تسفك . ولم تكد نار الحرب تخمد في فتنام وكوريا ، حتى اندلعت من جديد في مصر ، ولم يكد اوارها يخبو في بور سعيد حتى ألقيناها لا تزال ناشبة في اندونيسيا ، والجزائر .

وكل هذا يدل على أن فريقا من الناس ما زالوا مصرين على انتهاج

سياسة العنف والتدمير ضد شعوب. لا تطالب بأكثر من حقها الطبيعي في أن تحكم نفسها بنفسها . ولا تزال بعض العقول تسيطر عليها الفكرة القائلة بأن القضايا الجدلية لا تحل الا بالقوة ، والقهر ، والتفوق في التسلح ، وانهم لن يستطيعوا تحقيق أغراضهم الا عن هذا الطريق . ولقد أدت وجهات نظرهم هذه الى سباق التسلح الذي لم يسبق له نظير ، والى ابتكار أسلحة الدمار الشامل ، وبخاصة الاسلحة الذرية والهيدروجينية . وهناك اتجاه الى استخدام أعظم ما حققه النبوغ الانساني من اختراع وابتكار في اغراق الجنس البشرى في خضم أفظع نكبة يمكن تصورها بدلا من استخدامه في توفير الرخاء والسعادة له .

اذن فما هي خلاصة ما تم من تطور في العلاقات الدولية في أعقاب الحرب الكبرى الثانية ؟

أول ما حدث ، هو وقوع صدام بين المعسكر المضاد للنازية ، وهو معسكر الدول الغربية المؤتلفة وبين الاتحاد السوفيتي . ثم كانت محاولات لتخفيف حدة التباين ، والتناحر ، بين المصالح المختلفة لكل من هذه الدول ، وكان ذلك في مؤتمرات طهران ، وبالتا ، وبرلين . وأمكن حل بعض المشاكل التي تمس بعض الدول التي لم تكن تملك لنفسها نفعا ولا ضرا . بينما أخفقت هذه المؤتمرات في حل المشاكل الخاصة بالدول المستقلة ، والتي تملك لنفسها حق تقرير المصير . ثم اتسعت هوة الخلاف والشقاق عند ما قامت قوى الرجعية المنبثة في الدول التي تتزعم العالم الغربي بنضال زعمت انه مقاومة للشيوعية .

ومضت هذه الرجعية تصور الشيوعية بصورة شبح لا يكفي أن تفزع منه الشعوب التي تنتمي اليها الرجعية فحسب ، بل ويجب أن تخشاه كافة شعوب الأرض . كما أنهم نسبوا الشيوعية الى كل حركة تقدمية ، ووصموا بها كل شعب يناضل في سبيل الاستقلال والحرية . وأصبحت فكرة « الحرب الصليبية » ضد الشيوعية أساسا

ايدولوجيا لكل الاعمال التي ترمى الى تحقيق الأهداف الاستعمارية،
وبخاصة الأساليب الجديدة للقهر ، والارغام الاستعمارية .

**وهذا النضال لا يكتفى بأن يعرقل سبيل حل الخلافات الدولية ،
وإن يقف حائلا دون التعاون الدولي ، والتعايش السلمي ، بل إنه
يزيد من حدة التوتر الدائم الذي قد يؤدي في أية لحظة الى اندلاع
حرب على نطاق عالمي .**

هذه هي العناصر الأساسية التي زجت بالموقف الدولي الحاضر في
مناهة لا مخرج له منها الا على أيدي المسؤولين في الدول التي توجه
سياسة العالم الحاضرة ، والمستقبلية . وذلك بأن ينظروا الى الأمور
بعين التعقل ، والروية . وأن يغيروا أفكارهم القديمة البالية المتعلقة
بأساليب العلاقات الدولية . ويدركوا أن ثمة أشياء كثيرة في العالم
قد تغيرت ، وأنه يتعين عليهم أن يأخذوا هذه العلاقات أخذًا واقعيًا ،
ينطوي على الجرأة والاقدام ، ويتآلف مع ما تتطلع اليه البشرية من
مثل عليا ، أو يتجاوب مع المصالح الحقيقية لشعوبهم ، ويتمشى مع
ما بلغه العالم اليوم من مستويات اقتصادية ، وعلمية ، وثقافية .

سياسة فاشلة

وتسعى الدول الغربية لتبرير مناهج سياستها الراهنة بالتمسح
في بعض مظاهر السياسة التي كان الاتحاد السوفييتي ينتهجها ابان
عهد ستالين .

ومن الحقائق التاريخية الثابتة ان ستالين كان من الشخصيات
الرئيسية في المؤتمرات التي اتخذت فيها قرارات ضد مصالح بعض
الدول المستقلة دون موافقتها وبغير علم منها . وكانت القاعدة
الاساسية في هذه القرارات ، هي مراعاة مصالح الدول الكبيرة ،

واغفال حق كل شعب في تقرير مصيره بنفسه • كما انه حدث في أعقاب الحرب أن بعض الدول لم تقف عند حد في سبيل توطيد دعائم سيطرتها على الشعوب الأخرى، بل وفي العالم أجمع • ولسوء الحظ، كان من أمثلة هذا التصرف ما حاوله ستالين من ضغط على يوغوسلافيا • ولم تكن هنالك مبادئ أيديولوجية ينطوي عليها هذا التصرف ، اللهم الا بعض المحاولات لتبرير السياسة السوفيتية المتبعة نحو يوغوسلافيا •

ولقد كان مقضيا على مثل هذه السياسة بالفشل ، لأنها أسقطت من اعتبارها أنه لا جدوى من الإرهاب ، واستخدام القوة • بل وكانت نتيجةها عكسية ، اذ استطاع الجانب الآخر استغلال رد الفعل المضاد لها في صالحه ، وكانت الفرصة لا تزال مهيأة أمامه في ذلك الحين للسيطرة على بعض الأمم بل وعلى العالم أجمع • يضاف الى ذلك أن سياسة ستالين أدت الى عزلة الاتحاد السوفيتي عند ما فقدت الشعوب الصغيرة ثقتها في تلك الدولة الاشتراكية الكبرى التي كانت تتوقع منها أكبر التأييد لاستقلالها وأعظم العون لاقرار حقها في المساواة •

ونظرا لما كانت تنطوي عليه سياسة ستالين الخارجية مما لا داعي له من صلابة وعناد وتهديد ، رأت الدول الغربية أن القوة تجدى في تحقيق أهدافها التي عجزت الوسائل الدبلوماسية عن إنجازها • وكان ذلك هو السبب الأساسي لتكوين حلف الاطلنطي وتشكيل كتلة عسكرية تستخدم في السيطرة على العالم وتحقيق الأغراض عن طريق العنف • ولا تزال هذه المبادئ الى الآن هي الهدف الذي ترمى اليه الدول المشتركة في حلف الاطلنطي والتي لا تدخر وسعا في سباق التسلح والتفوق العسكري •

وكان الرد على انشاء حلف الاطلنطي واشراك ألمانيا الغربية فيه هو تكوين حلف وارسو الدفاعي الذي يشمل الدول الشرقية .

ولقد أدى هذا الموقف الى وجود عقبة كأداء تحول دون تبادل الثقة وتقارب وجهات النظر بين دول المعسكرين وتعمل على توسيع هوة الخلاف ، وإطالة أمد الحرب الباردة الناشبة بينهما .

فكان من جراء تقسيم العالم الى كتلتين متصارعتين أن انهار الاقتصاد العالمي وعاد ذلك على الشعوب بأفدح الاضرار بدلا من تدعيم أسس اقتصادياتها وارساء قواعد التعاون بينها . مثال ذلك أن الحظر الذي فرضته الدول الغربية على تصدير بعض المنتجات الى الدول الاشتراكية يسبب ضررا اقتصاديا لكل من الفريقين - **المصدر والمستورد -** ثم انه يوسع شقة الخلاف بين الشرق والغرب في الناحية السياسية ، وبذلك يكون هذا الحظر عائقا ماديا يقطع أوصال العلاقات بين الكتلتين : الشرقية والغربية ، ولا تزال هذه السياسة سببا في اصابة التجارة بين دول حلف الاطلنطي والدول الاشتراكية بالشلل الكلي وتعويقها تعويقا كاملا .

ومن الطبيعي أن يتكشف خطل هذه السياسة ويتضح فشل خطط الضغط الاقتصادي . وبدأت الحواجز المبتوثة في طريق الاقتصاد العالمي تنهار شيئا فشيئا ، نتيجة لرغبة كل دول العالم في استكمال التعاون الاقتصادي بينها ، ذلك لان طاقة الانتاج قد بلغت في بعض الدول حدا عظيما من التقدم والكمال حفزها على التطلع في عزم واصرار الى توطيد أسس الاقتصاد العالمي ، وصارت تنظر الى تعويق التكامل الاقتصادي ، نظرتها الى عامل يعرقل الطاقة الانتاجية ، ويشير عواصف الخصومة في أجواء العلاقات الدولية ، ويسبب حدة التوتر فيها ويزيد من شدة الاندفاع في تيار الحرب الباردة بحالة تنذر باندلاع لهيب صراع عالمي مسلح .

وبينما عمدت الولايات المتحدة الى استخدام الحظر التجارى ، والضغط الاقتصادى لبحث الضعف والتخاذل فى الدول الشرقية اذ بها تغدق المساعدات الاقتصادية على دول حلف الاطلنطى وغيرها من الأمم بقصد تجنبها الازمات الاقتصادية وما ينبى عليها من مشاكل سياسية . ولا شك فى ان هذه الخطة قد نجحت فى تحقيق الغرض المطلوب منها . ذلك لأن دول أوروبا الرأسمالية استطاعت مؤقتا أن تمنع أشباح الازمات الاقتصادية والاجتماعية التى حاقت بها فى الفترة التى تخللت الحربين السابقتين من معاودة الأخذ بخناقها .

وفى أعقاب الحرب الثانية ، احتضنت الولايات المتحدة مفهوما أيديولوجيا مضادا للشيوعية ، يقصد منه الحصول على مصالح استراتيجية ، فادى هذا الى تصادم الجبهتين الايديولوجيتين . وقد تعمدنا ذكر كلمة « جبهة » بدلا من « كتلة » لان الدعاية الامريكية كانت موجهة ضد البلاد التى تعتنق المبادئ الاشتراكية خاصة ، وضد الايديولوجية الشيوعية وضد كل حركة تقدمية فى أية بقعة من بقاع هذا العالم .

وفى خلال السنوات القليلة الماضية كانت الدول الضالعة فى حلف بغداد منصرفة الى تقوية أعضاء هذا الحلف فى الناحيتين الاستراتيجية والعسكرية ، فأنشئت القواعد العسكرية بأقصى سرعة فى بلاد أوروبا ، وإفريقيا ، وآسيا ، كما أعدت مراكز اطلاق الصواريخ وانطلقت الطائرات تحلق فى أجواء بعض البلاد - مثل انجلترا - وهى محملة بالقنابل الذرية والهيدروجينية ، وكان الغرض من كل ذلك هو تطويق الاتحاد السوفيتى والبلاد الشرقية تطويقا عسكريا استراتيجيا .

تسليح ألمانيا الغربية يثير بحرب جديدة

أما أشام اجراء اتخذ فى هذا الصدد ، فهو تسليح ألمانيا الغربية،

وتزويد احدى قواعدها بالأسلحة الذرية • اذ انه أدى الى زيادة الموقف في أوروبا سوءا حتى أصبح يندر بنشوب حرب جديدة ، كما أنشئ حلف جنوب شرق آسيا ، وحلف بغداد • وتجرى الآن محاولات لتكوين حلف للبحر الأبيض المتوسط له أهداف عديدة ، منها المحاولة دون اتحاد الدول العربية والقضاء على تطورها السياسى وعرقلة تقدمها الاقتصادى • والاحتفاظ بالاقطار المستعمرة، وارغامها على البقاء تحت نير الاستعمار ، والرجوع ببعض الدول التى نالت استقلالها مؤخرا الى مستوى المستعمرات •

ومن الواضح أن الدول الغربية الكبرى نهجت هذا النهج بسبب التغييرات التى طرأت على النظم الاجتماعية فى كثير من الدول الشرقية، مثل بولندا ، وتشيكوسلوفاكيا ، ورومانيا ، وبلغاريا ، والمجر ، والبنانيا ، ويوغوسلافيا • فى أثناء الحرب ، أو فى أعقابها •

ولا يمكن اغفال ذكر الأثر الكبير الذى أحدثه النصر الذى أحرزته الثورة الصينية فى احتضان امريكا والدول الغربية الكبرى لسياسة الكتلة العسكرية • كما أنه من الضرورى تكرار الحديث عن التغييرات التى طرأت على مسلك الدول الغربية بسبب سياسة ستالين الصلبة، التى أدت الى عزلة الاتحاد السوفيتى وخرج مركزه بين دول العالم ، وبالتالى تقوية مركز الدول الغربية التى تزعمتها أمريكا ، واحتضنت انشاء حلف بغداد ، وكونت القواعد الاستراتيجية ، وحصلت على تأييد شطر من الرأى العام العالمى •

هكذا كان حال شؤون العلاقات الدولية حتى مستهل سنة ١٩٥٣ •

وبعد وفاة ستالين شرع الاتحاد السوفيتى فى تغيير أساليبه •

واستهل هذا التعديل فى سياسته الخارجية بأن لجأ الى المفاوضات - ولو حتى على مستوى عال - للوصول الى أى اتفاق ، أو أى حل لبعض المشاكل الدولية حتى ولو كان حلاً جزئياً . وبدأ تخفيف التوتر بعدة تصرفات لها دلالتها ومغزاها ، قام بها الاتحاد السوفيتى مثل العودة بالعلاقات مع يوغوسلافيا الى مجراها الطبيعى ، واحتضان تصريح بلغراد ، وحل مسألة النمسا وسحب القوات السوفيتية من الأراضى الصينية ، والنمساوية ، والفنلندية ، والتنازل عن المطالب الإقليمية من تركيا وتصفية الشركات المختلطة فى الصين والبلاد الشرقية التى تأخذ بالنظم الاشتراكية الشعبية، والاعتراف باستقلال الدول الصغيرة فى آسيا وأفريقيا .

أدت هذه الايجابية الحديثة التى اتسمت بها السياسة الخارجية للاتحاد السوفيتى الى تخفيف حدة التوتر الدولى ، وقللت بالتدريج من عزلة الاتحاد السوفيتى عن المجال العالمى .

ولكن الدول الغربية زعمت - ويا له من زعم خاطيء - أن هذا التعديل الذى طرأ على السياسة الخارجية للاتحاد السوفيتى ما هو الا نتيجة الضعف الداخلى الذى ظهر عقب وفاة ستالين ، وكذلك بسبب بعض المتاعب الاقتصادية . وكان من آثار هذا التقدير غير الحقيقى أن ظلت الدول الغربية تؤكد أن هذا التطور فى السياسة السوفيتية ، لا يعدو أن يكون مجرد خطة مرسومة لكسب الوقت . وبناء على ذلك فإن الغرب لا يزال ينتهج الى الآن سياسة القوة ، ويرفض كل اقتراح لحل المشاكل الدولية بالوسائل السلمية ، ثم يعن فى الخصومة بالمضى فى التسلح بقصد التفوق فى هذه الناحية .

ولكن أمريكا والدول الغربية خشيت مغبة تحديها للرأى العام العالمى وما ينبنى على ذلك من انفضاض الدول من حولها واعتزالها ،

فأرادت أن تحسن موقفها ، وتظهر بالتقليل من غلوائها ، والعدول عن صلابتها حيال رغبة الاتحاد السوفيتي في تخفيف حدة التوتر الدولي . وكانت النتيجة هي الدعوة الى مؤتمر جنيف الذي عقد على أعلى مستوى .

ولكن هل أدى هذا المؤتمر الى أية نتائج واضحة ؟

كلا بالطبع ! بل ولم يكن منتظرا منه أن يحرز أى نجاح ، ولكن مجرد انعقاد مثل هذا المؤتمر كان عملا ايجابيا ، وبخاصة اذا نظرنا الى السنوات المتراوحة العديدة التي كانت فيها الحرب الباردة على أشدها ، ويكفى أن التئام شمل هؤلاء المؤتمرين قد أوجد جوا صالحا يبشر بإمكان إعادة النظر بصبر وأناة في مطلب التسوية السلمية للمشاكل الدولية .

ولقد تجدد الحديث عن عقد اجتماع على مستوى عال بين ممثلي الدول الكبرى يشمل مندوبي بعض الدول التي لا تنتمي الى حلف الاطلنطي ، ولا الى حلف وارسو ، وذلك طبقا لاقتراح تقدم به الاتحاد السوفيتي ، ولكن مما يؤسف له أن دول الغرب تعارض هذا الاقتراح ، وتتقدم باقتراحات معارضة له . ونحن لا ننفاء كثيرا بنتائج مثل هذا المؤتمر . ولكننا نعتقد أنه يمكن الوصول الى اتفاق سلمى حيال بعض الأمور التي يضيق بها العالم ، ويسبب لأفراد الشعوب القلق والاضطراب ، مثل ايقاف التجارب الذرية ، والهيدروجينية ، التي يقصد استغلال نتائجهما في الأغراض الحربية . ولو أن اتفاقا كهذا تحقق فانه ينطوى على دلالات هائلة ، إذ أنه لا يساعد على تخفيف حدة التوتر الدولي فحسب ، بل ويبشر بإمكان التفاهم على نزع السلاح ، وحل المشاكل الدولية .

وتشير كل الدلائل الى أن أمريكا هي التي تتزعم دول الغرب الكبرى ولكننا لا نرى ياسا بالحديث عن دور كل من بريطانيا وفرنسا في هذا الصدد . فليس مركز أية من هاتين الدولتين مما تحسد عليه . وبخاصة من الناحية الاقتصادية التي ساءت بسبب ما حل بهما من خراب ، ودمار ، أثناء الحرب ، ونتيجة للاعباء التي تحملها كل منهما في سبيل تنفيذ سياسته الاستعمارية . ففي أعقاب الحرب أصيب بناء الاستعمار الامبراطوري بهزة عنيفة ، جعلته ينهار ، ويتحول الى انقاض متناثرة . وثمة مجموعة من الدول مثل الهند ، وبورما ، ومصر ، وسوريا ، والسودان ، والملايو، وغانا ، ومراكش ، وتونس، وفيتنام ، واندونيسيا ، وغيرها حققت استقلالها التام ، او حصلت على استقلال جزئي .

ولقد استطاعت هاتان الدولتان بفضل مساعدات الولايات المتحدة، الدولتان - بريطانيا وفرنسا - الى الولايات المتحدة تناشدانها العون والمبدد . وفي هذا السبيل انضمتا الى حلف الاطلنطي وسواء من المنظمات التي تهدف أولا وقبل كل شيء الى مناوأة الاتحاد السوفيتي، والدول الاشتراكية الاخرى .

ولقد استطاعت هاتان الدولتان بفضل مساعدات الولايات المتحدة، التغلب على المتاعب الاقتصادية التي حلت بهما بعد الحرب ، ولكنهما دفعتا الثمن غاليا ، وهو الحد من حريتهما في التصرفات السياسية، عند ما كانت لا تتلاءم مع السياسة الامريكية ، ولا تماشي أهواءها ومصالحها . ولكن انجلترا كانت واقعية في نظرتها حيال نشوب حرب جديدة ، فهي مقتنعة الآن بأن موقعها الجغرافي ، ومركزها كامبراطورية استعمارية ومشاكلها الاقتصادية ستجعلها الخاسرة في أية حرب تخوضها سواء أكانت منتصرة أو منهزمة . وهي لذلك تهتم بتخفيف حدة التوتر الدولي . وعلى الرغم من ذلك فان الدلائل

تشير الى أن كل الشخصيات المسؤولة في بريطانيا تتفق مع
الامريكيين ، وباقي شركائهم على أنه لا بأس بالتفاوض مع الاتحاد
السوفيتي ، ولكن الطرف الأقوى هو الذي سيستطيع تحقيق
أهدافه . وانه مما يعزز مركز الدول الغربية أن تنضم ألمانيا الغربية
الى حلف الاطلنطي واتفاقية باريس .

وتسلك فرنسا مسلكا يماثل خطة بريطانيا ، ولو أنها ناهضت
تكوين الحلف الدفاعي الاوروبي ، الا أنها قبلت انضمام ألمانيا الغربية
الى حلف الاطلنطي تحت تأثير أزماتها الاقتصادية ، ونضال المجاهدين
الجزائريين في سبيل التحرر والاستقلال .

وليس هنالك من داع للتحديث عن باقي دول حلف الاطلنطي ،
اذ أن أدوارها ثانوية ، ولأنها لم تنضم الى حلف الاطلنطي وباقي
منظمات الكتلة الغربية ، الا بدافع من مصالحها الاقتصادية ، وغيرها ،
ولم يكن انضمامهما لاسباب دفاعية ، أو ايدولوجية .

ولقد أثرت الحرب الثانية تأثيرا كبيرا على المركزين الاقتصادي
والسياسي لدول غرب أوروبا ، إذ خرجت هذه الدول من الحرب ، وقد
انهارت اقتصادياتها ، وفقدت نفوذها السياسي ، وكان عليها أن
تعتمد على الولايات المتحدة ، وتعترف لها بالزعامة .

وبناء على ذلك ، صار لزاما على أمريكا وهي أقوى دولة رأسمالية ،
أن تواجه الاتحاد السوفيتي وهو أقوى دولة اشتراكية ، تتجمع
حولها الدول الاشتراكية الحديثة التي يسودها النظام الديمقراطي
الشعبي .

ومن السهل تبرير هذا التكتل في الدول الشرقية ، ورده الى

أسباب دفاعية ، وبخاصة اذا وضعنا في اعتبارنا أن الدول الغربية لا تريد أن تعترف بأن النظام الرأسمالي قد انهار في هذه الدول الشرقية ، وأن نظاما اشتراكيا حديثا قد أخذ مكانه فيها .

ان الغرب لا يدخر وسعا ولا يكف عن بذل كل مجهود ولا يتورع عن أية وسيلة : (مثل الدعاية المستمرة المحمومة والتدخل في الشؤون الداخلية) بقصد تعويق النمو ، والتقدم ، الطبيعيين لهذه الدول الشرقية ما دام لا يستطيع استرداد سابق نفوذه فيها أو الإبقاء على النظم الرأسمالية . وبذلك رأينا الفجوة تتسع بين الشرق والغرب ، وتتحول الى هوة سحيقة تنسب اليها الدعاية الغربية صفات ونعوت ايدولوجية ، وبذلك انقسمت الدنيا الى عالمين : العالم الشيوعي . والعالم المناهض للشيوعية .

وعلى الرغم من ذلك فانه لا تزال هنالك بعض الدول التي تحتضن النظرية القائلة بأن المشاكل العالمية لا تحل الا بالوسائل السلمية ، وان سياسة التلويح بالقوة لا تؤدي الا الى الامعان في سباق التسلح وتندر العالم بحرب جديدة لا تبقى ولا تذر .

ويوغوسلافيا تنتمي الى الدول التي تعتنق هذه النظرية ، هذه الدول التي تقوم بأهم دور وتضطلع بأوفى نصيب في سبيل تخفيف حدة التوتر الدولي ومنع التصرفات العدوانية التي تبدر عن أولئك الذين يحاولون تحقيق أهوائهم ، وأغراضهم بالقوة المسلحة .

وتبذل هذه الدول المسالمة جهودها الموفقة في أروقة هيئة الأمم لنصرة السلام العالمي . ومما يذكر أنها قد حظيت بنجاح باهر ، وذلك لان نظرية تدعيم السلام الدولي ، والتعاون السلمي ، تلقى تأييدا معنويا متزايدا من الرأي العام العالمي .

الاستعمار وتطور الشرقين الأدنى والأوسط

من المعروف أن كثرة من الدول حررت نفسها من ربة الاستعمار في أعقاب الحرب الثانية ، وكان هذا نتيجة لسنوات طويلة من النضال ، وأعوام متراوحة من الكفاح في سبيل الاستقلال، والتحرر، والتخلص من أضرار التخلف والرجعية في أقرب وقت مستطاع . ولقد مضت هذه الدول حديثة العهد بالاستقلال في سبيل استكمال نموها ، وتطورها الداخليين على أسس من النظم الرأسمالية التي سبق أن أدخلها المستعمرون .

وكان على هذه الدول أن تتغلب على المتاعب والمصاعب الناشئة عن تخلفها الشديد في شتى النواحي وبخاصة في ناحية التصنيع ، ذلك التخلف الذي يعتبر من أسوأ آثار نظم الحكم الاستعماري والاستعباد الاقتصادي وسوء الاستغلال التي كانت تهدف دائما إلى إبقاء هذه الاقاليم في حالة بدائية حتى ترزح دائما تحت نير التبعية الاستعمارية .

وكان التناقض المذهل بين تخلف هذه الدول ، وبين ما أحرزته بعض الدول من تقدم غير عادي في ميادين الانتاج سببا في التفكير في البحث عن حل سريع سليم تبني عليه العلاقات بين هذه البلاد المتخلفة ، وتلك الدول المتقدمة ، ويوفق بين مصالحها المشتركة ، وتشكل هذا الحل بشكل مساعدات دولية تبذل للدول المتطورة والمتخلفة لتمكينها من استكمال نموها الاقتصادي في أسرع وقت ممكن خدمة للاقتصاد العالمي ، ومن ثم اتخذت هذه المساعدات صفة سياسية أو عسكرية . وكان هذا اجراء ضروريا في سبيل المحافظة على السلام العالمي ، على أن تكون هذه المساعدات غير مشروطة ، بأي شرط ، ولا

محدودة بأي قيد ، وألا تمس استقلال البلاد التي تتلقى المنح وبذلك يقضى قضاء تاما على عناصر الانهيار الاقتصادي ، والتوتر السياسي بين الدول .

تري ما هو الموقف الراهن الآن في افريقيا وآسيا وبخاصة في الشرقين الأدنى والوسط ؟

لقد استطاعت الشعوب المغلوبة على أمرها أن تحطم صروح الاستعمار ، وأن تدك معاقله بإصرارها في عناد على الكفاح المتواصل . ولقد سبب هذا النضال متاعب هائلة لقوى الاستعمار ، إذ كانت وسائل القهر والارغام التي يلجأ اليها المستعمرون لمقاومة حركة التحرر لا تعود عليهم إلا بنتائج عكسية ، وتعمل على اجماع الشعوب على المطالبة بالحرية ، واستخدام الوسيلة الوحيدة الفعالة لنيل هذا المطلب وتحقيق هذا الهدف ، ألا وهي النضال المسلح . وبذلك انتهى العهد الذي كان فيه سكان المستعمرات يتحملون المشاق والمتاعب ، ويضيعون أعمارهم في التوجس والانتظار ، وللمستعمر الأمر والنهي ، وعليهم السمع والطاعة ، وليس لهم إلا الكد والكسح ، في سبيل جمع الثروة ، وتوفير الرخاء ، والنعيم لسكان عاصمة الاستعمار ، بينما يغوص أصحاب الثروة الأصليين في أحوال الفاقة ، ويهبطون الى حضيض المتربة . ولا يزال الدهر يدخر الكثير من المتاعب وخيبة الآمال لكل من يجهل هذه الحقيقة أو يتجاهلها . وذلك لان الدول المتحررة أضحت قدوة للشعوب الراضحة تحت نير الاستعمار تضرب لها المثل لما يمكن أن تصل اليه الشعوب التي تحكم نفسها بنفسها من تقدم ، وعزة ، وما تتمتع به من سيادة ، ورخاء . وإن الشعوب لن تحرز أية نهضة اقتصادية ، أو ثقافية ، أو سياسية ، إلا إذا حققت استقلالها ، ووليت أمر نفسها ، واستخدمت مواردها الطبيعية فيما يعود عليها بالخير والتقدم .

مثل هذه الحركات التقدمية تدفع قوى الاستعمار الى استعمال كل الوسائل وبذل كل جهد للحيلولة دون تحرر هذه الشعوب ، وابقائها تحت سيطرة الاستعمار . ونتيجة لهذا رأينا أبشع وسائل القهر

والارغام تمارس لقمع الحركات التحررية في الجزائر وكينيا . كما رأينا وسائل الضغط العديدة تفرض بكافة وجوهها وأنواعها على بعض الدول حديثة العهد بالاستقلال ، مثل تونس ، ومراكش ، وأندونيسيا ، وسواها .

كما شاهدنا عدوانا دمويا موجها ضد دولة مستقلة هي مصر ، لأنها استخدمت حقها في القضاء على آخر ما بقى من آثار الاستعمار التي كانت تلتصق استقلالها وسيادتها . وقد كان من الممكن أن يسفر هذا العدوان المسلح عن آثار سيئة لولا تدخل هيئة الأمم المتحدة ومعارضة الاتحاد السوفيتي وأمريكا له لادراكها جميعا ما كان يمكن أن يتمخض عنه هذا العدوان من شرور تحقيق بالعالم أجمع فلا تبقى ولا تذر .

ولكن هذه الواقعة لم تكن خاتمة المطاف ، فقد عادت السحب القائمة للتجمع ثانية في سماء الشرق الاوسط ، عندما أرادت قوى الاستعمار ألا تتخلى عن الامساك بزمام الموقف في هذا الجزء من العالم . ولم تكن لتكتفى بالعمل على الاحتفاظ بما تحت يديها من مستعمرات ، بل وكانت تتطلع الى استرداد ما فقدته منها . وكانت مصر تشكل أكبر عقبة في سبيل تحقيق هذه الأغراض . ولما كان العدوان العسكري المسلح لم ينجح ، فلا بد من البحث عن وسائل جديدة لتحطيم مصر وهي حصن التحرر ، ومقل الاستقلال ، في افريقية والشرق الاوسط . والتي تمثل أقوى خط من خطوط الدفاع عن البلاد التي تقاوم التدخل الاجنبي وتنافح عن استقلالها ، كما أنها السند الاقوى ، والعون الاعظم للشعوب التي تحارب في سبيل الحرية .

ولقد كان الضغط الذي وقع على سوريا في أعام الماضي سببا في التعجيل بالاتحاد بين مصر وسوريا • وانضمام اليمن اليهما • ولقد أصبح هذا الاتحاد قبلة أنظار الشعوب العربية جمعا ، واساسا صلبا ترسو عليه قواعد السلام في هذا الجزء من العالم •

حلف بغداد

وعلى الرغم من أن حلف بغداد قد ألحق بعض الضرر بوحدة العرب فإنه لم يحقق أهدافه كلها ، ولم يستطع إخضاع الدول العربية للمصالح الخاصة بالدول الغربية ، كما أخفقت المحاولة التي اتخذت لإعادة الاستعمار الى هذه الاقطار تحت ستار « ملء الفراغ » المزعوم في الشرق الاوسط •

كان الهدف الرئيسي لحلف بغداد تطويق الاتحاد السوفيتي بقواعد استراتيجية ، وربط الدول العربية بعجلة الاستعمار • ولكنه أصبح الآن غير ذي موضوع ، لان الشعوب العربية تقاوم كل محاولة من هذا النوع أو لإنشاء قواعد عسكرية بداخل أقاليمها •

وفي الوقت نفسه قابلت الشعوب العربية المبادئ الشيوعية بالاستنكار والاعراض • ذلك لان شعوب الدول العربية الناشئة ، قد ذاقت الامرين من مساوىء الاستعمار ، وهي تتمسك تمسكا عظيما بقوميتها ، وتتحكم فيها عواطف الوطنية وتعز بظابعها الخاص ، وهي لذلك لا تقبل من المبادئ الا ما ينبع من صميم قوميتها ووطنيتها ، ولا يمكن أن تقبل نظاما مستوردا من الخارج كالشيوعية ، وكل ما يقال مخالفا لما أسلفنا فما هو الا محض افتراء يقصد به تهيئة الطريق للتدخل في الشؤون الداخلية للبلاد العربية وتقويض دعائم وحدتها ، وتصفية استقلالها ، والقضاء على سيادتها ، وإخضاعها للحكم

الاستعماري تحت ستار أسماء جديدة مهما اختلفت وتنوعت ، فما هي
الا مرادفات معنوية للاستعمار .

أندونيسيا .

ولقد اتخذت مثل هذه التطورات سبيلها الى أندونيسيا . اذ لم
تكف دوائر الغرب عن التدخل في الشؤون الداخلية للجمهورية المتحدة
للسعوب الاندونيسية وظلت تدبر لها المؤامرات والمكائد حتى أحالتها
الى ميدان للحرب الاهلية ، وذلك لان أندونيسيا المستقلة المتحدة
تحول دون تحقيق أغراض بعض الدول الاستعمارية في المنطقة التي
تحيط بها . وبناء على ذلك ، وكالمتبع دائما في مثل هذه الاحوال -
فقد اتهمت الحكومة الاندونيسية بأنها ذات سياسة شيوعية ، وطالبتها
صحف الغرب بالاستقالة ، وتسليم زمام الحكم الى الثوار المأجورين ،
وان الهجوم المثير الذي تقوم به بعض الصحف الامريكية ليفضح
المكان الذي وجهت منه الضربة الى الحكومة الاندونيسية ويزيح الستار
عن حقيقة المؤامرة والدافع اليها ، وهو ارغام جمهورية الولايات المتحدة
الاندونيسية على التخلي عن السياسة المستقلة المحايدة التي تنتهجها
والانضمام الى حلف جنوب شرق آسيا ، والا كانت النتيجة هي تحريض
الثوار ، واستئجارهم لاضرام نار الحرب الاهلية حتى يمكن القضاء على
وحدة الجمهورية الاندونيسية وادخال بعض أجزائها تحت سيطرة
الدول الغربية وتحويل البعض الآخر الى مستعمرات أو فرض الحكم
الاستعماري أو شبه الاستعماري عليها تحت ستار اسم جديد أو شكل
آخر .

هذا التدخل في الشؤون الداخلية لاندونيسيا يجب أن يثير القلق
والاضطراب في كل مكان ، لانه يشكل خطرا اثاره مشاكل واشتباكات
دولية معقدة قد تؤدي الى أوحم العواقب . كما أن هذه السياسة

التي تطبقها دول الغرب الكبرى في الشرق الاوسط وجنوب آسيا تهدد السلام العالمي وتمهد لوقوع أحداث شبيهة بتلك الوقائع التي سبقت الحربين الكبيرتين الاولى والثانية ، وأدت الى وقوعهما • فاذا أضفنا الى كل ذلك اصرار الدول على المضي في سباق التسلح وتجارب القنابل الذرية والهيدروجينية لالفينا العالم يعيش في جو من الرعب والفرع لا تكفى لتخفيف وطأته تلك المحادثات العقيمة ، الجوفاء عن نزع السلاح •

... المخرج

وانا لنتساءل عما اذا كان في الامكان الخروج بالعالم من حيز تلك الدائرة المفرغة من الآثام التي يدور في نطاقها الآن ؟

ليس هنا لك الا سبيلان : اما الحرب واما حل المشاكل الدولية بالوسائل السلمية •

ان الاغلبية العظمى من شعوب العالم تنشد السلام ، ولا توجد الا حفنة من الرجال غير المسئولين الذين لا يتدبرون العواقب هم الذين يطلبون الحرب •

ولذلك يجب على جميع الساسة المسئولين والحكام الذين تهفو نفوسهم الى السلام ويضمرون حب الؤثام في قلوبهم أن يقوموا بدور ايجابي في مكافحة العناصر التي تلعب بالنار وتهدد باحراق العالم •

ان تقدم التجارب العلمية قد وضع العلاقات الاجتماعية في مركز حرج غير معقول • فان بعض الافراد أو مجموعات منعزلة منهم هي التي تقرر ما تشاء بشأن استعمال الطاقة الذرية في الشئون الحربية،

أو بمعنى آخر انها هي التي تتحكم فى مصائر الجنس البشرى ، فاذا فرضنا أن من هؤلاء الافراد من كان مصابا بالسادية ، أو باللوثة العقلية ، أو بالانانية المفرطة ، أو كان منهم من ضناق ذرعا بحياة الترف والبذخ ، فالنتيجة المنطقية أن يكون بينهم من يقول : «لاداعى لان تشرق الشمس بعد موتى » •

لقد آن الاوان لان يكون التصرف فى شئون استخدام الطاقة الذرية حقا من حقوق الجنس البشرى بأكمله لا يتحكم فيه فرد بذاته أو فئة قليلة من الناس •

ونحن نرحب مخلصين بقرار الاتحاد السوفيتى الخاص بوقف تجارب القنابل الذرية والهيدروجينية ونعتبر مثل هذا العمل دليلا على حسن النية ورغبة فى وقف هذه التجارب وحظر مثل هذا السلاح الفظيع الذى يبت الخراب ويلتشر الدمار •

وفى العام الماضى تقدمنا الى مجلس الامة بقرار بالمطالبة بالكف نهائيا وبالاجماع عن اجراء هذه التجارب •

لقد آن الاوان لان تكف جميع الدول عن اجراء التجارب النووية ، وأن تأخذ مأخذ الجد كل المحادثات الخاصة بثنسوية المشاكل المتنازع عليها ونزع السلاح وسائر الشئون الدولية المختلف عليها •

ان الدلائل المبشرة بقرب عقد اجتماع بين رؤساء الدول على أعلى مستوى ، قد أحييت آمال شعوب العالم فى امكان الوصول الى نوع من التفاهم الذى يجعل فى الامكان انقاذ السلام العالمى •

السياسة الخارجية ليوغوسلافيا

أحرزت يوغوسلافيا نتائج باهرة في سياستها الخارجية في الفترة التي تخللت المؤتمرين السادس ، والسابع لرابطة الشيوعيين •

في تلك السفينة أرسيت قواعد السياسة الخارجية ليوغوسلافيا على أسس التعاون الدولي الشامل ، والتعايش الايجابي بين كافة الشعوب ، والحكومات ، بصرف النظر عن النظام الاجتماعي الداخلي لكل منها ، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الاخرى ، وتسوية المشاكل الدولية بطريق الاتفاقات السلمية ، والعزوف عن استعمال القوة ، كوسيلة لتحقيق الاغراض المختلفة ، والمساواة بين الدول الصغرى والكبرى في كل ميدان من ميادين التعاون ، ونزع السلاح عامة ، وحظر استعمال الطاقة النووية كأداة للخراب ، والدمار ، وايقاف تجارب القنابل الذرية ، والهيدروجينية ، وتصفيه الاستعمار ، وتقرير حق كل شعب في أن يحكم نفسه بنفسه ، وتقديم المساعدات الاقتصادية للدول المتخلفة بغير أي قيد ، أو شرط ينتقص من سيادتها ، أو استقلالها ، والاعتراف بالشخصية العالمية لهيئة الامم المتحدة ، والصفة الدولية لها •

هذه السياسة الخارجية المستقرة ، المستقلة ، أكسبت يوغوسلافيا صيتا حسنا ، وسمعة طيبة ، بين أمم العالم ، وصوتا مسموعا في سائر المحافل الدولية •

ولقد أصرت يوغوسلافيا على التزام هذه السياسة في أروقة هيئة الأمم المتحدة ، وأيدت هذه المنظمة الدولية في جهودها ، وعاونتها على النهوض بالاعباء الفادحة التي كان عليها أن تضطلع بها في سبيل تحقيق مبادئها .

وبناء على رغبتنا في تدعيم المبادئ السالفة وتطلعنا الى التعاون الشامل مع جميع الأمم بصرف النظر عن نظمها الاجتماعية الداخلية ، فقد قمنا في الفترة بين المؤتمرين بزيارات رسمية الى بريطانيا وتركيا واليونان والهند وبورما والحبشة ومصر وفرنسا والاتحاد السوفيتي ورومانيا .

وكان لهذه الزيارات دلالات عظيمة من كل وجهة ، وكل اعتبار بالنسبة لوطننا بصفة خاصة ، وللعالم أجمع بصفة عامة .

ويتعين علينا - بهذا الصدد - ان نذكر التعاون الوثيق الذي تم بين يوغوسلافيا وبين الهند وبورما والحبشة ومصر واندونيسيا وغيرها من الدول في النواحي السياسية والاقتصادية والثقافية .

هذه الدول لا تنتمي الى أى حلف وتتبع سياسات خارجية قوامها الايجابية والمحافظة على السلام والتعاون الدولي .

أتاحت هذه الزيارات فرصة تبادل الآراء حول المشاكل الدولية المختلفة ، والمعرفة العميقة ، والدراية الكاملة بالاحوال الداخلية لهذه الأمم في النواحي الاقتصادية ، والسياسية ، والثقافية ، والاجتماعية ، بصفة عامة . وبذلك أمكن الوصول الى اتفاقات ناجحة على أسس من التعاون في شتى ميادين النشاط الدولي .

أما السمعة الحسنة التي أحرزتها يوغوسلافيا في محيط السياسة العالمية بسبب التزامها بسياسة عدم التدخل في الشؤون الداخلية للأمم الأخرى فقد أقنعتنا بجدوى مبادئ التعايش السلمي ، وحل المشاكل الدولية بالوسائل السلمية .

وانا لنعتقد أن وجود مثل هذا العدد الجم من الدول التي تنشده السلام هو عامل بالغ الأهمية في تحقيق النصر للنضال الحاضر في سبيل توطيد أسس السلام العالمي .

وفي أوروبا ، بالنسبة للعلاقات بين الدول الأوروبية لم تشترك يوغوسلافيا في أية ترتيبات موجهة ضد أية من هذه الدولة على الرغم من الموقف العصيب التي كانت تفرضه سياسة ستالين على يوغوسلافيا لقد رفضنا في عزم وإصرار الانضمام الى حلف الاطلنطي أو أية اتفاقيات أخرى لها صفة التكتل . وعلى أية حال فقد حاولنا التعاون مع كل الدول الأوروبية في كل المسائل ذات النفع المشترك . فتوسعنا في تدعيم العلاقات والاتصالات الاقتصادية والثقافية التي ينتظر منها الخير لبلادنا .

ولقد كنا ، ولا زلنا ، ننظر الى الاقتصاد الأوروبي نظرة خاصة ، مؤداها أن التسويات الخاصة به ما هي الا حلول جزئية منقوصة ، تخفى في طياتها عناصر سلبية ، وبخاصة حيال سيطرة الفريق الأقوى من الناحية الاقتصادية ، وتحكمه في اقتصاديات الفريق الأضعف ، ثم ان هذا التكافل الاقتصادي الأوروبي يحمل طابع التكتل ، ويعوق التقدم الاقتصادي الحقيقي ، كما تفهم أوسع معانيه .

وهذا هو السبب في عزوفنا عن الاندماج في هذه العمليات ، ورفضنا

لاى نوع من الالتزامات ، على الرغم من أن الازهار لم تكن مفروشة لنا
على امتداد الطريق فى ذلك الحين .

علاقتنا مع ايطاليا

ان يوغوسلافيا ترغب أشد الرغبة فى أن تساهم بكل ما تستطيع
من وسائل ، وأن تقدم كل عون ممكن فى سبيل تخفيف حدة التوتر
الدولى . ولقد استطاعت - تحذوها هذه الرغبة - أن تعقد مع جارتها
ايطاليا اتفاقية خاصة بمشكلة تريستا ، وبعد مفاوضات دامت عدة
سنوات ، أمكن حذف هذه المسألة من جدول الاعمال ، بعد أن كانت
تحمل فى طياتها كل عناصر التوتر السياسى والحرب الباردة .

وتبعاً لهذا ، ازدادت العلاقات بين الدولتين تحسناً ، وازدهر
بينهما تعاون اقتصادى وثيق أدى الى خير النتائج للبلدين ،
اذ تتضاعف الآن امكانيات التبادل التجارى بينهما ، وهى امكانيات
يعززها الموقع الجغرافى والتركييب الاقتصادى الداخلى لكل من
الاقليمين . ومن أبرز الدلائل على ذلك نشاط حركة المرور بين حدود
الدولتين . اذ بلغ عدد الافراد الذين عبروا الحدود بين القطرين فى
سنة ١٩٥٧ حوالى ستة ملايين من الزوار .

ولقد تجمعت الغيوم فى سماء علاقتنا مع ايطاليا مؤخراً بسبب
قبولها انشاء قواعد قذف الصواريخ فى أرضيها . هذه القواعد التى
تشكل خطراً على استقلال يوغوسلافيا وأمنها ، ويجب ألا يغيب عن
أذهاننا ذلك العنصر الجديد الذى جد على علاقتنا مع ايطاليا .

توحيد المانيا

كان مسلكنا حيال توحيد المانيا واضحاً معروفاً ، ونحن عندما

اتخذنا هذا الموقف لم نكن منحازين لكائن من كان ، كما فعلت بعض دوائر الغرب . لاننا نتمسك بسياستنا الخارجية المستقلة ، فاذا ما اتفقت هذه السياسة مع سياسة دولة أخرى - كالاتحاد السوفيتي مثلا - فهذا خير وأجدى . وكم يسرنا أن تلتقى وجهة نظرنا الى المشاكل الدولية مع وجهة نظر أمريكا وباقي الدول الغربية .

ونحن عندما قررنا الحطة التي اتبعناها حيال توحيد المانيا ، كنا نضع نصب أعيننا صوالح الامن العالمى قبل كل اعتبار يمكن النظر اليه ، لافى الوقت الحاضر فحسب ف وانما فى المستقبل البعيد أيضا . فنحن نعارض الزعم القائل أن توحيد المانيا مشكلة دولية يتوقف على حلها تسوية جميع المنازعات العالمية، بما فيها مسألة نزع السلاح، ونحن نرى أن توحيد المانيا أمر يخص شعبى المانيا الشرقية والغربية ، ولا شأن لاحد غيرهما به . ولهم مطلق الحرية فى الوصول الى خير تسوية لهذا الموضوع فى المستقبل القريب أو البعيد . وان أى تدخل من الخارج يزيد الحالة سوءا ويبعدها عن نطاق الواقع .

ولذا راجعنا تطورات الحوادث التاريخية التى أعقبت الحرب الكبرى ، ألفينا المانيا قد انقسمت الى دولتين لكل منهما نظام اجتماعى خاص بها . فالنظام الرأسمالى يسود المانيا الغربية ، بينما تعتنق المانيا الشرقية مبادئ النظام الاشتراكى .

فما المخرج من هذا الموقف اذن ؟

هل نترك العالم يتردى فى هوة حرب جديدة لهذا السبب ؟ أم أن نساعد الشعبين الالمانيين على تنظيم مصالحهما المشتركة على أساس فيدرالى ، أو ديمقراطى ، بالوسائل السلمية التدريجية وبروح مبادئ التعايش السلمى . ليس الشعب الالمانى وحده هو الذى يحتاج الى توحيد المانيا ، ولكن العالم كله يريد أن يرى المانيا ، وقد تحولت

الى دولة ديمقراطية لا تكون مصدرا لاثارة الفزع ، والرعب ، في قلوب
أفراد شعوب أوربا ، كما كانت سابقا ، بل تكون مثالا للتقدم الشامل ،
والرغبة في التعاون السلمى مع الجميع .

من حق شعوب العالم أن تطالب بشئ كهذا ، ولكن الشعب الالماني
وحده صاحب الحق في تقرير الوقت المناسب لمناقشة المشكلة الالمانية .

الاعتراف بجمهورية المانيا الديمقراطية وقطع العلاقات بين جمهورية المانيا الاتحادية وبين يوغوسلافيا

تطبيقا للمبدأ الذى اتخذناه لانفسنا خاصا بالتعاون مع كل دولة
ترغب في التعاون معنا على قدم المساواة ، وبناء على خطتنا التى اتبعناها
حيال وجود دولتين المانيتين ، لم يكن فى استطاعتنا التلکؤ فى
الاعتراف بجمهورية المانيا الديمقراطية . ولقد كان ممكنا أن يحدث
هذا الاعتراف منذ سنة ١٩٤٨ ، لولا الموقف الذى نشأ عن الاتهامات
التي كانت توجهها هذه الجمهورية بالذات ليوغوسلافيا فى ذلك الحين .

كننا نعلم أن حكومة المانيا الغربية لن ترضى عن هذا الاعتراف ،
وانها لن تتقبله عن طيب خاطر ، ولكننا لم نكن نتوقع أنها ستمضى
فى هذا الشوط الى حد قطع العلاقات الدبلوماسية مع يوغوسلافيا ،
وان من ينظر الى الموضوع من ناحيته المعنوية يجد أن التجنى صادر
من ناحية حكومة جمهورية المانيا الغربية لا من ناحيتنا .

ومن المعلوم أنه فى أعقاب الحرب الكبرى مباشرة بذلت يوغوسلافيا
كل ما فى وسعها من جهد ، لكى ينسى الناس كل ما اقترفه الجيش
الفاشيستى الالماني ضد الشعب والوطن اليوغوسلافيين .

وكانت يوغوسلافيا هي البادئة بإطلاق سراح أسرى الحرب الالمان .
وبعض مجرمى الحرب منهم ، كما أنها كانت من أوائل الدول التى
اعترفت بجمهورية المانيا الغربية ، وأنشأت معها علاقات اقتصادية ،
واسعة النطاق .

أما فى الوقت الحاضر ، فان علاقاتنا مع المانيا الغربية لا تتجاوز
حد التبادل التجارى ، والتعاون الاقتصادى . وأما مسألة عودة
العلاقات بيننا وبينها الى مجراها الطبيعى ، فقد خرجت من بين أيدينا
وأصبحت متوقفة على ارادة حكومة المانيا الغربية .

علاقاتنا مع الولايات المتحدة الامريكية

علاقاتنا مع الولايات المتحدة الامريكية قائمة على أساس من الاحترام ،
التبادل ، والتعاون ، على قدم المساواة ، وعدم التعرض للشئون
الداخلية ، فاذا ما ظهرت بعض محاولات خارجة عن نطاق هذه المبادئ ،
فهى صادرة عن بعض الافراد أو الجماعات ، لا عن حكومة الولايات
المتحدة نفسها .

لقد تلقينا من أمريكا مساعدات اقتصادية وعسكرية كنا فى أشد
الحاجة اليها ، أى فى الفترة التى بلغ فيها ضغط ستالين علينا أشد
مراحله فى نواحي السياسة والاقتصاد والدعاية ، وبذلك تغلبنا على
المصاعب الجمة التى كنا نواجهها فى ذلك الحين . صحيح أن المساعدات
الامريكية لم تتجاوز أربعة فى المائة من دخلنا القومى ، ولكننا
لا نستطيع أن ننكر أننا تلقيناها فى وقت كنا فيه أحوج مانكون اليها .

ولقد أراد بعض الناس فى الشرق أن يستغلوا الامر من ناحية
الدعاية باثارة الشكوك فى أن هذه المساعدات لم تكن بغير قيد ولا

شرط ، ولكن الحق أحق أن يتبع ، ولذلك فأننا نؤكد أننا لم نتعهد
بأية التزامات ، كما أن أحدا لم يفرض علينا أية قيود أو شروط .
وكل ما حدث أنه عقب زيارتنا للاتحاد السوفيتي في صيف سنة ١٩٥٦
وفي نهاية شهر سبتمبر من ذلك العام ، قامت صحف الغرب الرجعية
بحملة دعاية ضدنا فاضطر الرئيس ايزنهاور الى إيقاف تسليم الطائرات
والاسلحة الثقيلة الى يوغوسلافيا ، مع استمرار ارسال قطع الغيار ،
والمهمات الشبيهة بها .

ولكننا لم نتأثر كثيرا بهذا الاجراء . لاننا لم نكن نخشى أى عدوان
يهدد يوغوسلافيا في ذلك الحين ، ولاننا كنا نتوقع استمرار تحسن
العلاقات بيننا وبين الاتحاد السوفيتي وباقي الديمقراطيات الشعبية
على أثر زيارة الوفد السوفيتي ليوغوسلافيا واحتضانه لتصريح
بلغراد .

يضاف الى كل ذلك أن التزامنا للسياسة السلمية التي عرفت عنا ،
ورغبتنا في تخفيف التوتر الدولي القائم فعلا ، ومطالبتنا بنزع
السلح ، وعزوفنا عن الصراع العسكري ، . . . كل هذه المبادئ
والالتزامات لم تكن تتجاوب أو تتلام مع الاستمرار في ابداء رغبتنا في
زيادة تسليح جيشنا . والواقع أننا لم نقبل المساعدات العسكرية الا
بقصد تطوير جيشنا الدائم في أوقات السلم العادية .

وبناء على الاسباب السالفة الذكر ، وردا على حملة الدعاية الصحفية
التي قامت بها الصحف الرجعية الامريكية ، فقد أرسلنا خطابا شخصيا
الى الرئيس ايزنهاور ألغينا فيه الحطة التي كانت مرسومة لتزويدنا
بالمساعدات العسكرية .

وبعد تصريح الحكومة الامريكية الصادر في ١٥ مايو سنة ١٩٥٧ ،

استمر تسليم المهمات ، ولكنها كانت في الواقع مساعدات رمزية .

وكان وزير الدفاع « جوشنياك » قد أدلى ببيان يوضح فيه هذه الوقائع لمجلس الأمة في ختام سنة ١٩٥٦ ، ولذلك لم نكن نريد أن يفسر عدو لنا عن قبول المساعدات أى تفسير يخالف الحقيقة ، فألغينا هذه الاتفاقية ، وعدلنا عن قبول أية مساعدات حتى ولو كانت رمزية ، وذلك لنفس الاسباب التى أوضحتها للرئيس ايزنهاور في خطابى سالف الذكر .

ولقد قبلت الحكومة الامريكية حججنا ، وصدر اتفاق أقره الطرفان على وقف المساعدات العسكرية ، ولم يكن لهذه الواقعة أى تأثير على العلاقات السياسية ، والتعاون الاقتصادى بين البلدين .

ولا زلنا راغبين في الإبقاء على حسن العلاقات بيننا وبين الولايات المتحدة الامريكية ، على الرغم من وقف كل مساعدة كانت تصدر منها إلينا . ذلك لاننا لا نطالب بأكثر من التعاون الاقتصادى بين البلدين على قدم المساواة بأوسع معانيها . . وان كنا لا نرى بأسا بالقروض الاقتصادية ، كمظهر لهذا التعاون الاقتصادى .

• • مع اليونان وتركيا

ومن المعلوم أن علاقاتنا مع اليونان ، وتركيا ، لا تتجاوز حد التعاون الاقتصادى . ذلك لان الاسباب التى دفعتنا الى العدول عن تلقى المساعدات العسكرية ، قد جعلت لزاما علينا أن نضع الناحية العسكرية لحلف البلقان في مرتبة ثانوية ، وأن نفضل عليها التعاون.

مع هاتين الدولتين في النواحي الاقتصادية ، والثقافية ، والسياسية ،
وبخاصة النضال في سبيل تدعيم أسس السلام العالمى .

وتعتبر الصداقة القائمة الآن بين يوغوسلافيا وبين كل من تركيا ،
واليونان ، نموذجاً لأمكان التعاون بين الدول على الرغم من اختلاف
النظم الاجتماعية السائدة فيها . كما أنه قد تمت نسوية المشاكل ذات
الدلالات المعينة التى كانت تعكر صفو العلاقات بين يوغوسلافيا ،
وتركيا ، فى أثناء تكوين حلف البلقان .

مع البلاد الأخرى

وإذا كنت قد أغفلت الحديث عن باقى دول أوروبا ، مثل بريطانيا
، وفرنسا ، وبلجيكا ، وهولندا ، والدنمارك والنرويج والسويد وبلاد
أمريكا اللاتينية وسواها ، فإن هذا لا يعنى مطلقاً أن علاقاتنا
الاقتصادية والسياسية معها ليست على ما يرام . ولكننا - على
النقيض من ذلك ، نرى أن هذه العلاقات حسنة ووطيدة ومؤسسة
على دعائم التعاون المشترك . ولا توجد بيننا وبينها خلافات جوهرية
فى وجهات النظر الى شتى المسائل والاعتبارات . صحيح أنه قد يوجد
شئ كهذا عندما تتعلق المناقشات بالنظم الاجتماعية والسياسة
الخارجية ، ولكن هذه الخلافات لن تكون سبباً فى رفض التعاون فى
نواحي النفع المشترك .

ليست على ما يرام

وعلى الرغم من هذا ، فإن العلاقات ليست على خير ما يرام مع بعض
الدول . فإن بعض الناس فى الدول الغربية لا يريدون الأخذ بمبادئ

التعايش السلمى فى أوسن؄ معانيها ، وبخاصة مبدأ عدم التعرض. للشئون الداخلية الخاصة بالدول الأخرى . فالرب الأيديولوجية. لا تزال ناشبة ضد الدول الاشتراكية ، وقد وجهت بعض دوائر الغرب حملاتها ضد يوغوسلافيا بالذات بسبب تحسين علاقاتها مع الاتحاد السوفيتى وباقى بلاد شرق أوروبا ، والعودة بها الى مجراها الطبيعى .

واذا أردنا أن نضرب مثلاً بما حدث فى هذا الصدد فسنقدم نموذجاً لذلك ، هو مسألة « دجيلاس 'Djilas» عميل الدعاية المضادة ليوغوسلافيا ، ومضرم نارها ، ومحاكمة جماعة العملاء « تشيتنيك Chetniks» وثبوت تهمة العمل على هدم نظام الدولة ضدهم ، وتعاونهم مع المحتلين أثناء الحرب العالمية الثانية . فقد أثارت هذه المحاكمة حملة دعاية ضد يوغوسلافيا . ومما يرثى له أن بعض الزعماء العماليين ، والاشتراكيين ، اضطلعوا بدور يؤسف له من أدوار هذه الحملة كان المقصود به تشويه سمعة يوغوسلافيا فى المحيط الدولى. لادراكهم أنهم لا يستطيعون الاضرار بها فى النطاق الداخلى مهما كان مدى استعانتهم بهؤلاء الخونة . أن منعة دولتنا الاشتراكية ، ورابطة الاتحاد التى تجمع بين شعوبها القوية الى حد يجعلنا نرى أنه من السخرية أن يظن البعض أن جهود حفنة من الخونة المارقين قد تؤثر فيها .

لماذا يهاجموننا ؟

وهذا هو السبب فى أن هؤلاء الخصوم يهاجموننا فى محيط السياسة الخارجية .

ان الدور الذي تلعبه يوغوسلافيا على مسرح السياسة الدولية هو قذى في عيون الرجعية العالمية ، وعدد معين من الاشتراكيين ، الذين يحقدون على يوغوسلافيا ، بسبب ما أحرزته من حسن السمعة بين شعوب آسيا وافريقيا ، وبخاصة الطبقات العاملة منها ، وكذلك سائر الشعوب التي تناضل في سبيل التحرر من ربة الاستعمار .

ولم يكن لنا أن نقابل الاساءة بالاساءة ، فتزيد العلاقة بيننا وبين هؤلاء الحاقدين سوءا على سوء . فالخطأ لا يعالج بالخطأ ، ولكننا نضرب لهم المثل الصالح ونكون القدوة الحسنة حتى يدركوا جدوى سياستنا وفوائدها المحققة للامن العالمى ، والتعاون السلمى بين شعوب الدنيا .

جهودنا في هيئة الأمم المتحدة

بذلت يوغوسلافيا جهودا موفقة ، برزت في نشاط ممثليها في هيئة الأمم المتحدة خلال الفترة الماضية ، فقد دأبت بغير كلل ولا ملل على تحقيق رسالة هذه الهيئة ، وإسباغ الصبغة العالمية عليها . كما أنها تزعمت المطالبة بانضمام كل الدول الى هذه الهيئة ما دام ميثاق الأمم المتحدة يمنحها هذا الحق ، وبخاصة جمهورية الصين الشعبية التي تعتبر غيابتها عن هذه المنظمة سببا لتعويق أعمالها وعدم قيامها بوظائفها وأهدافها على الوجه الاكمل .

ولقد علقت يوغوسلافيا آمالا كبارا على هيئة الأمم المتحدة ونسبت اليها القدرة الفائقة على تسوية المشاكل الدولية على أسس سلمية . ولطالما عارضت يوغوسلافيا كل محاولة للخروج ببعض المشاكل الدولية على نطاق هيئة الأمم ما دام ميثاق الأمم المتحدة يقضى بحل هذه المنازعات داخل هذا النطاق .

وعلى الرغم من المتاعب والعراقيل التي وضعتها بعض الدول الكبرى في طريق هيئة الأمم المتحدة ، فإنها استطاعت أن تكون أداة لا غنى عنها لصون السلام العالمى ، وتحقيق التعاون الدولى .

وتقابل هذه العراقيل رغبة أكيدة من جانب الدول الوسطى ، والصغرى ، في تقوية هذه الهيئة وتعظيم الدور الذى تقوم به على مسرح السياسة الدولية .

لقد بذلت يوغوسلافيا كل جهد مستطاع في سبيل الحد من الصراع
الحربي ، والوقوف في وجه أى عدوان من أى نوع كان .

وقد حدث عقب العدوان على مصر أن طالب الوفد اليوغوسلافي
بعقد جلسة استثنائية عاجلة لهيئة الامم المتحدة ، لاتخاذ قرار بالكف
عن العدوان على هذه الدولة .

كما أن يوغوسلافيا طالبت الامم المتحدة بالعمل على تسوية مشكلة
المجر تحقيقا للسلام في أوروبا ، ورغبة في أن يتمكن الشعب المجرى من
تثبيت موقفه الداخلى ، وضمانا لتقدم هذه الدولة وتطورها في جو من
الامن والسلام .

أما من ناحية موضوع نزع السلاح ، فقد أبدت يوغوسلافيا رغبتها
في حل مشكلته وتقدمت باقتراحات عملية واقعية بهذا الصدد .

كما أن يوغوسلافيا قد ساهمت مع عدد كبير من أعضاء هيئة الامم
في دعم صندوق المساعدات المخصصة للدول المتخلفة . وكان لهذا
النشاط وقع أدبى كبير على بعض الدول أتى بخير النتائج في سبيل
تحقيق هذا المشروع .

وساهمت يوغوسلافيا بجهودها في المنظمات الدولية والوكالات
المتخصصة لهيئة الامم المتحدة ، مثل منظمة العمل الدولية ، ومؤسسة
الصحة العالمية ، واليونسكو ، ولجنة الدانوب ، واتحاد قدامى
المحاربين ، والاتحاد البرلماني الدولي ، وغيرها من الهيئات والمؤسسات
والمنظمات .

التأييد الشعبى لسياسة يوغوسلافيا

لم تغرب عن البال أهمية التأييد الشعبى للسياسة الخارجية •
ولذلك ركزت عصبه الشيوعيين اليوغوسلافين أعظم اهتمامها فى
الفترة بين مؤتمريها السادس والسابع لنشر الوعى الايديولوجى
والسياسى بين أعضاء الحزب خاصة ، وبين جماهير الشعب عامة ، وعلى
أوسع نطاق • وشرحت وجهة نظرها حيال الاحداث الدولية والسياسة
الخارجية • وفى الجلسة الثانية للجمعية العمومية للجنة المركزية
لرابطة شيوعى يوغوسلافيا التى عقدت فى يونيو سنة ١٩٥٣ تقرر
ارسال خطاب مفتوح لكافة منظمات الرابطة شرحت فيه شتى الحوادث
الدولية بجلاء واسهاب •

وقد روعى أن السياسة الخارجية ليوغوسلافيا يجب أن تكون تعبيرا
عما يتطلع اليه الشعب اليوغوسلافى من ضمان للأمن والسلام وتوطيد
لدعائم الاشتراكية السليمة • ولذلك عمدت رابطة الشيوعيين
اليوغوسلافين الى توجيه جماهير الشعب نحو ادراك هذه المبادئ
والاشتراك كعناصر فعالة تعمل على تحقيق هذه السياسة •

وفى الفترة التى مضت بين المؤتمرين السادس والسابع توالى عقد
اجتماعات التأم فيها شمل أعضاء رابطة الشيوعيين اليوغوسلافين ،
والاتحاد الاشتراكى لعمال يوغوسلافيا وغيرهما من المنظمات الشعبية
•• وقد خصصت هذه الجلسات لشرح هذه المسائل ونشر الوعى
الصحيح لحقيقة السياسة الخارجية التى رسمت خطوطها الرئيسية
قيادة رابطة الشيوعيين اليوغوسلافين ، والحكومة اليوغوسلافية •

العودة بالعلاقات الى مجراها الطبيعي مع الإتحاد السوفيتي والديمقراطيات الشعبية الشرقية الأخرى

تعتبر العودة بالعلاقات الى مجراها الطبيعي ، وتحسينها بين
يوغوسلافيا وبين الإتحاد السوفيتي ، والديمقراطيات الشعبية
الأخرى ، من الأحداث الكبرى ذات الدلالات البالغة الأهمية التي
طرأت على سياستنا الخارجية منذ سنة ١٩٤٨ .

لقد كانت هذه الفترة مفعمة بالتجارب ، والاضطرابات التي مرت
بها عصابة الشيوعيين اليوغوسلافيين بل والامة جمعاء .

ولقد بدأت نقطة التحول في هذه العلاقات عقب وصول الوفد
السوفييتي برئاسة الرفيق خروتشيف ، وبعد صدور تصريح بيوغراد
المعروف في سنة ١٩٥٥ .

وكان طبيعياً أن يصدر مثل هذا الاستهلال عن الزعماء السوفييت
بعد التغيير الذي طرأ على مسلكهم عقب وفاة ستالين ، الذي أضرت
سياسته الخارجية بالإتحاد السوفيتي ، ونخص بالذكر سياسة
الضغط والارهاب التي كان يفرضها على يوغوسلافيا .

وليس لنا اليوم أن نخلل كل العوامل التي أدت الى التعديلات
الجوهرية التي طرأت على النظم الداخلية للإتحاد السوفيتي والتي
انعكست آثارها على سياسته الخارجية ، وبخاصة تلك المبادئ التي
أكدتها تصريحاً بيوغراد وموسكو ، واعتبرت قواعد تنظم العلاقات بين

الدول الاشتراكية خاصة وسائر الدول عامة ، والتي نوقشت في المؤتمر العشرين للحزب الشيوعي السوفييتي .

كان لهذا المؤتمر أهميته العظمى ، نظرا لما أسفر عنه من توطيد لدعائم الثقة العالمية في الاتحاد السوفييتي ، والدور الرئيسي الذي يلعبه على مسرح السياسة الدولية ، ونظرا للجرأة التي اتسمت بها التقارير الداخلية التي ناقشها المؤتمر بخصوص عبادة الاشخاص ، وأخطاء ستالين .

والواقع أن المسلك الخاطيء الذي اتخذه ستالين حيال يوغوسلافيا، والوسائل غير العادية التي اتبعت في الضغط عليها قد سببا نتائج خطيرة كان لها أسوأ الأثر على العلاقات بين الاتحاد السوفييتي ويوغوسلافيا بصفة عامة ، وعلى الحركة الدولية للعمال بصفة خاصة .

ففي هذه الفترة ابتليت الحركة الدولية للعمال بضعف شديد ، وأصبحت بأضرار جسيمة . ولم تكن يوغوسلافيا هي السبب في ذلك كما يحلو لبعض الناس أن يزعموا . ولكن السبب الحقيقي كان هو عدم وجود خطة دقيقة مرسومة تدير عليها العلاقات الصحيحة السليمة بين الدول والاحزاب الاشتراكية بصفة عامة ، وبسبب التدخل على نطاق واسع في الشؤون الداخلية للبلاد ، والاحزاب الاشتراكية الأخرى . ولقد قوبل هذا التدخل السافر بالمقاومة من حزبنا الشيوعي خاصة ، ومن الشعب اليوغوسلافي عامة . إذ أنه يخالف المبادئ الاشتراكية مخالفة صريحة . وكانت هذه المقاومة أمرا بالغ الأهمية بالنسبة لبلادنا ، وبالنسبة للحركة العمالية في كافة أنحاء العالم .

وقد استطاعت عصابة الشيوعيين اليوغوسلافيين أن تبرهن على أنه يمكن في أعصاب الاوقات وفي أسوأ الظروف وبدون الخروج على المبادئ الأساسية لماركس ولينين أن تتخذ كافة القوى الوطنية ، وتعمل على تحقيق الاهداف الاشتراكية اذا ما اتبعت بسياسة تعمل على جلب الخير والنفع لبلادها وشعبها وتحقيق التقدم والرخاء للعالم أجمع .

كانت الحرب العالمية الثانية نكبة فادحة فتكت بالناس فتسكا ذريعا ، والحقت الدمار والفناء بثرواتهم ومواردهم المادية ولا يزال العالم الى الآن يعاني الكثير من ويلاتها وأضرارها . وعلى الرغم من كل ذلك ، فان نتائجها لم تكن وفق رغبات مشعل نارها ، ولا طبق أهواء مضرى أوارها . اذ طرأت على العالم تغييرات هائلة لم يكن تجار الحروب يتوقعونها أو يريدونها . فقد ظهرت فى أوروبا الشرقية وآسيا مجموعة من الدول التى تطبق نظما اشتراكية حديثة . وحاشا أن نزع أن الحرب عامل نافع يحفز على تنشيط التطورات الاشتراكية فى العالم . فالواقع أن الحرب هى أفظع كارثة يمكن أن تحل بالجنس البشرى . ولن يشفع لها بأية حال من الاحوال ما عاد على المبادئ الاشتراكية بسببها من ذبوع وانتشار . ولقد حرصنا على توكيد هذا المعنى ، نظرا لان بعض الناس يظنون أن الحرب هى الطريقة المثلى لحل مشاكل الاشتراكية . كما يرى البعض الآخر أن القتال هو الوسيلة الوحيدة لبلوغ شتى المآرب وتحقيق الاهداف المختلفة . ومثل هذا الرأى لا يكفى فى وصفه أحد يقال انه سوء ادراك ، أو أنه وهم خاطئ ، بل هو فى الواقع تصور سقيم ضار .

ولكن لا مفر من مجابهة الامر الواقع ، فان ظهور مجموعة من الدول الاشتراكية قد خلق مشكلات جديدة ، من أبرزها تنظيم العلاقات بين هذه الدول . وقد غابت هذه المسائل عن بال ستالين وبعض أتباعه الذين كانوا يدينون له بالطاعة العمياء . وكانت وجهة نظرهم الى هذه العلاقات تنطوى على مغالطات صريحة ، فلم ينظروا بعين الاعتبار للظروف الخاصة المحيطة بكل دولة وتطوراتها التاريخية وتراثها من عقائد وتقاليد . وكانت العقيدة السائدة هى أن الاشتراكية سلعة مستوردة يمكن تصديرها الى كافة الانحاء بشكل موحد ، ونظام ثابت ، وان الوسيلة الوحيدة لنشرها هى فرضها

فرضا على البلاد الاخرى . وكان لهذه الخطة نتائج سيئة أدت الى
تعويق الاشتراكية ، والحركة العمالية .

انتهى هذا الصراع بين يوغوسلافيا والاتحاد السوفيتي في سنة
١٩٤٨ . وأعقبه حدوث أزمة اقتصادية في بولونيا بسبب تصرفات
نفر معين من الموظفين الرسميين . كما أن هذه التصرفات تسببت في
وقوع الاحداث الخطيرة التي قامت بها بعض العناصر الرجعية في المجر
بقصد قلب نظام الحكم . ومن الحقائق التي لا يمكن انكارها ان الرجعية
المحلية والعالمية استطاعت استغلال هذه الازمة لصالحها . وليس
للاشتراكيين الا ان يلوموا أنفسهم . اذ أن تصرفاتهم هي التي أدت الى
وجود العناصر الرجعية في بلادهم . وليس من الحكمة في شيء اننا
عند ما نحاول تقييم هذه الاحداث وننظر الى النتائج ونهمل الاسباب .
فان هذا مما يزيد الامور تعقيدا ، ويمنع صحة الحكم على الاشياء .
والواقع أن هذه الاحداث الخطيرة التي وقعت في بلاد اشتراكية وثيقة
الصلة بنا تعطينا درسا نافعا ، يجب أن يظل عالقا بأذهاننا ، ماثلا
أمام بصائرنا .

عادت الثقة المتبادلة والتعاون المشترك بين يوغوسلافيا والاتحاد
السوفيتي الى أحوالهما الطبيعية بعد زيارة الوفد السوفيتي
ليوغوسلافيا في سنة ١٩٥٥ وزيارة الوفد اليوغوسلافي لموسكو في سنة
١٩٥٦ ، وبعد المحادثات التي تمت في هاتين المناسبتين ، ونشر
التصريحات المعروفة التي ائبنت عليهما .

وعادت الغيوم تتجمع في سماء علاقاتنا مرة أخرى ، بسبب الاحداث
التي وقعت في المجر ، وأدت الى تخرج الموقف ثانية بيننا وبين الاتحاد
السوفيتي . ولكن أمكن تصفية هذا الموقف بعد المحادثات التي تمت مع
زعماء السوفييت في رومانيا في أغسطس سنة ١٩٥٧ . وقد استطعنا

في هذه المناسبة أن نزيل كثيرا من سوء التفاهم ، ولم يبق الا موانع طفيفة تحول دون وصول التعاون بيننا الى اقصاه ، وبلوغ صداقتنا ذروتها . كل هذه الخلافات كانت أعراضا زائلة أصبحت في حكم التاريخ . أما جوهر العلاقة بيننا فهو الثقة ، وحسن التفاهم ، والاحترام المتبادل للشئون والتطورات الداخلية لكل من دولتنا . وبقيّة المبادئ التي أقرها تصريح بيوغراد الذي يعتبر نتيجة للجهود المشتركة ، التي بذلت في سبيل محو آثار الظروف غير الطبيعية التي أملت بالعلاقات بين البلدين ، وإعادة ارساء قواعدنا على أسس جديدة سليمة ، وتم توقيع اتفاقات تجارية على نطاق واسع . فبلغت قيمة الانشاءات الصناعية التي تم التعاقد عليها مائة وعشرة ملايين من الدولارات ، وبلغ رصيد التبادل التجاري بين البلدين خمسة وأربعين مليوناً من الدولارات ، كما تم الاتفاق على التعاون العلمي والفني ، وعلى قرض يبلغ ثلاثين مليوناً من الدولارات بالعملة الذهبية والاجنبية . يضاف الى ذلك توقيع اتفاقية ثقافية تؤدي الى اتساع نطاق التعاون العلمي . كما تم الاتفاق على انشاء مصنع للألومنيوم ، وآخر للمخصبات . وكل هذه الدلائل تشير الى أن العلاقات الودية أدت الى تعاون وثيق في الميدان الاقتصادي ، عاد على كل من الطرفين بفوائد كثيرة ومنافع جمة .

وعلى هذا النسق تحسنت العلاقات ، وازداد التعاون بين يوغوسلافيا ورومانيا ، منذ زيارة الوفد الحزبي والرسمي اليوغوسلافي لرومانيا ، وزيارة وفد رومانيا لنا ، وما أعقب تلك الزيارة من صدور التصريح الخاص بها . والذي يعتبر بالاضافة الى تصريحى موسكو وبيوغراد أساسا للعلاقات الحسنة والتعاون المشترك .

وتربطنا ببولونيا روابط الصداقة التي ردد صداها التصريح

المشارك الذى صدر أثناء زيارة الوفد البولونى ليوغوسلافيا فى سنة ١٩٥٧ بعد المحادثات التى سادها التفاهم المشترك ، واتفاق وجهات النظر حيال المسائل الرئيسية ، والسياسة الخارجية .

وبدت العلاقات بيننا وبين المجر فى التحسن بعد انتهاء الاضطرابات الاخيرة التى حدثت فى هذه البلاد . ويقوم التعاون بيننا وبينها فى النواحي الاقتصادية ، والثقافية ، والسياسية .

أما العلاقات الاقتصادية بيننا وبين تشيكوسلوفاكيا ، وبلغاريا ، فإنها سائرة فى مجراها الطبيعى . أما العلاقات الثقافية ، والسياسية فإننا نتعشم أن تسير من حسن الى أحسن .

وعلاقتنا مع البانيا ليست على ما يرام ، ولا ذنب لنا فى ذلك ، لاننا لا نوافق على سوء العلاقات بين بلدين متجاورين .

وما يؤسف له ، أن بعض الرفاق من أهل هذه البلاد يظهرون عدم ثقتهم وسوء تقديرهم للتطورات الداخلية التى تحدث ببلادنا ، ويلقون التشبهات على النظم الاشتراكية المتبعة فيها . وانه يجب اتباع مسلك معين نحو يوغوسلافيا واتخاذ اجراءات بذاتها نحو اعادتها الى المعسكر الاشتراكى .

ومن الغسير علينا أن نقر هذا النوع من قصر النظر الذى يفرض على بلادنا . فليست هذه هى الطريقة السليمة لرد الثقة ، وتحسين العلاقات فيما بين الاشتراكية . والاجدر بهؤلاء الرفاق أن يتركوا هذه الاساليب الملتوية التى لا تعود الا بالضرر على العلاقات بين بلادنا وبلادهم .

الحركة الدولية للعمال

اعتري الحركة العمالية فى العالم فى خلال الاعوام القليلة من عهد ستالين كثير من الوهن • فوقفت عن النمو والازدهار • والسبب فى ذلك يرجع أولا الى السياسات غير المستقلة التى كانت تتبعها الاحزاب المختلفة التى تعودت قياداتها على تلقى وتطبيق التوجيهات من الخارج ، بصرف النظر عما اذا كانت هذه التوجيهات صائبة أم لا بالنسبة للبلد • وظل الامر كذلك حتى عقد المؤتمر العشرين للحزب الشيوعى السوفييتى • وكانت نتيجة هذه السياسة الفشل المتوالى لكفاح العمال ، مما أثر على القوى الاشتراكية فى العالم ، التى اعترتها أزمات متعاقبة •

ولا شك أن الضغط الذى وقع على يوغوسلافيا بعد عام ١٩٤٨ ، كان أقسى ضربة وجهت الى الطبقة العمالية لانها بعثت - لأول مرة - بعد ثورة أكتوبر - الشكوك حول سلامة السياسة التى تتبعها بلد ، كان خلال هذه الفترة ، مشعل الحركة العمالية الدولية • ولم يكن السلاح الثورى فى كفاح الطبقة العمالية غير عادى مما دعى أعداء الاشتراكية - أو الرجعية الدولية - الى استغلال الموقف الى أقصى حد •

لماذا لم نوقع تصريح الاثنى عشر ؟

ومن المهم بصفة خاصة ان الاشكال القديمة للتعاون قد استبعدت بالتدريج ، وان العلاقات الثنائية قد حلت محلها ، ولا يعنى ذلك بآى حال ضعف العالم الاشتراكى ، أو ضعف وحدته ، وفاعليته ، بل

النقيض على وجه التحقيق ، اذ يتيح ذلك تجنيد كل قوى الاشتراكية،
ويتيح ظهور أشكال جديدة وتجارب عديدة ، لخدمة الاشتراكية ، لان
هناك تحرر في الافكار المبتكرة ، التي كانت تعوقها طرق التعاون المتبعة
سابقا . وبسبب هذا الاتجاه الذي نتبعه في تعاوننا بين الاحزاب
الشيوعية والحركات التقدمية في العالم بصفة عامة - لم يكن في
استطاعتنا توقيع التصريح الذي أصدرته في موسكو الاحزاب
الشيوعية والعمالية الاثنى عشر في البلاد الاشتراكية .

وكان لاتحاد العمال في يوغوسلافيا أثرا كبيرا في ازدياد التعاون
على مستوى واسع مع الحركات الاشتراكية والتقدمية في العالم ، وكان
هذا التعاون ذا مغزى خاص بالنسبة ليوغوسلافيا في الوقت الذي
عزلت فيه بعد عام ١٩٤٨ .

وكان من الطبيعي أن يصطدم هذا التعاون من وقت لآخر ،
بصعوبات ذات طابع شخصي ، مثل الحملة القوية التي شنّها أخيرا ضد
بلادنا قادة بعض الاحزاب الشيوعية ، وبخاصة بعض أعضاء حزب
العمال البريطانى ، بمناسبة محاكمة الحائن المرتد جيلاس ، وأربعة من
المتعاونين سابقا مع العدو ، ثم بمناسبة إعادة العلاقات مع الاتحاد
السوفييتى الى حالتها الطبيعية . الخ . . وهكذا وجدت تلك الدوائر
نفسها وقد اتبعت نفس المنهاج الذي تسلكه أشد العناصر رجعية في
العالم الرأسمالى .

على أن مثل هذه الحملة لا ينبغى أن تحول دون مواصلة علاقاتنا
بتلك الحركات العمالية ، لان لا ذنب للكتل العمالية فيها ، وانما هي
صدرت عن بعض الرأسماليين ، والصحفيين ، الذين لا شأن لتلك
الكتل بهم . ولا ينبغى أن نلقى بالا لهذه الحملة ، لاننا نعرف انها لم
تصدر عن خلق شريف ، ولكنها جزء لا يتجزأ من الكفاح العام ضد
البلاد الاشتراكية .

ويمكن أن نفهم الى حد ما حنق بعض القادة الاشتراكيين والعماليين اذا تذكرنا أنهم منذ اقامة العلاقات مع بلادنا ، كانوا يأملون شيئا آخر ، الى جانب التعاون ، خاصا ببعض المشاكل ذات المصلحة العامة ، كانوا يأملون القضاء على وحدتنا بمساعدة بعض الادنياء ، وأن يدخلوا الى بلادنا نظام تعدد الاحزاب ، على الطريقة الغربية ، مع كل العناصر الكفيلة باعادة الرأسمالية . ولكنهم فشلوا ، وكان فشلهم هو سبب حملة الشتائم والحقد التي شنوها ضد بلادنا .

كان لابد للبلاد بعد الثورة اليوغوسلافية من حكومة مركزية حازمة ، على أن الضمير الاشتراكي قد قوى وعم ، مما يجعل من واجب الشيوعيين الآن أن يتركوا جانبا طرق الامر والنهي ، وأن ينصرفوا الى حل مشاكل التعليم والادارة العملية .

فليست مهمة الشيوعيين اليوم بأقل أهمية من تبعاتهم في البداية الاولى للبناء عقب الحرب . ولقد كانت العناصر الرجعية والفوضوية تهدف من استغلال قصة « جيلاس » الى تصفية دور الشيوعيين ، وتصفية الحزب ، كقوة قيادية منظمة ، ومن الواضح اليوم أنه كان معضدا من بعض الدوائر في الخارج ، وبالاتفاق معهم . فقد كان يعمل لاعادة نظام تعدد الاحزاب والرأسمالية . ولا يمكن أن تولد هذه الفكرة الا في ذهن رجل مرتش ، أو غير سليم العقل ، كما لا يمكن البتة أن تولد في ذهن شخص يعرف الحقائق . ويدل النجاح الهائل الذي تحقق في الاعوام القليلة الماضية ، في ميادين الصناعة والزراعة ، وميادين البناء الاشتراكي الاخرى منذ أن شق الشيوعيون طريقهم ، وتمكنوا من القيام بتبعاتهم . يدل كل ذلك على أن دور الشيوعيين في البناء الاشتراكي كان دورا عظيما حاسما .

واذا كانت الطبقة المعادية للاشتراكية في الداخل قد هزمت ،

وفقدت قواعدها الاقتصادية والسياسية ، فانه لا ينبغي التقليل من أهمية نشاطها عندما تحين الفرصة ، ذلك لان أعداء الاشتراكية في الغرب يبذلون قصارى جهودهم لتدعيم هذه العناصر الداخلية المعادية ، بغية توريث البناء الاشتراكي في يوغوسلافيا أمام أنظار العالم ، وهم لا يقيمون وزنا ، أو حسابا للوسائل ، أو الأشخاص الذين يستخدمونهم في صراعهم ضد يوغوسلافيا الجديدة .

ولا بد لنا من الإشارة الى الضجة التي قامت في الغرب حول جيلاس ، وكريكتش ، وغيرهم ، فقد كتب هؤلاء الخونة - بوحى من الخارج ، وفي سبيل ذهب يهوذا - نشرات ضد الاشتراكية وضد الواقع في يوغوسلافيا ، وقد هرب أحد هذه الكتب الى الخارج ، وأعيد طبعه بعدة لغات ، وصورته الصحافة الصفراء في الغرب على أنه ادانة للشيوعية . ومن الاسف أن بعض التقدميين في الخارج انساقوا في تيار هذه الدعاية دون أن يسألوا أنفسهم ما هو رأى المواطنين اليوغوسلافيين في الخونة أمثال جيلاس وغيره . فقد كان هدف أعداء الاشتراكية في الغرب هو القضاء على سمعة يوغوسلافيا في الحقل الدولي ، لان الدور الذي تلعبه يوغوسلافيا اليوم كبلد اشتراكي مستقل يسبب لهم الازعاج .

وكان هذا التدخل الاجنبي المشين في حياتنا الداخلية يهدف لتفتيت وحدة شعبنا . ولكن سرعان ما اكتشف الطاغون الداخلي بفضل يقظة الشيوعيين ، وكل الطبقات العامة ، ومنع الحاق الضرر بمجتمعنا .

على من تقع مسؤولية التوتر الدولي

يعيش العالم الآن في جو من القلق الذي يبعثه الحديث الدائم عن الحرب والسلام بصورة لم يشهدها من قبل ، وفي نفس الوقت هناك من وسائل التدمير المخترنة كميات وأنواع لم يعرف مثلها التاريخ . ولذلك فاني لا أستطيع أن أفهم كيف يفكر بعض من يشغلون مناصب مسؤولية في السياسة، بل كيف يتخذون الاجراءات فعلا لحل المنازعات الدولية بالقوة ، أي بالحرب ، دون أن يسائلوا أنفسهم : ماذا تجر هذه الحرب على العالم ؟

واذا وضعنا في الاعتبار تلك الظروف التي قد تكتنف الحرب العالمية الثالثة ، تلك الحرب التي ستستعمل فيها أدوات الدمار التي يتناثر التهديد بها الآن ، إذا راعينا هذه الظروف فان من المتوقع أن تعارض الشعوب التي قد يفكر قادتها في العدوان ارادة هؤلاء القادة أنفسهم ، ولن تسمح هذه الشعوب أن يشملها التدمير والتحطيم نتيجة لعدم تعقل هؤلاء القادة . بل لقد تلجأ هذه الشعوب الى أي اجراء محتمل لكي تمنع هؤلاء القادة من ارتكاب جريمتهم . ذلك لان حربين عالميتين قد انتهتا على غير ما كان يهدف اليه من أشعلوهما .

وليس أمام العالم ازاء هذا التقدم العلمي الا طريقان . . أولهما تعقبه السعادة والرفاهية . . والثاني يقود الى الدمار ، وان المسؤولية الكاملة اليوم لتقع على عاتق أولئك الذين يتولون قيادة العالم ، ومن واجبهم ازاء شعوبهم وازاء التاريخ أن يتخيروا الطريق الاول . .

والتوتر الدولى ليس حدثا جديدا ، ولكنه يمتد بجذوره الى الاجتماعات التى عقدها الكبار فى يالتا وطهران وغيرها قبل أن تنتهى الحرب الأخيرة . وتبعاً لتفكير هؤلاء الكبار انقسم العالم الى ثلاث قوى كبيرة ، ودأبت هذه القوى الكبيرة على أن تنظر الى الدول الأخرى كأنها مكلفة برعايتها ، متجاهلة رغبات هذه الدول ومطالبها .

وها نحن نرى الآن أن كثيرا من دول الغرب تتشدد بالحديث عن الاستقلال ، بينما هى تمارس صورة من الحياة السياسية تناقض هذا الاستقلال . . . وهذا التناقض لا يحول بينهم وبين اتهام المعسكر الآخر بالاعتداء على مبادئ الاستقلال .

وفى رأى أن مبدأ استقلال الدول وسيادتها اذا لم يراع بكل دقة وخاصة من الدول الكبرى فان الصراع الدائر الآن لن يهدأ أبدا .

وقد شعرت كثير من الدوائر الغربية بعدم الارتياح بعد الحرب ، لان الأمور لم تجر كما يشتهون . فقد قامت أنواع جديدة من الحكومات على أنقاض الفاشية والرجعية ، وهى حكومات ، يمكن اذا غضضنا النظر عن بعض مظاهر الضعف الطارئة التى تعانيها ، أن نلاحظ أنها تتطور نحو الاشتراكية ، ذلك الأمل الذى ترى فيه الشعوب فرصة للحصول على حياة أفضل وتطور منظم سلمى .

وأبعد من ذلك ، فان جذور هذا التوتر الدولى تمتد الى أيام ستالين وسياسته الخارجية الخاطئة . . . وإلى تشدد مولوتوف وصلابته ، فهذان السياسيان قد خلقا برفضهما لمبدأ التقارب وبواقفهما العدوانية فى السياسة الدولية جوا من عدم الثقة المشوب بالقلق اضطبغت به نظرة العالم الى نوايا الاتحاد السوفيتى .

وقد وجه ستالين في حياته كثيرا من التهديدات باستعمال القوة .
ولكن هذه التهديدات قد انتجت أثرا عكسيا في الدول التي وجهت
اليها .

وان ما تم في يوغوسلافيا لهو أصدق مثال على ما أقول . فقد
استعمل ستالين ضدها كل وسائل القهر والتضييق، وكانت النتيجة
أن قوى مركز يوغوسلافيا بينما خسر الاتحاد السوفيتي مكانته التي
لاستمدتها من توضحيات أبنائه وشبابه في الحرب العالمية الثانية .

وها قد مرت أربعة أعوام على وفاة ستالين ، ومع ذلك فان جو
عدم الثقة الذي كان يزدهر في الدوائر الغربية ما زال كما هو ، وربما
كان قد زاد حدة ، وهذا رغم الجهود التي تبذلها القيادة الجديدة
لاصلاح أخطاء ستالين .

وانى لا تساءل لماذا تقابل كل جهود القادة الجدد في الاتحاد
السوفيتي بالشك وعدم الثقة . . وانى أيضا أؤكد انه قد آن الاوان
لكى ننظر الى هذه الجهود نظرة واقعية منصفة . وقد آن الاوان كذلك
لكى يبذل المعسكر الغربى بعض الجهود لكى يثبت نواياه الحسنة ،
ولكى يوضح رغبته فى حل بعض المشاكل التى تسبب تهديدا دائما
للسلام والتعاون الدولى ، ومن أهم هذه المشاكل مشكلة التسليح
ووقف التجارب الذرية والهيدروجينية .

واذا كانت سياسة ستالين من عوامل اشعال الحرب الباردة فان
السنوات القليلة الماضية قد أثبتت أن مسئولية التوتر الحالى فى
الموقف الدولى تقع على كاهل بعض العناصر السياسية فى الغرب .
وهم أولئك الذين يتشددون فى بعض المواقف ، ويصرّون على أن
كثيرا من أوجه الخلاف لا يمكن أن تحل الا بالحرب ، ولعل لا أذيع سرا

إذا قلت ان الاصرار على اقامة القواعد العسكرية فى أوربا والشرق الأوسط وآسيا يخلق حالة من التهديد الدائم للسلام ، وذلك لان الجانب الآخر يجيب على هذه الحالة من القلق وعدم الثقة بثلاثها ، فان قادة الاتحاد السوفيتى يدركون بلا شك ان هذا التطويق انما هو سمة عدوانية لعزل الاتحاد السوفيتى .

لقد دفع ستالين الغرب بسياسته العدوانية الى الشروع فى تكوين حلف الاطلنطى ، ذلك الحلف الذى ساهم فى توسيع شقة الحلاف وعدم الثقة بين الشرق والغرب ، وحين أصبح حلف الاطلنطى قويا فكر الاتحاد السوفيتى فى تكوين حلف « وارسو » لكى يكون قوة مضادة لحلف الاطلنطى .

فمن الواضح اذن أن حلف وارسو لم يكن لينبرم لو لم يقف حلف الاطلنطى . وسوف تنتهى مهمة هذا الحلف بلا شك اذا تمت تصفية حلف الاطلنطى .

كيف ندعم الثقة ؟

والسؤال حينئذ : ماذا يكون الحال بعد تصفية هذه الاحلاف التى لا تقتصر على كونها وسيلة للتوتر الدولى ، بل هى أيضا تهديد واضح بالحرب . والاجابة على ذلك بسيطة وواضحة . . فان اتفقا للامن الجماعى توقعه جميع هذه الدول لا بد أن يكون عاملا من عوامل دعم الثقة بين الجهات المتنازعة ووسيلة لحل المشاكل التى تواجه أوربا .

ومن أكبر المشاكل التى تسبب هذا التوتر المنذر بالخطر . . هذا السباق الجنونى للتسلح . . ويقود هذا السباق الجنس البشرى الى حالة خطيرة من خوف الحرب ، وانى لا تساءل : هل تستحق هذه

المشاكل التى لم تحل أن تنفق هذه المبالغ الطائلة على التسليح ، مع أن هذه المبالغ لو أنفقت على رفع مستوى معيشة البشر أو مساعدة الدول المتخلفة لعادت على العالم كله بالسعادة والرفاهية . ان جميع مشاكل العالم التى لم تحل لا تقوم مبررا لسفك الدماء والكوارث التى تهدد العالم .

أما مشكلة توحيد ألمانيا ، فانى أرى أن تترك هذه المشكلة لارادة الشعب الألماني . ومن اللازم أن نتذرع بالصبر وننتظر الوقت . ان ألمانيا تعيش الآن منقسمة تحت ظل نظامين مختلفين . . . وقد نتج هذا الانقسام عن ظروف الحرب وما بعدها . . . أى أن هذا التقسيم قد تقرر حينما كان مصير العالم يقرر على أسس خاطئة .

والآن : ماذا نفعل ؟ . . . هل نحن مقدمون على ارتكاب أخطاء أكبر؟ هل نحن مقدمون على اللقاء العالم كله بسبب هذه المشكلة فى جحيم الكوارث والاضطراب ؟ . . . اذا تم هذا لكان خطأ فادحا ، وواجبنا الآن هو أن نتيح للألمان أنفسهم أن يتخيروا وضعهم الجديد . . . حتى يمكنهم بعد ذلك الاتحاد فى ظل ألمانيا جديدة مسالمة وديموقراطية ، ويجب أن تتاح الامكانيات لتقارب عام بين شعبى ألمانيا الشرقية والغربية . . . وانى لوائق أن ذلك لو تم فان الالمان سيجدون شكلا سياسيا لاتحادهم ، شكلا يوفق بين الفروق فى النظامين ، وذلك لان لديهم - رغم هذا الخلاف - كثيرا من الروابط التى لا تنفصم .

والميزة الاخرى لحل كهذا الذى أقترحه أن فيه أكبر ضمان لكنى لا تتاح الفرصة لبعض القوى النازية الالمانية أن تقود العالم الى خطر الحرب من جديد .

أوقفوا هذه الحملات الضارة !

لقد قام نظام اشتراكي وديموقراطي جديد في دول شرق أوروبا بعد الحرب ، وقد يكون هذا النظام معرضا لبعض مظاهر الضعف العارضة سواء في ناحيته الذاتية والموضوعية . ولكن هذا النظام رغم ذلك يتقدم بقوة محاولا أن يتغلب على هذه المظاهر، وهناك بعض المحاولات التي تبذل من الخارج لتعويق هذا النظام . ولكن هذه المحاولات - في رأيي - لن تعوق النظام نفسه أو تعرقل خطاه ، ولكنها ستعوق سيره نحو الديموقراطية .

ولذلك فاني أشعر أن الدعاية التي يقوم بها اللاجئون والفرارون من دول أوروبا الشرقية تساهم في زيادة حدة التوتر الدولي . لقد تبدد الأمل في العودة الى النظام القديم لان مثل محاولة كهذه هي كمحاولة ارجاع عقارب الساعة الى الوراء .

واني لا أشك انه من الفائدة للسلام العالمي وللتعاون الدولي أن توقف هذه الحملات من الدعاية الضارة التي توجه الى دول أوروبا الشرقية بما فيها يوغوسلافيا . . كما اني أعتقد أن من العقل والحكمة أن نتقبل الأمور كما هي بينما نحاول بذل الجهود لاقامة علاقات طيبة بين الدول من شأنها أن تساعد الناس على أن يعيشوا بمنأى عن الخوف من أخطار المستقبل .

التعايش السلمي بين جميع الشعوب

ولن يفوتني أن هناك نظامين كبيرين يسودان العالم . . هما الاشتراكية والرأسمالية ، وان بين هذين النظامين وجوها من الاختلاف . ولكن الحرب ليست هي بأي حال التي تقرر أي النظامين



رسل السلام فى العالم : جمال عبد الناصر ، ونهرو وتيتو ، يرسون
قواعد التعايش السلمى عند اجتماعهم الاول فى بريونى عام ١٩٥٦

سيقدر له النصر على الآخر ، لأن الحرب ربما خلقت مجتمعا ومصيرا آخر للجنس البشرى . وهناك مخرج واحد هو التعايش السلمى والايجابى بين جميع الدول والشعوب .

ولست أعنى بالتعايش الايجابى أن تترك الحرية لجميع الدول ذات النظم المختلفة لتمارس حياتها فحسب ، بل لا بد أن تتآزر كلها فى سبيل الخير العام ، وأن تحاول أن تحل مشكلاتها بطرق سلمية . . . وبدلا من أن تحاول بعض الدول التدخل فى الشئون الداخلية لدول أخرى فإن عليها أن تبادلها الخبرة ومنتجات التقدم العلمى فى سبيل رفع مستوى المعيشة . وهذا الطريق الى حل المشاكل ليس طريقا خياليا ، بل هو استجابة لحاجة عاجلة ملحة ، وهو أيضا طريقنا الوحيد اذا أردنا أن ننقذ الجنس البشرى . . . وأن نخلق من العلاقات الدولية ما يساعد العالم على أن يطمئن الى مصيره .

خطورة الموقف فى الشرق الاوسط

ولقد كنت أتوقع أن تعى الدول المعتدية الدرس الذى تلقته فى الشرق الاوسط فى أكتوبر ١٩٥٦ . ولكن الحوادث الاخيرة تثبت أنها لم تدرك هذا الدرس بعد ، فان الموقف فى الشرق الاوسط خطير ، وذلك لاتباع السياسة الحاطئة التى تركز على التدخل فى الشئون الداخلية للعرب .

أيهما أصلح .. سياسة الكتل .. أم التعايش

امثلة من فشل الأحلاف في الشرق والغرب

كان قيام منظمة حلف جنوب شرق آسيا لاحقا لمؤتمر جنيف ، والهدنة في الهند الصينية ، كجهاز يضم بلاد هذه المنطقة في وجه التهديد - المزعوم - بالاعتداء ، وبخاصة الانقلابي ، الهدام ، في كل بلاد جنوب شرق آسيا . وهذا العدو الهدام هو الشيوعية الدولية ، التي أبهم تعريفها ، حتى باتت تطلق على كل الحركات التي تهدف الى تحقيق السيادة والاستقلال .

ولقد تأكد أن حلف جنوب شرق آسيا موجه ضد حركات التحرير القومي ، وضد الصين الشعبية بصفة خاصة ، كما وضح في الدورة التي عقدت هذا العام ، ونوقش فيها الموقف في « لاؤوس » ، ومشكلة العدد الكبير من الصينيين الذين يعيشون في الخارج ، كما وجه اهتمام خاص بعدم الاعتراف بجمهورية الصين الشعبية ، والحيلولة دون توطد مركزها الدولي .

ومن العسير اعتبار حلف جنوب شرق آسيا ، حلفا اقليميا ، بالنسبة لتكوين أعضائه ، والمسافة الجغرافية بين البلاد المشتركة فيه ، كما أن نتائج نشاطه ، وبخاصة نشاط أعضائه الخاص ، ينبىء بالدور الذي يلعبه الحلف في تفكيك الوحدة في بلاد هذه المنطقة .

وكانت هناك أيضا محاولات لاستعمال هذا الحلف كوسيلة للضغط على البلاد التي لا تنوى الانضمام اليه . ولا أدل على النوايا الحقيقية

للحلف من تصريح زعماء الباكستان من أن منظمة الحلف يجب أيضا أن تناقش مشكلة كشمير ، وأن تعمل على حلها ، عن طريق اجراءات أعنف ، اذا لزم الامر ، وأن يجاز لهم استعمال الاسلحة التي تلقوها ضد الهند . وقد أثارت باكستان بموقفها هذا خصومة بعض أعضاء الحلف الآخرين ، المرتبطين بالهند عن طريق « الكومنولث » وكشف ذلك عن تناقض آخر داخل الحلف نفسه .

وثمة ظاهرة مماثلة في تكوين الاحلاف الاخرى ، أظهرت قيمها الباطلة ، وأغراضها المدمرة . ففي خلال أزمة السويس ، أظهر حلف بغداد أن وجوده عبث ليس بعده عبث ، عندما عقد عدة اجتماعات تافهة في غياب بعض أعضائه . ولم يستطع أعضاء هذا الحلف معارضة الاعضاء الآخرين بغير تحفظ ، ولا هم استطاعوا الافصاح عن مؤازرتهم لهم ، بغير تحرز ، وكان تصويتهم ضد الاعتداء للاستهلاك المحلي داخل العالم العربي . الامر الذي أثار حنق الرأي العام في هذه البلاد ، ازاء موقف أعضاء الحلف من العدوان الخارجي . وقد أضعف الاعتداء من مركز الحلف المتزعزع ، في الوقت الذي سدد فيه مشروع ايزنهاور ضربة أخرى لأعضاء الحلف .

وكذلك الحال مع حلف شمال الاطلسي ، فان متناقضاته أصبحت معروفة الى حد أن مجلس هذه المنظمة ليس على استعداد لمناقشتها . ولم تنجح الدول الاعضاء في استعمال الحلف لتحقيق نواياها كل على حدة ، كما لم ينجح الحلف في التقليل من الخلافات الجديدة بين وجهات النظر ، والتناقض بين أعضائه . وهكذا لم يستطع الحلف أن يثبت تماسكه خلال أزمة السويس ، ولا عند الاعتداء على مصر ، وربما تدرع المدافعون عن هذا الحلف بأن هذا ليس من واجبات الحلف ، وان مثل هذا التماسك هو خارج نطاق الاهداف العسكرية الرئيسية ، ولذلك لم يكن محل تفكير البتة . ولكنهم لا يستطيعون انكار حقيقة أسفر عنها خلاف أعضاء الحلف - فرادى - فقد كشف بجلاء عن نزاع ،

وخلافات أساسية ، جعلت الحلف منظمة غير واقعية ، بوضعها الحالى ،
فان الاتجاهات لجعل الحلف يساير العلاقات المتغيرة فى العالم ،
والالحاح القوى على معالجة المشاكل الاقتصادية والسياسية يفصح عن
أن أعضاء الحلف مقتنعون بعدم جدواه على وضعه الحالى .

**وهناك مثل آخر ، أنقص وضوحا ، وأقل ذيوعا ، على خلاف وجهات
النظر ، بين بلاد أوربا الشرقية ازاء حلف وارسو .**

**وقد امتحن هذا الحلف أثناء أحداث المجر ، فلم يظهر قط كجهاز
متناسب .**

ويمكن اتخاذ الاتفاقيات السوفيتية الجديدة مع تلك المنطقة لابقاء
قوات سوفيتية فيها ، كدليل على الصعاب ، وتيارات المعارضة القائمة
داخل الحلف . ولا سبيل الى القول بأن تباين العلاقات الاجتماعية فى
هذه البلاد ، وفى البلاد الغربية يحول دون امكان مقارنة بعض الظواهر
فيها ، فالواضح أن الظواهر فى كليهما هى نتيجة لقضايا متشابهة ،
ان لم تكن ذات القضايا . ونعنى بذلك عدم وفاء الاحلاف العسكرية
بأغراضها فى ظل الاتجاهات ، والحركات المعاصرة فى العالم بصفة عامة .

**ومن المبالغة فى القول توقع حل كل هذه التشكيلات . فليس من
الواقعية فى شىء ، توقع تغييرات سريعة فى تقدم اتجاهات الكتل التى
تظهر فى أشكال مختلفة من القلق والهيّاج داخل الاحلاف . وكل هذا
هو منوال طويل الاجل يتوقف على اتجاهات العلاقات الدولية ،
والتغييرات التى تحدث فى العالم تدريجيا . ومن ثم فان هذه الجهود
ترمى الى ايجاد أشكال ملائمة للواقعية فى نطاق الكتل القائمة لربطها
بالحركات الجديدة . وعلى التحديد فان تلك القوى التى لا تشملها
الكتل والاحلاف تؤثر تأثيرا قويا على هذه الاتجاهات . ولا بد أن يؤثر
التعاون مع هذه القوى فى تمهيد الطرق لربط هذه الأشكال ، والنظم
فى البلاد المختصة .**

على أن سياسة التعايش الفعال بمبادئها وجوهرها ، مضادة لفكرة التكتل ، ولذلك فقد بادرت البلاد التي تنظم في الكتل والتي لا تنوى انشاء كتلة خاصة بها ، الى قبولها كأساس لسياستها الخارجية .

وكل هذه الاتجاهات والتغيرات انما تمثل الآن فقط التطبيق العملي لمبدأ التعايش بين الدول ذات النظم السياسية ، والاجتماعية المختلفة . وليست هي مسألة نظامين يتعايشان ببساطة جنباً الى جنب ، على مبدأ قبول تقسيم العالم الى معسكرين متنافسين ، فان التعايش الفعال يقوم على افتراض عدم وجود شيء من هذا ، كنظام صاف ، ولكن اختلاط العناصر الجديدة مع القديمة ، يربط العالم كله ، وأنه من الممكن ايجاد حلول مناسبة للعلاقات المتبادلة ، وتأييدا عمليا للقوى التي تهدف الى النهوض ، والسلام في العالم .

وقد أثبتت الحوادث المشئومة التي كانت ترمى لمناوأة سياسة التعايش خلال الاعوام الماضية ، في وقت فسد فيه الجو الدولي ، عجزها عن الحيلولة دون تكرار هذه الحوادث ، كما أثبتت على وجه التحديد ان مبادئ التعايش الفعال هي التي كان لها نفوذ قوى في وقت الازمات الكبيرة ، ومن الطبيعي أن ذلك النفوذ لم يكن يظهر بجلاء دائما ، ولكنه كان من وجى كل هؤلاء الذين فكروا في تهدئة التوتر المنذر بخطر الحرب . وقد طرحت الدول المكافحة لوقف العدوان ، النزاع أمام هيئة الأمم لمناقشتها وحلها بما يتفق والميثاق الذي نص على كل المبادئ الأساسية للتعايش الفعال .

وعلى ذلك فان سياسة التعايش الفعال قد أثرت باستمرار في عقول وتصرفات كل الشعوب التي رأت فيها الحل الصحيح الوحيد ، لمواجهة خطر سياسة احتكار الكتل .

مشكلة الدول المتخلفة

برزت في أعقاب الحرب العالمية الثانية مشكلة عالمية ، ذات طابع اقتصادي واجتماعي . . تلك هي مشكلة الدول المتخلفة . ولم يكن بروز هذه المشكلة ، ولا الاهتمام بعلاجها كمشكلة جديدة تواجه العالم ، وليد الصدفة ، فان التقدم الاجتماعي في الحرب العالمية الثانية ، والكفاح الطويل ضد الفاشستية ، والوعي التحرري بين الشعوب ، وما أدى اليه من حركات اجتماعية جماهيرية في كل مكان ، وإعلان الحرب على الاستعمار والفقر والاستغلال ، كل هذه العوامل جعلت الضمير العالمي ينتبه الى التفاوت الكبير في توزيع اقتصاديات العالم . وكان من أثر ذلك انشاء منظمة هيئة الأمم ، ومهمتها الأساسية المحافظة على السلام في العالم ، وبين أهدافها الهامة الأخرى تنظيم ومعاونة التقدم الاقتصادي في كل المناطق المتخلفة في العالم .

ولقد كان من الحقائق التي أيقظت الرأي العام بعد الحرب الأخيرة تلك الإحصائيات المذهلة عن التفاوت في توزيع الاقتصاد العالمي ، العالم . ففي سنة ١٩٤٩ كان الدخل السنوي للشخص الواحد في البلاد المتقدمة جدا ٩١٥ دولارا ، في حين لم يزد على ٥٤ دولارا فقط في البلاد المتخلفة .

وأدى هذا الفارق الشاسع الى انخفاض مستوى المعيشة ، أي نقص الغذاء ، ثم المرض ، والمجاعة لملايين الأشخاص في بعض البلاد المتخلفة .

ويبدو ذلك جليا من أقوال الخبراء الذين قرروا أن متوسط الغذاء اليومي للرجل المصنع هو ٢٠٠٠ وحدة حرارية بينما لا يزيد متوسط غذاء الشخص الواحد في كثير من البلاد على ١٤٠٠ وحدة حرارية ، وكذلك مستوى العمر فمتوسطه أكثر من ستين عاما في البلاد المتقدمة، بينما لا يصل مستواه بالكاد الى ٣٠ عاما في المناطق المتخلفة .

لماذا تأخر الحل ؟

هذه هي المشكلة . . أما انها لم تجد بعد خلا جديا ، فيرجع ذلك الى نفس العوامل التي خلقتها . العوامل التي أعاقت من قبل تقدم الدول المتخلفة اليوم . وأهم هذه العوامل بغير شك - سياسة الكتل التي كانت تعيق كل خطوة لحل مشاكل العالم بعد الحرب . فنشبت الحرب الباردة ، وعاملت الدول الكبرى المناطق المتخلفة على أنها مناطق نفوذ خاصة لها ، وراحت تساوم عليها . وتعامت عن المشكلة الحقيقية ، وهي التقدم الاقتصادي لهذه المناطق . وكان للقوى الرجعية من الموارد المادية والنفوذ الاجتماعي الكبير ، ما جعلها تحافظ على مواقعها المتحكمة في الاقتصاد ، فاستغلت كل هذه الامكانيات للحيلولة دون الاصلاح الاجتماعي الذي أصبح حاجة ملحة في الظروف الحالية ، سواء في بلادها ، أو في المناطق الاقل تقدما .

هذه هي الأسباب الرئيسية لبقاء المشكلة بغير حل الى الآن .

ثروات مدفونة

ولا ينبغي أن نتغاضى عن الحقيقة المرة ، وهي وجود موارد طبيعية كبيرة لم تستغل في البلاد المتخلفة ، وقوى عاملة كبيرة ، لاتجد الفرصة الكافية في ظروفها الحالية للتقدم . ففي عدد كبير من البلاد

المتخلفة ما زال الناس يعيشون في بؤس كبير ، وعوز شديد ، بينما هم ينامون على ثروات مدفونة في بطن الارض .

البلاد المتقدمة مسؤولة عن التخلف

ومن الاتجاهات الخاطئة ، أو المغرصة ، في العالم اليوم ، لقاء اللوم على الشعوب المتخلفة ، وتحميلها أسباب تأخرها .

فان مجرد الدراسة السطحية لظروف هذه المناطق تبين على من يقع
السبب . . فلعصور مضت كانت مصالح الدول الاستعمارية تتصارع
فى المناطق المتخلفة ، الامر الذى أدى حتما الى خلق ظروف اقتصادية
غير ملائمة . ولا تعوزنا الامثلة على أن الدول الاستعمارية لم تفعل
شيئا ، ولم تبد أى حافز لتشجيع التقدم الصناعى فى المناطق الخاضعة
لنفوذها ، بل انها على النقيض ، كانت تعمل على اعاقه ، ومنع مثل
هذا التقدم . فلم يكن لتلك المناطق الخاضعة لها أى حق فى حماية
صناعاتها الصغيرة بفرض رسوم جمركية ، أو اتخاذ أى اجراءات
أخرى . وكان شحن الاسواق بالمنتجات الصناعية الزهيدة الثمن من
البلاد المتقدمة يقضى على تجارة البلاد المتخلفة ، والصناعات اليدوية
التي ازدهرت فى القرون الماضية . . وها نحن نرى أن الصناعات
اليدوية ، ومختلف أنواع التجارة ، كانت أساس التقدم الصناعى فى
البلاد التي تقدمت الآن . . ومثل هذه الصناعات الصغيرة ، ومحال
التجارة المتواضعة ، كان يقضى عليها بغير شفقة فى البلاد غير
المستقلة . وكان على أهالى المناطق الخاضعة الذين اتخذوا خطوات نحو
النهوض بصناعاتهم ، أن يقاوموا ، ويتغلبوا أولا على منافسة البلاد
المتقدمة عنهم أشواطا بعيدة .

وأدى ذلك الى اخراج شعوب البلاد المتخلفة من الحياة الاقتصادية ،
واجبارها على الاشتغال في ميادين أقل استثمارا ، كالزراعة ، وتربية
الدواجن . واستخدام الفنيون الاجانب في الصناعات التى تتطلب
مهارة فنية ، واقتصر تشغيل الاهالى على الاعمال البسيطة ، ولم يفعل
شيء لتدريب أهالى تلك المناطق ، ورفع مستواهم الفنى . فاذا أضفنا
الى ذلك زيادة السكان فى أغلب البلاد المتخلفة بسرعة وهى ظروف
لا توجب البتة لومها على تأخرها . بل ينبغى أن يوجه اللوم الى أولئك
الذين أعاقوا تقدمها ، واستغلوا ثرواتها والملموم فى ذلك . هى البلاد
المتقدمة التى أنمت ثرواتها من استغلال المناطق المتخلفة . استغلال
الموارد الطبيعية ، والعمال ذوى الاجور البهيسة فى البلاد الخاضعة
للفوذ ، والارباح الباهظة من التجارة الخارجية مع تلك البلاد . تلك
كانت فى الماضى موارد الثروة والقوة ، والسيطرة السياسية
والعسكرية ، للدول المتقدمة الآن . وقد نمت ثرواتها بقدر زيادة
البؤس ، والعوز فى المناطق الخاضعة للفوذ .

المعونة ليست صدقة

ونخلص من هذا الى أن تفوق ونهضة البلاد المتقدمة التى يحكمها
رأس المال ، وعقلية الاستعمار ، انما كان نتيجة لاعاقا التقدم فى
المناطق الاخرى .

وعلى ذلك لا يمكن أن تفسر المعونة للبلاد المتخلفة على أنها اعانة
خيرية ، بل هى التزام أدبى على البلاد المتقدمة وأهلها مجبرون على
أداء هذا الواجب .

وقد تغيرت العلاقات فى العالم الآن ، وأحاطت بالاستعمار أزمة
قاسية ، واستقل عدد كبير من البلاد بعد الحرب العالمية الثانية ،

وأصبحت أعضاء متكافئة في المجتمع الدولي . وتنشر المقاومة في كل مكان لكل أنواع الاستعباد البشرى ، والاستغلال ، وتنبعث شعلة هذه المقاومة من البلاد التي كانت مستعمرة الى وقت قريب ، في الوقت الذي أصبحت شعوب البلاد المتقدمة على علم بظروف الحياة المعقدة لشعوب البلاد المتخلفة .

وكل هذه العوامل تلح في التعجيل بحل مشكلة البلاد المتخلفة ، فإذا كان هناك احتمال في أن تؤثر معونة الدول المتخلفة في الدول المتقدمة ، فتؤخر تقدمها مؤقتا ، فإن آراء الخبراء أجمعت على أن التنظيم الدقيق كفيل بعلاج ذلك إذا أمعن النظر في حل المشكلة ، واتبع نظام الحصص ، وستحقق النتائج الطويلة المدى نجاحا عاما . فستتوفر امكانيات تحقيق الوحدة الاقتصادية للعالم ، ولا يمكن تحقيق النهضة الاقتصادية الكاملة ، الا اذا أتيح لاقتصاديات العالم أن تسير بتناسق كلى .

أسباب وطابع التقدم من جانب واحد في المناطق المتخلفة

أدى تقدم الرأسمالية ، وتوطيد العلاقات الاقتصادية الى الغاء عدة فروع اقتصادية في تلك البلاد التي لم تقو على منافسة البلاد المتقدمة صناعيا ، وبالتالي الى الحد من النشاط الاقتصادي في البلاد المتخلفة ، وكلما توغلت الرأسمالية في تلك البلاد ، فاتحة الابواب لنهضة سريعة في القوى المنتجة ، كلما كانت تضيق حلقات النشاط الصناعي والانتاجي ، في البلاد المتخلفة ، في ظروف جد ضارة ومؤلمة . فاقصر انتاج مناطق شاسعة على زراعة الشاي ، والقطن ، والبن ، والمطاط . الخ ، بينما كانت صادرات البلاد تقتصر كلما نقص انتاجها ، وصادراتها ، حتى كادت تنحصر في الزراعة ، وكلما كانت حركة

التخصص في الصناعة تزداد في البلاد المتقدمة ، على الزيت ، والصفير ،
والبن والشاي .

وكان التخصص في الانتاج الفردى للمواد يتأثر في بعض البلاد
المتخلفة بعوامل طبيعية مختلفة (كان تناسب التربة نوعا من الزراعة ،
ولا تصلح لبعض المواد الحام الخ) ولكن ينبغي ألا يغيب على البال أن
العوامل السياسية كانت تلعب أيضا دورا هاما في ذلك . وبخاصة في
المستعمرات ، والمناطق غير المستقلة . فقد كانت تلزم بمد الدولة
المسيطرة عليها بأقصى ما يمكن توريده من منتجات معينة ، أو من
مادة واحدة . وبالرغم من أن الفرص قد قلت كثيرا أمام الدول
الاستعمارية بعد الحرب للتأثير المباشر على مثل هذه المناطق فإن هناك
أمثلة كثيرة على تسكها بانتاج سلع معينة في البلاد التابعة لها وراء
البحار ، لكي تتجنب استيراد هذه البضائع من المناطق الأخرى التي
تعاملها بالقطع . وبذلك اقتضت صادرات كثير من البلاد على سلع
قليلة ، وكثيرا ما تقتصر على سلعة واحدة ، ففي سنة ١٩٥٣ ، كان
القطن يكون ٨٥ في المائة من مجموع صادرات مصر . وكان صادرات
الطباقي والعنب تشكل ٥٩ في المائة من مجموع صادرات اليونان سنة
١٩٥٥ . وكان النحاس والنيترات تكون نحو ٧٨ في المائة من مجموع
صادرات شيلي سنة ١٩٥٤ ، بينما كان السكر والطباقي يكونان ٨٨
في المائة من مجموع صادرات كوبا في نفس العام . وكانت نسبة
الجوت والقطن ٧٢ في المائة من مجموع صادرات الباكستان سنة
١٩٥٥ . وفي نفس العام صدرت سيلان الشاي والجوز والمطاط
بنسبة ٩١ في المائة من مجموع صادراتها . وتدل احصائيات
أندونيسيا على أن المطاط والنفط كانا يمثلان ٦٩ في المائة من مجموع
صادراتها في سنة ١٩٥٥ ، وكان النفط وحده يستحوذ على ٩٤ في
المائة من صادرات فنزويلا سنة ١٩٥٥ ، و٩٢ في المائة من مجموع

صادرات العراق ، و ٨٧ في المائة من مجموع صادرات السعودية العربية ونحو ١٠٠ ٪ من صادرات الكويت .

ويمكن ملاحظة تركيز أكبر من هذا على تصدير منتجات قليلة في بلاد كثيرة . ففي سنة ١٩٣٧ كانت صادرات القطن والصوف من سوريا تشكل ١٦ في المائة فزادت في سنة ١٩٥٥ الى ٥١ في المائة من مجموع صادرات هذا البلد . وفي سنة ١٩٣٧ كان الارز والقطن يمثلان ٤٤ في المائة من مجموع صادرات بورما ، فزادت في سنة ١٩٥٤ الى ٨٤ ٪ . والموقف أكثر سوءا بالنسبة للبلاد الزراعية ، والمنتجة للمواد الخام ، فعلاوة على تركيز صادراتها في سلع معينة ، فان تصديرها يقتصر على أسواق معينة . مثال ذلك صادرات بوليفيا سنة ١٩٥٥ ، فقد استأثر القصدير والرصاص ب ٨٣ في المائة من مجموع صادراتها وذهب ٦٠ في المائة من هذه الصادرات الى الولايات المتحدة وكندا ، و ٣٢ في المائة الى بريطانيا .

وبالرغم من تقدم بعض الدول المتخلفة في التصنيع ، وتنويع المنتجات خلال الاعوام القليلة التي أعقبت الحرب ، فقد وضعت قواعد جديدة في الخارج للحصول على النقد الاجنبي . . مثال ذلك أن التصنيع السريع في البرازيل لم يقلل من أهمية البن للحصول على نقد اجنبي . وما زال البن يستأثر بنسبة كبيرة من مجموع صادرات البرازيل ، بل ان هذه النسبة زادت عن بعض أعوام ما قبل الحرب .

(كانت ٣٤ في المائة سنة ١٩٣٧ وأصبحت ٦١ في المائة سنة ١٩٥٤) ويرتبط التقدم الاقتصادي الداخلي بحركة صادرات المواد المتخصصة التي رسمت لها الدول المتخلفة في الاسواق الخارجية . وتؤثر شروط تسويقها تأثيرا كبيرا جدا على الحياة الاقتصادية لهذه البلاد ، وبالتالي على امكان تحقيق برنامجها الاقتصادي .

شروط البديل التجارى وعدم استقرار أسواق المواد الخام

ليس من الضروري القيام بدراسة خاضعة عن مقدار الصادرات ، وأسعار البيع لسلع البلاد المتخلفة ، لملاحظة التقلب الكبير ، وعدم الاستقرار فى أسواق صادراتها من الزراعة والمواد الخام . بل ان العمليات الطويلة الامد وعمليات المصانع الفردية تدعو الى فحص تفصيلي . فبالرغم من ندرة وجود احصائيات عن حركة أسعار منتجات المواد الخام ، وعلاقتها بأسعار المواد الصناعية ، فهناك أرقام يمكن اعتماد صحتها ، ففيها دلالات واضحة عن الاتجاه الطويل الامد فى حركة أسعار الصادرات . والنتيجة التى يمكن الوصول اليها من هذه الأرقام هى أن علاقة أسعار المواد الخام خلال الأعوام القليلة الماضية ، تنحدر بالنسبة لأسعار المنتجات الصناعية - مع بعض الاستثناءات .

وفى الاحصائيات التى جمعها خبراء هيئة الأمم ونشرت فى كتاب عنوانه « النسبة بين أسعار الصادرات والواردات فى البلاد المتخلفة » عرض هام لحركة الأسعار ، والنسب بينها . وتبدأ هذه الاحصائيات من النصف الثانى للقرن الماضى ، وهى تقول بأن النسب بين أسعار المنتجات الاولى ، والبضائع الصناعية كانت ١٤٧ فى المدة من ١٨٧٦ - ١٨٨٠ ، فنزلت الى ١١٨ فى سنة ١٩٢٩ ، ثم الى ١٠٠ فى سنة ١٩٣٨ . وهذا التدهور فى الظروف التجارية فى البلاد الزراعية والمنتجة للمواد الخام حدث أعظم فى مكاملات البديل مع بريطانيا . والنتيجة التى نستخلصها من بحث هذه الاحصائيات هى أن توطيد الاحتكار ، وزيادة المنافسة بين البلاد الصناعية المتقدمة ، أدى الى زيادة الضغط على أسعار المواد الخام .

ويقول خبراء هيئة الأمم فى تقاريرهم ان البلاد الزراعية والمنتجة

للمواد الخام لم تكن لتستطيع أن تحصل لقاء منتجاتها من المواد الخام قبيل الحرب العالمية مباشرة ، على أكثر من ٦٠ في المائة من السلع الصناعية بالمقارنة مع نهاية القرن الماضي .

وتدل الاحصائيات أيضا على أن نسب الاسعار ما زالت غير مجزية للبلاد المتخلفة ، اذا ما قورنت بنهاية القرن الماضي ، وقبيل الحرب العالمية الاولى . ولا بد للبلاد الزراعية والمنتجة للمواد الاولى أن تصدر اليوم كميات أكبر من المواد الخام لتتمكن من شراء نفس الكميات التي تشتريها من السلع الصناعية منذ عشرات السنين .

ويقول تقرير لسكرتيرية اتحاد القارة الامريكية عن سنة ١٩٥٠ :
تتلقى أمريكا اللاتينية اليوم - لقاء صادراتها بنقص قدره ٥٦ في المائة عما كانت تتلقاه منذ ٨٢ عاما مضت . أى أنها لو أرادت أن تشتري اليوم نفس المقادير التي كانت تشتريها منذ ٨٢ عاما مضت ، فعليها أن تزيد صادراتها الحالية بنسبة ٨٠ ٪ .

واقترنت شروط البديل الطويلة الاجل في البلاد المتخلفة الى تقلب كبير في أسعار الصادرات وكمياتها التي تتغير في مدد قصيرة ، مما يؤدي الى تقلب كبير في إيرادات الصادرات . ومن الطبيعي أن عدم استقرار سوق المواد الخام ، هو أحد الأسباب غير الملائمة التي تؤثر في السوق . كما أنه أحد الأسباب الرئيسية التي تؤثر على استقرار النهضة الداخلية في البلاد المتخلفة . ويأتينا المثل من شيلي ، التي ينقص دخل ضرائبها على صادرات النحاس بنحو ٤ مليون دولار ، اذا نزلت الاسعار في الاسواق الخارجية سننا أمريكيا واحدا .

وفي سنة ١٩٩٢ كان ميزان المدفوعات ضد مصر بمبلغ ٧١٣ مليون جنيه استرليني ، وفسر ذلك بالنزول السريع في أسعار القطن . ولا بد من التنبيه الى أن عدم استقرار الدخل في البلاد المتخلفة ، لوحظ بصفة خاصة بعد الحرب العالمية الثانية ، حيث ساد تقلب الاسواق في ذلك الوقت بصفة خاصة .

الإنسانية . . . هي أساس الاشتراكية

الرجل . . . أولا

يجب بناء المجتمع الاشتراكي للرجل ، ولسعاده ، وليس من أجل شيء معنوي . فاذا أسقطنا حساب الرجل ، ضاعت روح الاشتراكية . لان الاشتراكية يجب أن تعنى أولا ، وقبل كل شيء بتحسين العلاقات البشرية . والاساس في الاشتراكية هو الانسانية . وهذا مالا ينبغي نسيانه البتة .

ومن المحقق أن الاشتراكية قد غنمت فعلا ، حتى في البلاد التي تسودها نظم الرأسمالية ، يعمل حساب للاشتراكية ، فان العناصر الاشتراكية تزداد رسوخا في قلب المجتمع القديم . والاتجاهات نحو المجتمع الجديد تزداد قوة ، والمغانم المتعددة في هذا الطريق في زيادة مستمرة . واليوم يتم هذا الانتقال المحتوم من الرأسمالية الى الاشتراكية بطرق مختلفة ، وبأشكال عديدة أهمها اتباع سياسة تعاون دولية فعالة . وهي سياسة السلم . ومن المحقق أن يوغوسلافيا تشغل - من هذه الناحية - مكانا رفيعا ، وانها تلعب دورا بالغ الأهمية . والحقيقة أن كل سياستنا - الداخلية والخارجية - متأثرة بروح الدولية . وقد ساهمت يوغوسلافيا كثيرا في اعلاء شأن الاشتراكية في العالم ، وذلك بتطبيقها النظام الاشتراكي ، وبإدخالها التقدم في الديمقراطية الاشتراكية ، وبإنشائها مجالس العمال ، وبعنايتها بالرجل .

ولا نزاع في أن سياسة التعاون الدولي الفعالة ، خارج الكتل ، تتفق مع ما يتطلبه سير الانسانية نحو الاشتراكية .

العلاقات الإجتماعية والإقتصادية فى عالم اليوم

الرأسمالية قبل الاحتكار

أصبحت الرأسمالية بأشكالها الكلاسيكية من آثار الماضى • وقد أستطاعت الرأسمالية فى عصر المنافسة أن تنهض بالقوى المنتجة ، وأن ترتفع بمستواها الفنى ، فأحدثت ثورة صناعية فى عدد من البلاد ، وزادت تبعاً لذلك كميات الانتاج ، ونشطت الاسواق الاهلية ، وأنشئ سوق عالمى • الا أن ذلك اقترن بالضغط على القوى المنتجة بمختلف الطرق ، مما زاد من تناقض النظام الرأسمالى ، وتولدت الحاجة الى تغيير فى النظام ، وبرزت الطبقة العمالية كعامل حاسم فى الموضوع ، وأصبحت العامود الفقرى للوعى الاشتراكى الذى يهدف الى تصفية الرأسمالية •

ولما كان الاستغلال هو القوة المحركة للانتاج الرأسمالى ، فقد أدت النهضة الصناعية الرأسمالية الى القضاء على صغار المنتجين ، وظهور الطبقة العمالية • ووقعت الملكية الرأسمالية لوسائل الانتاج، بما صاحبها من فوزى اقتصادية ، فى صراع متزايد مع الطابع الاشتراكى للانتاج ، والحاجة العامة للمجتمع •

وصاحب تقدم الرأسمالية تكديس ثروات لا حد لها ، وتركيز لا نهاية له لرأس المال ، والقوى الاقتصادية ، والسياسية فى أيدي فئة قليلة من الرأسماليين ، ونشأ جيش كبير ، يتزايد مع الأيام ،

من البروليتاريا المستغلة ، فزادت المتناقضات الاساسية بين الطبقات ، وزادت تبعا لذلك حدة الصراع مع المجتمع الرأسمالى .

واقتصرت النهضة الصناعية ، فى عصر الرأسمال الحر ، على بلاد أوروبا الغربية ؛ وعلى الولايات المتحدة الأمريكية ، بينما اقتصرت الغالبية الساحقة فى البلاد الاخرى على انتاج المواد الخام واستعبدت البلاد المتقدمة فى الصناعة ، البلاد المنتجة للمواد الاولية ، وبذلك وضعت الاسس لسرعة تقدمها الصناعى ، وأعاقت تقدم بقية العالم .

وعلى هذه الاسس ، وبهذه المتناقضات ، تقدم النظام الرأسمالى ، وشرح ماركس وإنجلز ، القوانين الاساسية لهذا النظام ، وحللا تطوره تحليلًا علميًا ، وكشفا عن عوامل تدهوره

الرأسمالية الاحتكارية

ظهرت الرأسمالية الاحتكارية على مستوى أعلى من حيث تقدم القوى المنتجة للرأسمالية ، على أسس متناقضات الانتاج ، ومركزة رأس المال ، والوضع المتحكم لرأس المال الممول .

ونظمت الرأسمالية الاحتكارية ، الانتاج الاجتماعى على أسس أوسع ، وأعم ، فأدمجت المؤسسات المتشابهة الانتاج ، أو ذات الفروع الاقتصادية المختلفة ، وانتقل التخطيط مع التوسع فى تركيز ، ومركزة الانتاج ، من المؤسسات ، الى الاحتكارية ، ولمصلحتها ، فى الوقت الذى زادت فيه العلاقات الاقتصادية العالمية العالمية اشتباكا .

وكان طابع الرأسمالية الاحتكارية هو ادماج الاحتكاريات فى البلاد الرأسمالية المتقدمة ، وربط الاحتكاريات بعضها ببعض ،



الرئيس تيتو وقرينته يوفانكا يستضيفان بعض الاطفال

وسيادةها على اقتصاديات العالم ، ونفوذها الحاسم على سياسة العالم ،
والعلاقات الدولية . وأدى دور الرأسمالية الاحتكارية المتسلط الى
الاستعمار ، وهي آخر مراحل الرأسمالية . وقد قام لينين بتحليل
ماركسي لتطور الاستعمار في نهاية القرن التاسع عشر ، وبداية القرن
العشرين . ولم تقض التغييرات الكبيرة التي أدخلها نظام الاحتكار
في الاقتصاد ، وفي البناء الاجتماعي للرأسمالية ، على القوانين
الاساسية ، ومتناقضات المجتمع الرأسمالي ، ولكن هذه القوانين ،
والمتناقضات اكتسبت فقط أشكالاً جديدة . وبدأ التنافس بين
الاحتكارات ، نفسها ، بينها وبين من يهدد مركزها . وزادت حدة
هذا التنافس في الحقل الدولي ، عن طريق الصراع من أجل الاسواق ،
وموارد المواد الخام ، ومناطق النفوذ . وزاد ذلك من توسيع الهوة بين
البلاد المتقدمة ، والبلاد المتخلفة .

وضاعفت الرأسمالية الاحتكارية من استغلال العمال ، وزادت من
الضغط على الطبقة الوسطى من المجتمع ، وفي هذه المرحلة من
الرأسمالية ، زاد استغلال الشعوب الاخرى ، وبخاصة في
المستعمرات ، واقترب بضغط شديد، وأصبحت الرأسمالية الاحتكارية
عامود الرجعية السياسية ، فبذلت جهودها لمنع تقدم الحركة العمالية،
والحركات التحريرية ، والقضاء على نفوذ الرأي العام الديمقراطي في
المجتمع . وعمدت القوات الشديدة الرجعية للرأسمالية الاحتكارية
في البلاد ذات المتناقضات الداخلية ، والخارجية ، الحادة ، الى خلق
الفاشية ، وما شابهها من أنواع الديكتاتوريات ، وربطت نفسها
باليئات الشديدة الرجعية ، في البلاد المتخلفة ، للمحافظة على
وضعها من الحركات الثورية ، وحماية أوضاعها الدولية .

وأدى صراع الرأسمالية الاحتكارية لاعادة تقسيم مناطق نفوذها ،
وبسطها ، وسيادة العالم والتحكم فيه ، الى حربين عالميتين ، وإلى

هلاك البشر على نطاق واسع ، وافناء ثروات اجتماعية ، ومادية ، وثقافية .

التغير فى المجتمع الرأسمالى وتقوية القوى المعادية للرأسمالية

عززت المتناقضات الاقتصادية ، والسياسية ، للرأسمالية الاحتكارية ، والحروب الاستعمارية ، الصراع الثورى للعمال ، والطبقات العاملة ، فى البلاد الرأسمالية ، وكذلك الحركات الثورية ، والتحريرية ، فى المستعمرات ، والمناطق المرتبطة بالاستعمار ، أو التابعة له . وأدى ذلك الى ثورة أكتوبر ، والى الثورة الاشتراكية ، فى يوغوسلافيا ، وفى الصين ، وفى بعض البلاد الاخرى ، والى اقامة نظام اشتراكى فى بلاد أخرى ، والى تحرير كثير من المستعمرات ، والمناطق التابعة ، واستغلالها سياسيا .

وأدى التطور الاجتماعى ، والاقتصادى الجديد والاحداث السياسية فى عشرات السنين الاخيرة (ثورة أكتوبر ، وبعض الاحداث الكبيرة الاخرى مثل الازمات الاقتصادية الكبيرة ١٩٢٩ - ١٩٣٤ ، والحرب العالمية الثانية) والانتصارات الجديدة للقوى الاشتراكية فى عدد من البلاد ، وانحلال النظام الاستعمارى . . أدى كل هذا الى تغييرات أخرى هامة فى المجتمع الرأسمالى ، قوت فى معظم الحالات من الاتجاه الى رأسمالية الدولة ، وكانت نتيجة تصرف عدة عوامل اجتماعية ، واقتصادية ، وسياسية .

وأدى انعدام المساواة فى التقدم الاقتصادى للمناطق المختلفة فى العالم الخاضعة للرأسمالية ، الى عرقلة موكب التقدم الاقتصادى العالمى كمجموع ، حتى فى البلاد المتقدمة اقتصاديا الى حد كبير . ولم يمكن التغلب على انعدام المساواة هذا فى العلاقات الرأسمالية السابقة بين

البلاد المتقدمة ، والبلاد المتخلفة . ومما كان تأثير كبير على التغيير في انتاج النظام الرأسمالى نفسه ، الزيادة المضطردة ، والتنظيم المستمر ، للطبقة العمالية ، والثورات ، وحركات العصيان ، والتمرد ، والكفاح الواعى للعمال ، ونشاطهم المتزايد فى ميادين السياسة ، والاقتصاد ، والاجتماع ، وازدياد نفوذهم ، واشتراكهم فى الحياة الاجتماعية .

وساعدت الثورة الاشتراكية ، والتقدم فى الاتحاد السوفيتى ، وفى عدد من البلاد الاخرى ، الى حد كبير ، على تدعيم القوى الاشتراكية فى العالم ، سواء بتأثيرها على النظام الرأسمالى ، او بخلقها آفاقا أحسن للطبقات العمالية ، وشعوب المستعمرات فى كفاحها ضد الاستعمار ، وفى سبيل تقدم اقتصادى واجتماعى ، أسرع ، على أسس اجتماعية جديدة .

- وتطلبت الحرب العالمية الثانية من الاقتصاد الاهلى أقصى الجهد ، مما دعا الى تنظيم التقدم الاقتصادى على مستوى أهلى ، وادخال نظم واسعة ، كاملة ، وأثر ذلك أيضا فى تقدم الاتجاه الى نظام رأسمالية الدولة .

وأحدثت الانتصارات الجديدة للطبقة العمالية ، والقوى التقدمية الاخرى ، التى جاءت نتيجة للانتصار على الفاشية خلال الحرب العالمية الثانية ، تغييرات فى النظام الرأسمالى ، وضاعف من هذه التغييرات تقدم العلم ، و « التكنولوجيا » بعد الحرب .

وأدت حركات التحرير للشعوب المستعمرة والتابعة ، الى ظهور عدد من الدول الحديثة الاستقلال ، التى حرصت ، لكى تعزز استقلالها ،

وتؤمن تقدمها الاقصادى والاجتماعى ، على ألا تتبع فى تقدمها طريق
الرأسمالية الكلاسيكى ، بل اتبعت ارشاد الدولة ، وادارتها للاقتصاد
واقامة ملكية الدولة للوسائل الرئيسية للانتاج .

وعززت الرأسمالية الاحتكارية - التى تطورت الى نظام اقتصادى
عالمى - من العلاقات غير المتساوية ، التى كانت قائمة بالفعل فى
تقسيم العالم للعمل .

وقضت الرأسمالية على العلاقات الاجتماعية ، والاقتصادية ،
التقليدية فى المستعمرات ، وادخلت علاقات الرأسمالية ، وبذلت
قصارى جهدها لربط اقتصاد هذه البلاد ، باقتصاد الدول الاستعمارية
ربطاً دائماً .

وأحدث التقدم السريع للاقتصاد القومى للبلاد المتخلفة ، والتقدم
الفائق لأشكال رأسمالية الدولة ، وعلاقاتها فى الاقتصاد ، تغييراً فى
اقتصادياتها ، وبنائها الاجتماعى ، واثّر ذلك فى اقتصاد البلاد
المتقدمة صناعياً ، ومزقت علاقاتها مع الدول المتخلفة ، وبذلك زاد
دور الدولة فى العلاقات الاقتصادية الدولية .

وبعد أن بسطت الدولة من ادارتها للحياة الاقتصادية فى البلاد ،
وأخذت بمبدأ ملكية الدولة ، زادت من دورها فى تحديد أشكال
التعاون الاقصادى الدولى ، بتنظيم التجارة الدولية ، والتمويل
الدولى ، وهذه هى احدى الخواص المميزة للعلاقات الدولية المعاصرة .

ولهذه الاسباب ، كانت اتجاهات رأسمالية الدولة ، من الظواهر
الهامة للبلاد الرأسمالية المتقدمة ، وكذلك أغلب الدول المتخلفة ، ولو
كانت على أشكال مغايرة ، وعن طريق القيام بواجبات أخرى .

وقد لجأت القوى القيادية فى المجتمع الرأسمالى - فى أجزاء متفرقة من العالم - لكى تقلل من المتناقضات الاجتماعية الداخلية ، وتطيل من حياة النظام الرأسمالى ، لجأت الى تعديل هذا النظام ، بتأييد بعض الوظائف الاقتصادية ، واضعاف أسسها الرأسمالية ، وجعلها أقل مقاومة للكفاح المستمر الذى تقوم به الحركة العمالية ، والقوى التقدمية للإنسانية ، فى أشكال مختلفة .

وبذلك أصبح وضع النظام الرأسمالى ، الذى لم يكن متماسكا ، مؤكداً الانهيار من وجهات النظر الاقتصادية ، والاجتماعية ، والمذهبية .

زيادة دور الدولة فى تقدم اقتصاد المجتمع ونهوضه

تؤدى الضرورة الى تغيير ، واقامة ، العلاقات فى الانتاج ، والتوزيع فى الرأسمالية ، عن طريق تدخل الدولة ، الى توطيد دور الدولة فى عملية ادارة ، وتقدم الحياة الاقتصادية للمجتمع . وبهذا يزداد الاتجاه الى تدخل الدولة فى النشاط الاقتصادي للمجتمع ، مما يضطر الدولة الى اتخاذ اجراءات خاصة للرقابة على رأس المال الخاص - وهى اجراءات لا تمس ، فى الحقيقة ، صميم النظام الرأسمالى ، ولكنها تقيد جزئيا الادارة الخاصة للملكية الرأسمالية .

وتقوم الدولة بدور هام فى الاقتصاد ، باتخاذها اجراءات جديدة مختلفة ، للاعتمادات المالية ، وباستعمال نظام الضرائب ، لتنظيم الحياة الاقتصادية ، سواء عن طريق مباشر بتأميم كل فروع الصناعة ، واستثمارات الدولة على مستوى كبير - أو عن طريق تقييد ادارة رأس المال الخاص ، ورقابة توزيع الارباح ، وادخال بعض عناصر

التخطيط الاقتصادى ، وغالبا ما يطبق مزيج مشترك من كل هذه
الاجراءات •

على أن دور الدولة يضعف أيضا فى حقل العمل ، وعلاقات الملكية،
والحقوق الاجتماعية ، والخدمات ، والعلاقات الاجتماعية الاخرى ،
كنتيجة للتقدم الداخلى ، والتغيرات فى النظام الرأسمالى ، والضغط
الواعى المستمر للطبقات العمالية فى الظروف المعاصرة •

وبالرغم من ان اتجاه المنتجين لبسط نفوذهم على ادارات المصانع،
وادارة الاقتصاد فى مجموعه ، ما زال فى مرحلة استهلاكية من
التقدم ، فانه يعنى امتداد الكفاح فى سبيل الحقوق الديموقراطية
للشعوب العاملة ، والدور القيادى للطبقات العمالية فى الحياة
الاجتماعية والاقتصادية • ويمثل دمج المنظمات الاقتصادية، الاقليمية،
والعالمية ، التى تقوم به بعض الدول مباشرة ، شكلا جديدا للتعاون
الاقتصادى ، يختلف عن النشاط السابق للاحتكاريات الخاصة فى
هذا الميدان • كما انه يستعمل من جهة أخرى كآلة جديدة فى
الكفاح لاقامة زعامة اقتصادية ، وسياسية ، للبلاد الاكثر قوة ،
وتقدما ، على البلاد الاضعف ، والاقل تقدما •

وبذلك تقوم الدولة البورجوازية بالوظائف الاقتصادية على ذلك
المستوى من تقدم الرأسمالية، التى تصبح فيه علاقات الملكية الخاصة،
ورأس المال الخاص ، فى الانتاج ، ضيقة جدا ، للحد من توسع القوى
المنتجة ، حيث لا يعجز المجتمع عن ايجاد مخلص من الازمات ، على
أسس قواعد الرأسمالية القائمة ، لزيادة الانتاج الاجتماعى ، أو
لتقدم القوى المنتجة •

وتكشف هذه الاتجاهات عن جهود العناصر الرأسمالية لتنظيم نفسها ، اقتصاديا ، وسياسيا ، وفقا لمقتضيات تقدم القوى المنتجة ، وللتغيرات الاجتماعية ، والسياسية ، لنفوذ الاشتراكية المتزايد فى العالم ، وللقوة الهائلة ، والدور العظيم ، للطبقة العمالية فى المجتمع ، وللإبقاء على العناصر الأساسية للعلاقات الرأسمالية الاجتماعية ، وامتيازات البورجوازية .

وما زال ربط الاحتكارية بإدارة الدولة مستمرا . وحصلت الدولة ، واجهزتها ، على قواعد استقلالها الاقتصادى ، التى قوت من الدور الاجتماعى الجديد لأجهزة الدولة ، وذلك بقيامها بوظائف اقتصادية هامة . وتهدف الدولة البورجوازية ، بجهازها الحكومى ، للحصول على وظائفها المستقلة الخاصة بها ، والسمو فوق المجتمع ، ولا تقتصر دور الطبقة العمالية الى أقصى حد ، بل تقيد أيضا دور رأس المال الخاص ، دون مساس ، بقواعد النظام الرأسمالى نفسه .

وفى هذه الظروف ، تبذل البورجوازية - وبخاصة طبقاتها العليا ، جهودها للإبقاء على الرقابة على كل أجهزة الدولة ، ورأسماليتها ، وزيادة هذه الرقابة الى أقصى الحدود لتجعل من نفسها دائما كالقوة السياسية القيادية ، وللحفاظة على علاقات الرأسمالية ، وامتيازات البورجوازية فى الداخل والخارج .

ولذلك تظهر الدوائر الرجعية البورجوازية ، والرأسمالية الاحتكارية ، والبيروقراطية الحكومية ، ميلا لاستعمال الوسائل الفاشية ، وما شابهها من أضداد الديمقراطية للقضاء على الحركات الثورية والديمقراطية .

وترتبط البيروقراطية بالدور الذى تقوم به الدولة ، فكلما عظم

هذا الدور ، وبسط نفوذه ، كلما ازدادت القوة الاقتصادية ،
والسياسية ، للبيروقراطية ، التي أقامت من نفسها عاملا اجتماعيا ،
وسياسيا مستقلا الى حد ما ، فتقوم على خدمة مصالح البورجوازية ،
والمحافظة على امتيازاتها ، مطبقة في ذلك سياستها البرجعية .

وعلى مثل هذه الاتجاهات يقوم المذهب الفاشي ، الوطني ،
والاستعماري ، وهو مذهب يقدم الدولة على انها طبقة سامية فوق
الجميع ، وهي التي يصل في العلاقات الاجتماعية ، والاقتصادية .

وليس هناك من يجرد البيروقراطية من دورها الاجتماعي المستقل
سوى قيادة الطبقة العمالية .

سيادة الرأسمالية في هذا العصر

الكفاح في سبيل الاستقلال والمساواة بين الناس

لم تكتف الرأسمالية الاحتكارية بالابقاء على العلاقات القائمة الآن،
من ضغط على حريات الشعوب ، واستغلال للمستعمرات ، بل انها
لجأت الى محاولة بسط سيادتها على العالم ، وتزعمه . ولكي تحافظ
على الاستعمار الكلاسيكي ، الذي يضعف مركزه كل يوم عن الآخر ،
بفعل الوعي القومي الذي يمتد من بلد الى آخر ، لجأ الاستعمار الى
صياغة أشكال من الاستقلال الزائف ، يخلعه على الشعوب الصغيرة،
مستعملا بعض التعابير المذهبية . . كحماية الديموقراطية ، وصيانة
الحريات . . والمساواة الاجتماعية . . الخ . ولكن هذه الدول تظل
دائما تابعة للدول الاستعمارية ، التي تستغل اقتصادياتها، ومواردها
وتوجهها معها في صراعها لبسط نفوذها على العالم . وبذلك تخلق
القيادة الرأسمالية خطرا دائما لحرب عالمية جديدة . وسيتفاقم هذا

الخطر ، اذا تحول الدور القيادي لدولة ما ، أو مجموعة من الدول ، الى نظام دولى قوى ، لا يتصرف الا من مركز القوة ، واذا استطاعت البورجوازية - القائمة على رأسمالية الدولة - أن تحرك وتنظم قوى اجتماعية أخرى لتطبيق سياستها الزعامية ، الداخلية والخارجية .

وليس الصراع فى سبيل السيادة دائماً فى مصلحة البورجوازية ، والبيروقراطية الحكومية الرأسمالية لبلد ما ، أو مجموعة من البلاد ، ففى مثل هذه الظروف قد يفوز بتأييد الطبقة الوسطى ، بل وبعض قطاعات الطبقة العمالية .

وقد تحدث ماركس ، ولينين ، عن النتائج الاجتماعية التى قد تنجم اذا نجحت البورجوازية فى بعض البلاد المتقدمة فى وضع بعض قطاعات الطبقة العمالية ، فى وضع محظوظ ، بالنسبة لقطاعات أخرى من الطبقة العاملة ، أو كل الطبقة العمالية بالنسبة للكتل العمالية فى بلاد أخرى .

ويلعب هذا التطبيق الآن دوراً كبيراً فى البلاد الرأسمالية المتقدمة أكثر من الماضى .

فالواقع انه من الممكن أن « ترشى » القوى الزعامية للبورجوازية بعض قطاعات الطبقة العمالية ، بزيادة فى الارباح ، ويساعد على ذلك ارتفاع مستوى الانتاج ، والقوى المنتجة ، الأمر الذى يتيح للبلاد المتقدمة المحافظة على مستوى معيشة أعلا من أجزاء أخرى من العالم .

على أن هذا التطبيق هو على حساب المستعمرات ، والدولة التابعة ، فان ارتفاع مستوى المعيشة فى البلاد المتقدمة ، هو الى حد كبير ، الثمرة المباشرة لفقر البلاد المتخلفة ، وتبعيتها ، والضغط عليها ،

واستعمال العنف ، وانعدام الحقوق الديمقراطية فى جزء كبير من العالم .

وبالرغم من توفر الاستعمار المعاصر على قوة مادية كبيرة ، فانه مصاب بالضعف السياسى ، وعدم الاستقرار الداخلى ، فان كفاح الشعوب فى سبيل المساواة ، والاستقلال فى العلاقات الدولية ، لم يتوقف ، بل انه يتزايد ، ويلقى مزيدا من النجاح . فى حين يؤدى ضغط السيطرة والسيادة الى ربط هذا الكفاح بالقوى التقدمية ، والطبقة العمالية ، والاشتراكية . وهذا معناه أن تصفية الاستعمار نهائيا تجيء عن طريق الكفاح المستمر للطبقة العمالية ، والقوى التقدمية ، فى كل بلد ، لنيل حقوقها الديمقراطية ، والاجتماعية ، وفى سبيل السلام ، والاشتراكية ، واستقلال الشعوب .

رأسمالية الدولة

ليس هناك نظام بحث لرأسمالية الدولة ، لأن المنهاج الاجتماعى لا يمكن أن يظهر بأشكال بحثة . انما تشمل الرأسمالية المعاصرة عناصر رأس المال الخاص ، الحر المنافسة ، مع رأس المال الاحتكارى ، وبقايا الملكيات الصغيرة . فليست رأسمالية الدولة اذن ، بأى مرحلة معينة من مراحل الرأسمالية ، بل هى اتجاه ينجم عن رأس المال الاحتكارى ، الذى يبحث عن مخرج لاؤزمته ، بعد أن أصبح مركزه الاقتصادى ، والسياسى ، مزعزعا ، فيلجأ الى الدولة ، ليحول لها بعض وظائفه الاقتصادية ، بينما يبقى على الخصائص الرئيسية لعلاقات رأس المال . وبذلك يمكن وصف أشكال علاقات رأس مال الدولة ، بأنه اما أن يكون أقصى جهد للرأسمالية للمحافظة على كيانها ، أو انها خطوة نحو الاشتراكية . . أما أى الشكلين سيتحقق ، فان ذلك يتوقف على قوة الطبقة العمالية ، وتصرفاتها السياسية الواعية ، ونتائج كفاحها فى سبيل السلطة .

ولا يمكن أن يحدث أى انتقال آلى من نظام رأسمالية الدولة الى الاشتراكية الفعلية لوسائل الانتاج ووضعها فى خدمة كل رجل يؤدى عملا فى المجتمع . انما يتم هذا الانتقال فقط عن طريق الكفاح السياسى الواعى للطبقة العمالية ، للحصول على دور قيادى فى الاداة الحكومية ، ثم استعدادها ، وقابليتها لاستعمال هذا الدور فى تغيير العلاقات الاجتماعية .

وبالرغم من تركيز السلطة فى يد الدولة - الى حد كبير - فان النظام يظل ضعيفا فى الميدانين السياسى ، والاقتصادى ، لبقاء المتناقضات الرئيسية التى يقوم عليها النظام الرأسمالى .

على أن الموجة المتزايدة للاتجاه الى رأسمالية الدولة ، فى العالم الرأسمالى لهى أكبر دليل على أن الانسانية تتجه الى الاشتراكية من طرق عديدة ، والى عصر أصبحت فيه الاشتراكية وسيلة الحياة اليومية للانسانية جمعاء . وما زالت القوة الداخلية المحركة لهذا المنهاج ، هى الطبقة العمالية ، ومصالحها الاجتماعية والاقتصادية ، وكفاحها الواعى ، المستميت ، ونشاطها المتعدد الاشكال .

التحول الثورى ، والاشتراكى للعالم

اشتدت أزمات المجتمع الرأسمالى ، وزادت حدتها ، بتأثير ثورة أكتوبر ، التى كانت هى نفسها نتيجة أزمات الرأسمالية .

وحدث أول تغيير ثورى ، اشتراكى ، ناجح ، فى العلاقات الاجتماعية فى الاتحاد السوفييتى ، ثم بدأ منهاج التحول الثورى ، الاشتراكى للعالم .

وظلت تيارات ثورة أكتوبر العظيمة تدفع عجلة الاشتراكية فى

العالم كله ، لمدة أربعين عاما ، وتشجع الثورات ، والمناهج الثورية ، لتحقيق الاهداف الاشتراكية . وتطورت ثورة أكتوبر الاشتراكية العظيمة ، بارتباطها بهذه الحركات ، ومتابعتها تشجيعها ، فأصبحت بحق منهاجا عالميا للتقدم الاشتراكي .

ودخلت العلاقات الاشتراكية ، بعد الحرب العالمية الثانية ، الى مناطق واسعة من العالم ، وتوطدت القوى الاشتراكية بسرعة في العالم كله . وأدى النصر الذي أحرزته القوى الاشتراكية في صراع مكشوف ، قادته الاحزاب الشيوعية ، أدى ذلك في بعض البلاد الى أن تقيم الطبقة العمالية من نفسها ديكتاتورية على العمال . وفي بلاد أخرى ، اقترنت نهاية الحرب العالمية الثانية بثورات داخلية ، وزحف الجيش السوفييتي ، ثم التخلص من السلطة البورجوازية ، واقامة حكومات تحت قيادة الاحزاب الشيوعية ، وبذل الجهود لبناء مجتمع اشتراكي . وهكذا سار عدد كبير من البلاد في الطريق الى الاشتراكية . وكان طابع النظام الاشتراكي الجديد هو جعل موارد التأميم اشتراكية تماما ، وبخاصة الغاء ملكية الرأسمالية الخاصة لوسائل الانتاج ، والقضاء على استغلال الرأسمالية للطبقة العمالية ، ووضع كل الموارد الاقتصادية ، في خدمة التقدم التخطيطي للقوى الانتاجية . أما عن التوزيع فقد بدأت الاشتراكية بالمبدأ القائل أن العمل ينبغي أن يكون الاساس الوحيد للحالة الاقتصادية للانسان . ففي الاشتراكية يستبدل مجهود الرأسمالية للاستغلال ، بالمجهود المشترك للجماعة لارضاء الحاجات الشخصية ، والجماعية للشعب الى أقصى حد .

وفي تيار تحرير المجتمع من العلاقات الاجتماعية الرأسمالية ، يمثل الوعي الاشتراكي قوة ايجابية كبيرة ، وسلطة مادية كفيلة بممارسة نفوذ قوى لقيادة التقدم الاجتماعي ، ولهذا السبب الوجيه تتولى الدولة الاشتراكية ، في المرحلة الاولى ، تنظيم وتخطيط الانتاج ،

بدرجات متفاوتة ، وبذلك تصبح الدولة اداة قوية للعمل الواعى ، فتوجه كل الوسائل ، والجهود لتحقيق أغراض اقتصادية معينة ، وتقوم بتوزيع اشتراكى منظم ، وبذلك تساعد على تقدم المجتمع ، وتؤمن المسادة اللازمة ، والظروف الاجتماعية - والاقتصادية لتقدم العلاقات الاجتماعية .

وقد بدأت الاشتراكية فى حل مشاكل اقتصادية ، واشتراكية كانت زائدة التعقيد ، عسيرة الحل ، لان معظم البلاد التى سارت فى طريق البناء الاشتراكى ، كانت متخلفة ، وكانت قواها الانتاجية متأخرة ، وعدد عمالها قليل ، فزادت الاشتراكية من هذا العدد ، وأتاحت الفرص للكفايات ، ونهضت بمستوى العامل والفلاح ، ونهضت تبعا لذلك الصناعات الثقيلة ، والانتاج الزراعى ، ونمت موارد الانتاج ، وزاد الدخل القومى زيادة سريعة . وأدى ذلك الى احداث تغييرات جوهرية فى البناء الاجتماعى ، وجدت تعبيرا خاصا فى اشتراك العمال ، والطبقات المثقفة فى مواصلة النهوض بالمجتمع .

وبذلك توقفت الاشتراكية عن أن تكون مذهباً فحسب ، أو تجربة سياسية ، أو اجتماعية فحسب ، بل أصبحت الاشتراكية المعاصرة قوة مادية ، وعاملا اقتصاديا ، واجتماعيا ، وثقافيا ، لها أثرها الحاسم فى مجموع التقدم الاجتماعى للعالم . وهى فى نشاطها وتطورها ، تغير من العالم الرأسمالى كما تغير من نفسها .

للاشتراكية أشكال مختلفة

ليست الاشتراكية المعاصرة صافية ، متجانسة ، ولا يمكن أن تكون كذلك . فان مخلفات النظام القديم ، تختلط ، وتضطرم بالقوانين ، والمتناقضات الجديدة ، وتقفز بعض المتناقضات التى كانت

بارزة فى نهاية مراحل الرأسمالية ، الى المراحل الاولى لبناء المجتمع الاشتراكى .

ولا يتبع بناء الاشتراكية فى تقدمه خطا مستقيما ، فالذين يبنون الاشتراكية فى البلاد المختلفة ، يلاقون متناقضات داخلية ، متفاوتة الحدة ، وتكتنفهم ظروف ، وعوامل ، جد مختلفة ، ويصلون الى قرارات مختلفة فى حل المشاكل ، فالاشتراكية واحدة ، ولكن الطرق المؤدية لها تختلف ، ويعتمد كل شعب على تجارب الآخرين ، فى تقدم الاشتراكية ، ولكنه يضيف الى التجربة المشتركة ، تجاربه الخاصة ، وبذلك تزداد خصبا ، وصقلا .

المتناقضات الداخلية فى البناء الاشتراكى

تتوقف العلاقات الاشتراكية ، أولا ، على الاسس المادية للمجتمع . فاذا كان الاساس الاقتصادى متخلفا ، صعبت مهمة القيادة العمالية ، والقوى الاشتراكية ، وطال أمد البناء الاشتراكى ، لان القوى الزعامية تولى اهتمامها أولا لبناء الاسس الاقتصادية ، التى لا غنى عنها . وفى هذه الظروف تضطر القوى الاشتراكية غالبا للقيام بتسويات مع صغار الملاك ، بل ومع البورجوازية ، وتستعين مؤقتا بمختلف أشكال رأسمالية الدولة ، وطرقها ، وعلاقاتها .

ومن الطبيعى أن يودى هذا الخلط الى عدد من المتناقضات ، والخلافات ، التى لا يمكن أن تتخطى الاجراءات الادارية ، والثورية المنتحلة ، لان أصولها كامنة فى الاسس المادية ، فى حين تستمر نهضة المجتمع سريعا ، خلال هذه المتناقضات وفى ظل تلك الظروف .

ويجىء تقدم المجتمع أيضا من التأثير الذى تحدثه المخلفات الاقتصادية ، والسياسية ، وعناصر المجتمع القديم ، أى البورجوازية ، ومن القطاع « المتنور » الذى كان يرتبط بالرأسمالية ، ومن أنانية صغار الملاك ، ومن الاتجاه الى الملكية الفردية بين الطبقات المتوسطة ومن الملكية الخاصة للأرض ٠٠ الخ ، وكلما زاد تخلف البلد ، كلما قوى دور هذه العناصر ، وزاد من حدة المتناقضات الداخلية ، والخلافات . وهذا هو أيضا السبب الرئيسى للاتجاهات نحو إعادة الرأسمالية وسلطانها . وهذه الاتجاهات البورجوازية - فى حد ذاتها - ليس لها قوة سياسية عظيمة ، لان الطبقة العمالية لا تريد إعادة نظام الاستغلال ، ومع ذلك فقد تنقلب الى خطر حقيقى ، نتيجة لصعوبات ايجابية ، أو بسبب طغيان البيروقراطية ، وغيرها من الظواهر السلبية ، التى تسبب تدهورا فى العلاقات بين القوى السياسية الزعامية للدولة الاشتراكية ، وبين الطبقة العمالية .

وهناك عامل آخر ، بالغ الأهمية ، لابد لأعظم القوى الاشتراكية تقدما أن تكافحه ، وهو تأخر الوعى الاشتراكى للشعب الكادح ، بما فى ذلك قطاعات كبيرة من الطبقة العمالية ، وكذلك تأثير هذا الوعى السلبى على الأجهزة الاجتماعية ، والسياسية . ولا تستطيع الثورة بين عشية وضحاها أن تغير الاسس الاقتصادية القائمة ، ولا أن تقضى على الصعوبات المادية للناس ، التى نشأت فى ظروف الاستغلال والفقر . وغالبا ما تتخذ العقائد المتخلفة بين الطبقة العمالية ، والشعور بأن حاجتهم لم تشبع ، وأنانية صغار الملاك ، وما شابه ذلك . . غالبا ما تتحد مع المذاهب السياسية الرجعية ، التى تستمد جذورها من مخلفات المجتمع القديم ، أو من النفوذ الاجنبى .

مظاهر الفوضى

من مظاهر تأخر الوعى الاشتراكى ، الفوضى المدمرة ، العمياء ،

وأول ما تعكس هذه الظاهرة بين طبقات العمال ، رد الفعل الناتج من الصعوبات الموضوعية ، والمشاكل التى تخلفها فترة الانتقال ، والتناقض بين حاجات الشعب ، والامكانيات المادية للمجتمع ، أو رد الفعل الناتج من استفحال البيروقراطية ، وغيرها من العيوب المشوهة ، وما تحدثه من ضغط على المجتمع كله ، وليست هذه الظاهرة السلبية الا نتيجة لضعف عناصر التقدم الاشتراكي ، وانعدام الوعي فى المجتمع المتخلف . وقد تظهر الفوضى بين بعض قطاعات المثقفين ، والقطاع المتوسط ، وعناصر البورجوازية الصغيرة ، وبعض قطاعات العمال ، كرد فعل لصعوبات فترة الانتقال ، بصفة عامة ، وللأفكار الخيالية ، السخيفة التى تتخذ لها ستارا زائفا هو حب الحرية ، ومثل هذه الفوضى البورجوازية المدمرة ، وانتحال الدفاع عن الحرية الزائفة ، لا تمثل أى قوى اجتماعية ، أو سياسية ، مستقلة . ولكنها طلائع قوى أخرى ، معادية للاشتراكية . وهى تعبد الطريق اما لتوطيد البيروقراطية ، أو للقوى البورجوازية المعادية للثورة ، التى تسخر مثل هذه التيارات ، وما تبقى من أنانية صغار الملاك ، وغيرها من الظواهر المماثلة ، الناتجة عن تأخر الوعي الاجتماعى للجماهير ، محاولة تجديد صلتها بالشعب ، والتصاقها به ، بغية المحافظة على بعض الامتيازات - على الأقل - التى رثقتها .

البيروقراطية . . والنظام البيروقراطى .

يتأثر التقدم الاشتراكي الى حد كبير بالبيروقراطية ، والنظام البيروقراطى ، خلال فترة الانتقال . ذلك أن طبقة العمال المنتصرة تحتاج - حاجة ماسة - الى الدولة فى فترة الانتقال الطويلة للنهوض بالاشتراكية الى مستوى عال ، لا بصفتها الوسيلة التى لا غناء عنها ، للقضاء على مخلفات المجتمع القديم ، فحسب ، بل أيضا لاقامة العلاقات الاقتصادية القائمة على تمليك المجتمع لوسائل الانتاج ،

وتوطيد هذه العلاقات ، وجعلها أساس علاقات المجتمع ، وقبل أن يبنى المجتمع أسسه الاقتصادية الجديدة ، فى فترة الانتقال ، أو قبل أن يرسى نفسه بثبات على هذه الاسس ، وفى الوقت الذى ما زال يبحث فيه عن أجهزة جديدة للإدارة الاقتصادية والاجتماعية ، فإن الدولة الاشتراكية تلعب دورا تقدما حاسما فى إدارة الاقتصاد وحكم المجتمع .

وتقوم الدولة فى هذه الفترة بإدارة وسائل الإنتاج ، على أشكال مركزية مختلفة ، أساسها ملكية الدولة ، وممارسة السلطات الإدارية للأجهزة الحكومية . وقد لعبت هذه الإدارة دورا ايجابيا فى تقدم الاشتراكية ، فى مثل تلك الظروف التاريخية التى أسلفناها ، وهى تلعب هذا الدور اليوم ، وستلعبه غدا ، اذا توافرت مثل تلك الظروف . وينطبق ذلك ، بصفة خاصة ، على البلاد الأقل تقدما ، التى سلكت طريق الاشتراكية ، حيث لا غناء عن الدولة الرأسمالية ، وعناصر أخرى تتعلق بالعلاقات الاشتراكية الداخلية ، لفترة من الوقت . وهذا النوع من إدارة الدولة للعلاقات الاقتصادية ، ضرورى وحتمى ، للدول الاشتراكية ، حتى يفضى على العوامل الرئيسية للتأخر ، وتقوم الأجهزة المركزية ، واللامركزية ، الديمقراطية ، الاجتماعية ، لإدارة وسائل الإنتاج بواسطة العمال المنتجين أنفسهم .

على أن الدولة ثقل عند إدارتها للاقتصاد ، الى سلب الاقتصاد من قواه الداخلية المحركة ، جاهدة لتثبت ان المجتمع لا يستطيع السير بغيرها . فإذا زادت هذه الاتجاهات ، فقد تتحول الدولة الى عامل من عوامل الركود ، الى قيد يغل التقدم الاشتراكى ، وقد تصبح حائلا دون إقامة أجهزة اشتراكية جديدة ، تؤمن استمرار تقدم الاشتراكية .

وقد ظهر من تجاربنا ، وتجارب البلاد الاشتراكية الاخرى ، ان ادارة أجهزة الدولة للاقتصاد ، ومجموع الحياة الاجتماعية ، يؤدي - على أى حال - الى زيادة تركيز السلطة ، وادماج أجهزة الدولة والحزب ، وتوطيد سلطاتها ، وبالتالي ميلها الى أن تستقل ، وتفرض نفسها كقوة فوق الشعب .

هذه هي جذور الظاهرة النوعية لفترة الانتقال : بيروقراطية ، وغيوب بيروقراطية حكومية في تقدم العلاقات الاشتراكية . . وتنبع هذه الظاهرة مباشرة من الاتجاهات التي تولدت في الأجهزة السياسية والاقتصادية للدولة الاشتراكية ، التي تعمل جاهدة لسيادة الأجهزة الحكومية على المجتمع ، بدلا من أن تكون خادمتها ، ووكيلتها المنفذة . وتبين هذه الظاهرة مواطن الضعف في الدور الاجتماعي الحالي ، ونفوذ الطبقة العمالية ، وكذلك مواطن الضعف في الظروف الاقتصادية ، وكان البيروقراطية هي الصدى الاخير للعلاقات الاجتماعية القديمة ، اذ تقف عائقا دون تقدم العلاقات الاشتراكية ، بإبقائها على شكل من أشكال علاقات رأسمالية الدولة ، أو طرق الادارة ، في وقت لا تسمح فيه بذلك القوى المنتجة ، والعمال .

وليس خطر البيروقراطية كامنا فيها ، بل ان شأنها ، شأن أى مرض آخر ، تضعف كل جهاز المجتمع الاشتراكي ، وعلى ذلك فإنها تنبه ، وتقوى كل القوى ، والاتجاهات المعادية للاشتراكية . والاشتراكية - قبل كل شيء - تقطع الصلات بين القوى السياسية الزعامية ، والطبقة العمالية ، وبذلك تزيد من حدة كل المتناقضات الداخلية .

تقدم الاشتراكية وتتغلب على المتناقضات الداخلية

التعبير المذهبي لاتجاهات البيروقراطية هو : الجمود ، والتحفظ ، ومراجعة الدولة النفعية للقواعد العلمية الأساسية للاشتراكية - أي الماركسية واللينينية - وخلق « عبادة الفرد » . وتظهر الاتجاهات المذهبية من هذا النوع ، بصور مختلفة ، فى كل حركات العمال الدولية ، كانعكاس للمتناقضات الفردية للتقدم الاشتراكي .

وما أن تقوى سلطة الطبقات العمالية ، والعمال بصفة عامة ، حتى تثار مسألة انسحاب الدولة التدريجي من المهام التى تضلعت بها فى فترة الانتقال ، وتلك هى المسألة الأساسية الحاسمة فى النظام الاشتراكي للمجتمع . والانسحاب معناه فى حقل العلاقات الاقتصادية ، القضاء على مخلفات رأسمالية الدولة . وتتوقف مدة هذا الاجراء على كثير من الظروف . ويتضاءل دور الدولة تدريجيا خلال ذلك ، بينما تزيد اختصاصات الاجهزة المختلفة للحكومة الاشتراكية الذاتية ، وتتابع الديموقراطية المباشرة تقدمها .

وعلى ذلك توصل تلك القوى الاجتماعية ، التى تتميز بها المراحل الاخيرة للرأسمالية ، عملها ، خلال فترة الانتقال فى المجتمع الاشتراكي ، بالرغم من ظروف التحول والتغيير ، واتجاهات القضاء على كل ما يتصل بالعلاقات الاجتماعية القديمة .

ومن خواص فترة الانتقال من الرأسمالية الى الاشتراكية حدوث متناقضات فى كل قطاعات المجتمع . ولا يمكن القضاء على هذه المتناقضات مرة واحدة ، ولكنها تحل - فى المجتمع الاشتراكي - بالتطور التدريجي ، والتقدم المستمر فى العلاقات الاشتراكية . ويقع على القوى الزعامية الاشتراكية جانب كبير من هذا العبء ، وفى أيديهم الاسلحة المذهبية للاشتراكية العلمية .

الكفاح فى سبيل الاشتراكية

طراً تغيير كبير ، فى الفترات الاخيرة ، على ظروف كفاح الطبقة العاملة فى سبيل الحصول على طلباتهم اليومية ، وفى سبيل ممارسة حقوقهم الديموقراطية ، وسلطاتهم ، لبناء الاشتراكية .

فالمهمة شاقة ، ويزيد من صعوبتها التجمع الهائل للسلطات الاقتصادية ، والسياسية ، فى الدولة الرأسمالية ، وعلاقاتها الدولية ، واتجاهها الى خلق سلطة طبقية قومية . وينطبق هذا على الظروف الحالية ، التى انعدم فيها توازن القوى ، وتارجح السلام . على ان هذا الموقف أدى الى أن يكتسب كل عمل ثورى للطبقة العمالية ، والقوى المعادية للاستعمار ، طابعاً عالمياً ، وان يحشد أكبر مجموعة منسقة من القوى فى العالم . يضاف الى ذلك ازدياد ما يسمى « بالرشوة الاقتصادية » لبعض قطاعات الطبقة العمالية ، فى أعظم البلاد الرأسمالية تقدماً . وأدى ذلك الى ظهور الانتهازية بين طبقات العمال ، وحال دون وحدة الطبقة العمالية ، وأخر وعينها ، ونضامنها ، فى الكفاح فى سبيل الاشتراكية . وأتيحت الفرص للدوائر الحاكمة لكى تقوى من أشكال البورجوازية - الديموقراطية للدولة ، ومن التقدم الاجتماعى - لوقت محدود - لتجول الكفاح الطبقي الى هذا المجرى الوهمى . الذى خلقتة بدعوة الاصلاح الاجتماعى .

ويزيد هذا المنهاج من حدة المتناقضات ، والكفاح المذهبى ، بين الطبقة العمالية ذاتها ، ويطيح بوحدتها ، ويضعف من قواها الثورية .

وبالرغم من كل هذه الصعاب التى تلقاها طبقات العمال المكافحة فى سبيل الاشتراكية ، فقد تغير ميزان القوى الاشتراكية فى العالم لصالح الاشتراكية . اذ لعبت ثورة اكتوبر ، والثورات الاشتراكية فى يوغوسلافيا ، وفى الصين ، والتغيرات السياسية والاجتماعية فى العالم . . لعبت دورا أساسيا فى التحول الثورى ، لا فى البلاد التى حدثت فيها هذه التغيرات ، بل فى العالم اجمع ، حتى العالم الرأسمالى نفسه يتغير تحت تأثير انتشار الاشتراكية ، ولم يعد باستطاعة الرأسمالية أن تحاصر الاشتراكية وتعزلها عن العالم . وحصلت طبقة العمال فى كثير من الدول الرأسمالية ، وبخاصة فى أوروبا الغربية ، وأمريكا ، على كثير من الحقوق السياسية والاجتماعية ، كنتيجة لكفاحها الذاتى ، وبتأثير الانتصار الثورى الذى حققته الاشتراكية فى بلاد أخرى كثيرة . . كل هذا التقدم الاجتماعى جاء نتيجة انتصار ثورات اشتراكية متعددة ، كما أن كثيرا من التغيرات الثورية التى حدثت ، أو التى تحدث الآن ، فى بعض البلاد ، إنما تؤدى الى تغيرات ، واصلاحات اجتماعية فى بلاد أخرى ، ويرتبط بعضها ببعض ، وتكون منهاجا واحدا للتحول الثورى ، الاشتراكى للعالم .

وعلى ذلك فإن الدور الاجتماعى ، والسياسى ، للطبقة العمالية ، وتأثيرها فى تقدم المجتمع ، قد نما كثيرا فى كل انحاء العالم . وفى كل يوم تكسب فكرة الاشتراكية مزيدا من تأييد قطاعات جديدة بين الشعوب ، وتزداد فرص الحركة العمالية لتكوين اتحادات سياسية ، مع بعض قطاعات الشعب ، ومع الحركات التقدمية الأخرى .

وزاد تزعزع الرأسمالية ، ونظامها السياسى ، فى هذه الظروف ، عن أى وقت مضى ، وأصبحت أكثر قابلية للانزلاق ، والعطب ، أمام

الضغط ، والنفوذ ، الاجتماعيين ، للكتل العمالية ، والديموقراطية
للشعوب .

ومن الجلي أن مستوى التقدم الذى بلغه المجتمع اليوم ، يهيئ
الظروف الاجتماعية ، والسياسية ، والاقتصادية ، اللازمة لتحقيق
نصر أكبر للحركة الاشتراكية . كما يهيئ تعدد هذه الظروف ،
الامكانيات لاتباع طرق مختلفة ، واتخاذ أشكال متباينة فى الكفاح
فى سبيل الاشتراكية .

ظروف ، وأشكال الكفاح العمالى فى سبيل الاشتراكية

أدى الزحف الانسانى العظيم فى هذا العصر نحو الاشتراكية ،
الى أن تصبح الاشتراكية تمرينا يوميا ، يمارسه آلاف الملايين من
الناس ، فازدادت خصوبته ، اذ تظهر من وقت الى آخر ، أشكال
جديدة ، تتقدم بالبناء الاشتراكى خطوات ، كذلك الحال فى كفاح
الطبقة العمالية ، والقوى الاشتراكية ، للتأثير على حركات المجتمع
فى البلاد الرأسمالية .

وكان نشاط العمال وضغطهم فى البلاد الرأسمالية ، حافزا الى أن
تلجأ بعض هذه البلاد الى سياسة التأميم - الى حد ما - والى اخضاع
الانتاج لرقابة الدول ، بصور مختلفة . ومن الواضح ان هذه
الاجراءات تضعف من العلاقات الاجتماعية القائمة فى ظل الرأسمالية،
ولكنها لا تغيرها . على أن كل هذه الظواهر تعجل بانضاج مسألة
الملكية الاشتراكية لوسائل الانتاج ، فى أحد أشكالها ، وكذلك
مسألة سلطة الدولة فى مجموعها .

فمن الظواهر الجديدة بالاهتمام كفاح الطبقة العمالية لتأميم

الصناعات ، واشتراك العمال فى ادارة الصناعات المؤممة ،
واشتراكهم فى الرقابة على ادارة الانتاج الخاص . ويزعزع هذا
الكفاح الواعى الشديد ، من العلاقات الاجتماعية ، والاقتصادية ،
الرأسمالية . ويقلل من دور البيروقراطية ، كما يكشف عن حقيقة
ما يسمونه بالديموقراطية الاقتصادية ، وقوة الاوضاع السياسية ،
والاجتماعية للطبقة العمالية .

كفاح متصل

لايعنى امكان التحول الى الاشتراكية بطريق سلمى ، ان تتخلى
الطبقة العاملة عن الوسائل الثورية للكفاح فى سبيل تحقيق
الاشتراكية ، اذا دعت الى ذلك المتناقضات الداخلية وغيرها من
العوامل ، وبخاصة سياسة الدوائر الحاكمة الرجعية . ولو خضعت
الحركة العمالية لمثل هذه الآراء الانتهازية ، فانها تكون بذلك قد
تخلت عن دورها الاجتماعى ، بل عن كل الانتصارات التى حققتها
الثورات الاشتراكية ، والتى أتاح لها أن تستخدم بنجاح الطرق
البرلمانية وغيرها من سبل الكفاح ، لتفوز بدور قيادى فى المجتمع .
ولا شك ان الطبقة العاملة ستقوم فى المستقبل ، كطبقة ثورية ،
باستعمال قوتها الثورية الضاربة ، لتحطيم قيود الرأسمالية ،
والاستعمار ، وأى ضغط آخر ، وبخاصة اذا استعملت الدوائر
الرجعية الحاكمة ، العنف لوقف الزحف التاريخى للطبقة العاملة ،
والقوى التقدمية ، لتسلم مقاليد السلطة . على انه من الجلى ان
الماركسيين لا يستطيعون السماح لآى شكل خاص ، أو طريقة
للكفاح أن تنقلب الى مبدأ ، أو عقيدة ، تحول دون تطبيق تلك
الاشكال من الاعمال السياسية ، التى تتلاءم فى وقت ، ومكان ،
معينين ، مع ظروف كفاح ، وحياة ، وعقيدة الطبقة العاملة ، والقوى
التقدمية الاجتماعية بصفة عامة .

ويدل تطور الكفاح فى سبيل الاشتراكية - وهو خصب وتعليمى رغم قصر أجله - على ان الطرق المؤدية الى السلطة والى الاشتراكية، تختلف . ويبين ان هذه الطرق لا تختلف من بلد الى آخر، فحسب ، بل انها تختلف باختلاف الوقت، وفقا للميزان العام للقوى التقدمية فى العالم، والظروف الاجتماعية العامة، وحصيلة التاريخ، والتقاليد السياسية ، فى كل بلد على حده ، وكذلك وفقا لقوة الاوضاع الاقتصادية ، والاجتماعية للطبقة العمالية ، وعقائدها .

على انه لا يمكن للكفاح فى سبيل الاشتراكية فى أى بلد ، أن ينعزل ، وينفصل عن تقدم الاشتراكية العالمية . فان التجارب التى تحققها القوى الاشتراكية فى بلد ما ، تصبح تجارب للقوى الاشتراكية فى كل البلاد . ونجاح الاشتراكية فى العالم بصفة عامة ، يقوى القوى الاشتراكية فى كل بلد على حدة ، ويسهل له طريق النجاح الخاص به .

وخلاصة القول ، ان الخصائص الرئيسية للتقدم الاشتراكى فى العالم ، والكفاح المعاصر فى سبيل الاشتراكية ، هى خصائص متصلة ، مترابطة الاجزاء ، تتكامل اشكالها فى سبيل تقدم العلاقات الاشتراكية ، وتحريرها من ظواهر البيروقراطية .

بعض تجارب التقدم الاشتراكى فى الاتحاد السوفيتى والبلاد الاشتراكية الاخرى

يؤثر قيام بلاد اشتراكية ، وتقدم العلاقات الاجتماعية فيها ، على حركة المجتمع ، تأثيرا ملموسا ، كما يؤثر فى تقدم العلاقات الدولية نحو المساواة بين الشعوب ، وانتشار فكرة السلام بينها ، وتقدم الاشتراكية ، وتوطيد دعائمها فى العالم .

وأصبحت الاشتراكية اليوم - بفضل نجاح تجربتها - تقوم على أرض صلبة ، تستهدفها الأمم للنهوض بمجتمعاتها ، ومحاربة الفوضى .

وقتل تجربة الاشتراكية في الاتحاد السوفييتي ، انتصارا للاشتراكية الدولية . فقد كان الاتحاد السوفييتي في فترة ما بين الحربين العالميتين ، البلد الأول والوحيد ، الذي تولت فيه القوى الاشتراكية الحكم ، والذي تقدمت فيه العلاقات الاشتراكية . ولذلك كانت الحركة العمالية الثورية في البلاد الأخرى ، وحركات التحرير في المستعمرات ، تتطلع إلى الاتحاد السوفييتي كنموذج لتصرفاتها . وكان قيامه في فترة ما بين الحربين العالميتين . هو الدعامة التي تستمد منها كل الحركات الاشتراكية ، والتقدمية في العالم قوتها . كما استلهمت الحركة الثورية العمالية في يوغوسلافيا ، وحقا قويا من ثورة أكتوبر ، ومن البناء الاشتراكي في الاتحاد السوفييتي .

وقام بناء العلاقات الاشتراكية في الاتحاد السوفييتي وسط ظروف جد عسيرة ، وعقبات جسام ، إذ كان يسود تلك البلاد الشاسعة ، التخلف الشديد ، والخراب الذي خلفته الحروب ، وما كادت تنهض للبناء ، حتى تأمرت دوائر البورجوازية الاستعمارية ، والرجعية ، في وقت كان الاستعمار في عنفوان قوته .

وقد حقق الاتحاد السوفييتي نتائج باهرة في فترة ما بين الحربين ، بفضل تضحيات الطبقة العمالية ، فأنشئت قواعد صناعية قوية ، وارتفع المستوى الفني للعمال ، ونشأت طبقة مثقفة حملت مشعل الاشتراكية .

وكانت هذه النهضة هي الأساس الذي مكن الاتحاد السوفييتي

— بالتحالف مع الدول الأخرى المناهضة للهتلرية وأنصارها — من هزيمة كتلة الدول الفاشية خلال الحرب العالمية الثانية ، وكان ذلك عملا مجيدا ، حاسما ، فى تقدم الانسانية فى هذا العصر ، وكانت الظروف السابقة داعية لان تضطلع القوى الزعامية فى المجتمع ، وهى الحزب الشيوعى ، والدولة السوفيتية بالدور التنظيمى ، فى الحياة الاقتصادية أولا ، ثم فى كل حياة المجتمع • وأدى ذلك الى تركيز كبير للسلطة فى أيدي أجهزة الدولة • وبدأت اتجاهات بيروقراطية الدولة ، والاختفاء ، والتشويه ، والمتناقضات ••

بدأ كل هذا يساير تركيز القوة فى أيدي أجهزة الدولة • وأدى ذلك — فى المدى البعيد — الى توطيد حكم الفرد ، وبالتالى « عبادة الفرد » ، ثم المحاولات لتسويقها نظريا ، ومذهبيا •

ونجح الحزب الشيوعى للاتحاد السوفيتى ، والطبقة العاملة السوفيتية ، فى عصر ستالين ، فى المحافظة على النتائج التى حققتها ثورة أكتوبر ، وانماؤها ، بالاستمرار والتوسع فى التصنيع ، ورفع المستوى الثقافى ، والفنى العام للبلاد ، والمحافظة على أن يكون الاتحاد السوفيتى سندا لكل الحركات الاشتراكية ، والتقدمية ، ومعارضة الضغط المستمر لقوى الرأسمالية ، والاستعمارية •

ولكن ستالين — لأسباب شخصية وموضوعية — لم يحارب اتجاهات البيروقراطية الحكومية ، التى تفاقمت كنتيجة لتركيز السلطات الى حد كبير فى أيدي أجهزة الدولة ، وادماج أجهزة الحزب والدولة ، وغير ذلك من أنواع المركزية الأخرى •• وأكثر من ذلك أنه أصبح — هو نفسه — الزعيم السياسى ، والمذهبى لهذه السياسة •

وكانت هذه الخطوط هي أساس مراجعة مغرضة لبعض أسس الماركسية - اللينينية العلمية . وجرت هذه المراجعة أولا في مجال نظرية الدولة والحزب ، ثم في مجالات الفلسفة ، والاقتصاد السياسي ، والعلوم الاجتماعية ، بصفة عامة . وهكذا استبدلت النظرية الماركسية اللينينية عن دكتاتورية العمال على الدولة ، بنظرية ستالين عن الدولة ، فلم تنسحب أجهزة الدولة ، بل بقيت ، وظلت تنمو ، وتتوطد في كل ميادين الحياة الاجتماعية . وتطبيقا لهذه النظرية يعزى دور - مغالى فيه - لأجهزة الدولة في بناء الاشتراكية ، وهو دور سوف يؤدي عاجلا ، أو آجلا ، الى غل العوامل الاجتماعية ، والاقتصادية ، واعاقة تقدمها .

وظهرت في الافق الدولي - عقب الحرب العالمية الثانية - ظواهر من هذا القبيل ، وصيغت السياسة الخارجية للاتحاد السوفيتي ، في بعض تصرفاتها ، وعلاقاتها مع الدول الاشتراكية . وظهر ذلك بشكل واضح في تصرفات ستالين ضد يوغوسلافيا ، حيث وضعت أهداف السيطرة ، فوق المصالح الحقيقية للاشتراكية .

وقاوم شيوعيو يوغوسلافيا ، وأهلها ، هذا الضغط ، وكافحوا في سبيل استقلال بلادهم ، ولم يكن هذا الكفاح يستهدف ممارسة حقهم في حرية التقدم بالاشتراكية ، فحسب ، بل كانوا يساهمون في الكفاح العام ، الذي لا غناء عنه ، ضد بيروقراطية الدولة ، ومطامع السيطرة ، في العلاقات بين الشعوب التي سارت في طريق الاشتراكية ، وكانت مقاومتهم اشتراكية ، تقدمية ، ولذلك ساهمت في تقدم الاشتراكية في العالم .

كل هذه الظواهر ، ومثيلاتها من الاخطاء ، أضرت بالاشتراكية

العالمية ، وبالبناء الاشتراكي في الاتحاد السوفيتي ، وبخاصة لان بعضها قد نقل ، وأعيد في بعض البلاد الاشتراكية الاخرى . ولكنها ، رغم ذلك ، لم تستطع اعاقا التقدم الاشتراكي في الاتحاد السوفيتي لان القوى الاشتراكية في أول بلد اشتراكي ، كانت قد نمت ، وقويت الى حد مكنها من النفاذ خلال حواجز البيروقراطية ، وعبادة الشخصية . وكان ذلك هو السبب في بداية القضاء تدريجيا على تلك الظواهر السلبية التي أشرنا اليها ، بعد وفاة ستالين بوقت قصير ، وعقب المؤتمر العشرين للحزب الشيوعي السوفيتي .

وفي اعتقادنا انه لا بد من نقد النظرية ، والتطبيق ، اللذان يستهدفان الابقاء على بعض اشكال فترة الانتقال في البناء الاشتراكي ، وسلب العمال ، وأفراد الشعب ، من ممارسة حقوقهم الاشتراكية . مثل هذه الاتجاهات يجب أن تنقد ، وان يقضى عليها . فان قادة الاشتراكية يواجهون في كل يوم مزيدا من الحاجة لحل تلك المشاكل التي تتعلق بمصالح العمال الاكثر حيوية ، وهذه المشاكل هي : اشكال وطرق الادارة الاقتصادية ، ودمقرطة المصالح الادارية المركزية ، والحد منها تدريجيا ، لاشراك المنتجين المباشرين في ادارة وسائل الانتاج ، والاقتصاد ، وتعميم نظام الحكومة الذاتية الاجتماعية ، والارتقاء بالنظام الاشتراكي للتوزيع ، طبقا للنظام الاشتراكي القائل « كل حسب قابليته ، وكل وفقا لعمله » ، والعمل على رفع مستوى الحياة ، والنهوض بأشكال ، وطرق الديمقراطية الاشتراكية في كل مجالات الحياة الاجتماعية ، وتعزيز الحقوق الديمقراطية ، والالتزامات الديمقراطية الاجتماعية لكل مواطن ، وغير ذلك من المسائل المماثلة . ولا يمكن لكل البلاد الاشتراكية أن تنهج نفس الطريق في حل هذه

المشاكل ، وتحقيق المهام المتعلقة بتقدم العلاقات الاشتراكية . بل أن الطريق الى ذلك يتوقف على ظروف كل بلد ، وعلى علاقات القوى الطبقية ، وعلى مستوى الاقتصاد فى المرحلة السابقة للاشتراكية ، وعلى البناء السياسى ، والتقاليد ، والوعى الاجتماعى للشعب . ولكن وحدة هذه المشاكل ، تجعل منها واجبا يقع عبثه على الاشتراكية الدولية ، وبخاصة على الاحزاب الشيوعية ، والقوى الاشتراكية بصفة عامة ، سواء أكانت فى الحكم ، أو كان لها تأثير حيوى على التقدم الاشتراكى . وحل هذه المشاكل ، هو أول مرحلة للقضاء على متناقضات فترة الانتقال من الرأسمالية الى الاشتراكية ، وتأمين تقدم كل نواحي البناء الاشتراكى . وقد يرتكب الشيوعيون أخطاء عند ممارستهم لهذا المنهاج ، ولكن هذه الأخطاء ليست جسيمة ، ولا صعبة الحل ، مثل الأخطاء التى تنتج من الجمود ، والاحتفاظ ببقايا الماضى .

الاحتكار المذهبى

من أخطر الظواهر التى تعوق التقدم الاشتراكى ، الاتجاه الى الاحتكار المذهبى ، والسيطرة السياسية ، فهى تفتح الباب أمام الانتهازين ، والمراجعين الرجعيين ، ومن واجب الحركة العمالية - وبخاصة فى البلاد الشيوعية - أن يحاربوا هذا الاتجاه سواء فى مجال النظريات ، أو التطبيق ، من أجل المساواة فى العلاقات . وينبغى أن يبدأوا بالمبدأ القائل أن قيم المذهب وطبيعته التقدمية ، أو أشكال التقدم الاشتراكى ، إنما تتوقف على القيمة الحيوية لذلك المذهب فى التطبيق .

وأي مظهر للاحتكار المذهبى يعرقل التقدم الاشتراكى الحر فى

البلاد الاشتراكية ، هو بمثابة « فرملة » توقف تقدم الاشتراكية العالمية بصفة عامة . ولهذا السبب ، فان عصابة الشيوعيين اليوغوسلافيين تقدر انه ليس هناك من سبيل الى حل مشاكل الكفاح المشتركة في سبيل السلام ، ومشاكل الكفاح في سبيل الاشتراكية ، وتقدمها ، الا التعاون الدولي الذي يوحد الجهود على اوسع نطاق لحل المشاكل المشتركة .

ومن مصلحة التقدم الاشتراكي ان تقوم علاقات اشتراكية ديموقراطية حرة بين احزاب البلاد الاشتراكية . وقد يتطلب الكفاح في سبيل انتصار الاشتراكية ، ان تكون الطبقة العاملة في بلد او آخر ، حاملة لواء هذا الكفاح لبعض الوقت ، او انها تملك قوة مادية اكبر ، ولكن ذلك لا يخولها حق الاحتكار في الحركة العاملة ، وعلى الخصوص ، الاحتكار في المجال المذهبي . وقد دلت التجربة السابقة على ان التعاون في الحركة العاملة ، لا يصبح ممكنا الا بين الاطراف المتساوية في الحقوق .

ومن السخف القول بان شكل التقدم الاشتراكي في بلد واحد هو الشكل الصحيح الوحيد ، بل ان ذلك يعوق التحول الاشتراكي للعالم . فان الاهداف العامة للاشتراكية ، واحدة للجميع ، ولكن الاشكال التي يتقدم بها المجتمع نحو هذه الاهداف تختلف ، وينبغي لها ان تختلف ، وفقا لظروف كل بلد في هذا العالم . ويجب ان تكون المبادئ الاساسية للعلاقات بين البلاد الاشتراكية ، والحركات الاشتراكية هي حرية التقدم الاشتراكي الداخلي ، وتجنب أي محاولة لفرض أشكال معينة على الآخرين ، وعدم التدخل في الحياة الداخلية ، والتقدم الداخلي للحركات الاخرى ، وكذلك التبادل الحر المتكافئ ، للتجارب ، والافكار الاشتراكية .

ومن التعقيد وصف الشرح العلمى للتقدم الاشتراكى المعاصر ،
وتباين الاشكال فى المنهاج الاشتراكى ، بانه « ظاهرة مذهبية
جديدة » أو مولد « الشيوعية الاهلية » فلا وجود لمثل هذه الظواهر
الا فى رؤوس الجامدين ، أو انها ادعاءات تجرى على ألسنة ممثلى
البورجوازية بغية التضليل المذهبى ، واشاعة التشويش فى الحركة
العمالية . ولا ينبغى ان تمنع مثل هذه النوايا من توجيه الطبقة
العاملة الى مشاكل بلادهم ، وظروفها . .

مر احل التأميم الاشتراكي

من يحل محل الرأسمالي

عند ما بدىء بالتأميم الاشتراكي لموارد الانتاج ، عرض سؤال رئيسي هو : من الذى ينبغي أن يدير هذه الموارد ؟ أو بمعنى آخر : من الذى ينبغي أن يحل محل الرأسمالي فى المؤسسة؟ وما زال هذا السؤال معروضا حتى اليوم فى التطبيق الاشتراكي المباشر .

وأجابت يوغوسلافيا على هذا السؤال ، أجابة فريدة، نرى آثارها اليوم .

فقد اجتازت النهضة الاقتصادية اليوغوسلافية بعد الحرب مرحلتين: مرحلة الاشراف الادارى على الاقتصادى ، ثم مرحلة الادارة العمالية . ودامت الاولى منذ نهاية الحرب الى سنة ١٩٥٠ عند ما صدر القانون الاساسى لادارة « المؤسسات الاقتصادية للدولة » والشركات الاقتصادية الكبيرة بواسطة العمال» وهذه المرحلة مستمرة الى الآن .

المرحلة الاولى

كان الاشراف الادارى على الاقتصاد فى يوغوسلافيا هو الطريقة الوحيدة الممكنة بعد الحرب ، لانها كانت السبيل لتعبئة القوى المنتجة للبلاد ، بعد أن شلتها الحرب .

واقضى هذا النظام العوامل التالية :

- ان تطبيق سياسة تأمين كل مؤسسات الصناعة ، والمباني ،
والتجارة كان يتطلب فى المرحلة الاولى ، اعطاء المؤسسات شكلا
حكوميا ، وبخاصة فى الادارة .

- ان انحطاط القوى المنتجة فى البلاد ، وعدم المساواة الكبير فى
المناطق المختلفة ، والخراب الذى جرتة الحرب ، كل هذا كان يتطلب ،
فى الاوائل ، تدخلا حاسما من قبل الحكومة فى ميدان الصناعة ،
وبخاصة التوزيع والتصنيع ، وتقوية الدفاع الوطنى ، وكان لا بد
من التعجيل بتجنيد الموارد الرئيسية ، والقوى المنتجة فى البلاد .

- لم يكن وعى العمال ، وتنظيمهم قد وصلا بعد حدا كافيا
يسمح بتمكينهم من الادارة الذاتية للمؤسسات أو الحكم الذاتى فى
الجماعات المحلية .

وهكذا خلقت مرحلة الادارة الحكومية للاقتصاد الظروف المادية
الاولية للانتقال الى نظام اقتصادى جديد . وكان طابع تلك المرحلة
هو تنظيم كل الحياة الاقتصادية للبلاد مباشرة ، وتفصيلا ببرنامج
تخطيطى رئيسى ، ما عدا الزراعة ، والمهن التى لم يطبق عليها
المشروع بحذافيره .

وكان البرنامج يحدد الكميات التى ستنتج ، والكميات التى
ستصدر ، والتى ستورد . كما يحدد نسب التوزيع ، أى حصة
الاستهلاك الفردى ، وحاجة الانتاج منها ، بل كان يحدد نوع الانتاج
ونفقاته .

كانت الأجهزة الحكومية ترسم لكل المؤسسات البرامج التي يجب أن تنفذها . . برنامج الانتاج ، وجدول مبيعات المنتجات الجاهزة ، وبيان المواد الخام ، وبيان استخدام الأيدي العاملة وجدول بالاسعار، وبرنامج أعمال الاستثمار .

وكان يوضع برنامج للقطاع الخاص للزراعة ينظم توزيع الثمار ، وبيع المنتجات الزراعية الرئيسية اجباريا ، للدولة .

وكانت الادارة الاقتصادية للمؤسسات جزء من ميزانية الدولة التي كانت تعوض أرباح المؤسسات .

وكان توزيع كل الانتاج الصناعي المخصص للاستهلاك الجارى ، وكذلك المنتجات الغذائية الضرورية ، يتم وفقا لنظام بطاقات التموين، بأسعار محدودة ، ولم يكن يباع فى السوق الحر الا القليل ، وبأسعار باهظة .

المرحلة الثانية

وفى المرحلة الثانية التى بدأت منذ سنة ١٩٥٠ ، أدخل نظام اقتصادى جديد ، طابعه الاساسى حل مركزية الإدارة الاقتصادية ودمقرطتها ، وإدارة المؤسسات بواسطة المنتجين أنفسهم ، وتقوية الحكم الذاتى فى الجماعات المحلية ، والتوسع فى حرية تطبيق القوانين الاقتصادية ، والنشاط الاقتصادى .

ومهد لهذا القانون الذى صدر فى ٢٧ يونيو سنة ١٩٥٠ ، بإعطاء إدارة المؤسسات الاقتصادية للعمال ، فكان أول فتح فى التاريخ للإدارة الاشتراكية لوسائل الانتاج بواسطة المنتجين المباشرين .

ووفقا لأحكام هذا القانون ، نقلت مهام الإدارة ، التي كانت تقوم بها من قبل الإدارة الحكومية ، ومدير المؤسسة ، إلى الأجهزة التي تنتجها الإدارة العمالية المستقلة ، أى مجالس العمال ، ولجان الإدارة . ويحتفظ مدير المؤسسة بمهام وظيفته كمدير مباشر للإشراف على سير الانتاج ، وهو مسؤول عن ذلك أمام مجلس العمال ولجنة الإدارة . وعلى ذلك لم يضع القانون المذكور إلا المبادئ الأساسية للإدارة العمالية الذاتية ، وكان لا بد لتطبيقها العمل من عامين أو ثلاثة أعوام من الوضع ، والضبط ، مع اجراء بعض تعديلات ، واضافات ، بحيث يمكن اعتبار عامى ١٩٥١ و ١٩٥٢ كفترة انتقال من الإدارة الحكومية للاقتصاد الى النظام الحالى .

الغاء الوزارات

وفي النصف الاول من سنة ١٩٥٠ ألغيت الوزارات ، وشكلت مجالس فى المجتمعات . ونقل الى هذه المجالس جانب من مهام التخطيط الذى كان ينفذه من قبل المكتب المركزى للتخطيط ، ونقل عدد كبير من المؤسسات التي كانت تديرها حتى الآن الأجهزة الاتحادية للحكومة الاتحادية ، إلى الأجهزة المحلية . وكانت المهمة الأساسية لهذه المجالس هى تحليل عملية تنفيذ البرنامج ، وطرح المشاكل المختلفة ، وتقديم المشورة الفنية . ثم ألغيت فى سنة ١٩٥٢ ، وشكلت بدلها سكرتاريات وإدارات ، وهى أجهزة ليست لها أصوات المداولة .

المجلس النيابى هو الأصل

وفى سنة ١٩٥٣ اتخذت خطوة أخرى نحو تقوية الأجهزة التي تمثل السلطة ، فأنشئ مجلس الأمة الاتحادى وتولى هو اصدار التشريعات



الرئيس تيتو بين العمال . . عند زيارته لبعض المصانع

والاقتراع عليها . وتتفرع منه الآن غرفة تمثيلية أخرى ، هي مجلس المنتجين ، الذى ينتخب نوابه بواسطة المنتجين المباشرين فى حين يتولى كل المواطنين انتخاب نواب مجلس الامة الاتحادى .

وفى سنة ١٩٥١ صدر قانون للادارة المخططة للاقتصاد القومى ، ويقضى بأن يتبع التقدم الاقتصادى الاتجاه الذى يحدده البرنامج الاشتراكى الاتحادى ، وتندمج فيه البرامج الاجتماعية للاجهزة الصغرى . وتضع المنظمات الاقتصادية برامجها مستقلة ، مع حساب النسب الاساسية والعناصر التى تضمنتها البرامج الاشتراكية ، والتى تضعها أجهزة نيابية . وهذه النسب الاساسية تمثل الالتزامات العامة للمؤسسات نحو المجتمع .

صورة واضحة للنظام الاقتصادى الحالى

ومنذ سنة ١٩٥٤ ، دخل النظام الاقتصادى فى مرحلة عالية ، واصبح - تركيبه - أى عملياته تدار على الصورة التالية باختصار :

تدير المؤسسات الاجهزة التى ينتخبها المنتجون ، وهى : مجالس العمال ، ولجان الادارة . ويسير العمل فى المؤسسات بحرية ذاتية ، فلا تنقيد فى نشاطها الا بالاحكام العامة للقانون والبرامج الاشتراكية السنوية . وليست المؤسسات ملوكا للجماعات التى تعمل فيها ، ولكنها وديعة عندهم ، ليديروا انتاجها . وتوزع الارباح الصافية للمؤسسة - أى بعد خصم مصاريف الانتاج بما فيها المرتبات - بين الاتحاد ، والجماعة (الكوميون) والمؤسسة ، وعمالها وموظفيها ، وفقا لاحكام القانون .

ويقسم جانب الارباح الخاص بالمؤسسة الى جزئين ، جزء يقسم بين

العمال والموظفين ، ويضاف الى مرتباتهم بنسب تتفق ومحصول عملهم ،
وبجزء يذهب الى الابواب المختلفة للمؤسسة ، كباب الاستثمار ، أو
الحصص ، أو الاحتياطي ، أو الحاجات الاجتماعية ، أو بناء المساكن . .
الخ .

وتنظم المؤسسة الانتاج بحرية تامة وتحديد نوعه ، ودرجته ،
وتتنافس بحرية في الاسواق الداخلية والخارجية وترتبط - بحرية -
بعلاقات عمل مع المؤسسات الأخرى .

وفي استطاعة المؤسسات أن تشترك بحرية في غرف الصناعة
والتجارة ، بقصد التعاون ، وتحسين الانتاج ، واقامة خدمات مشتركة
مثل المعامل والمعاهد . . الخ .

وخطا النظام خطوة هامة الى الامام بانشاء مجالس المنتجين التي
تنتخب وفقا للقانون الدستوري ، وقانون اللجان الشعبية ، الصادر
في ١٢ يونيو سنة ١٩٥٢ . ويسمح هذا القانون للمنتجين المباشرين
بتكوين أجهزتهم الاقليمية ، وبتقرير توزيع الايراد ، والاشتراك في
تنظيم المسائل المتعلقة بالسياسة الاقتصادية والحياة الاقتصادية
للجماعة .

وتعتبر مجالس المنتجين جزءا لا يتجزأ من الاجهزة النيابية لجماعات
الشعب ، والجمهوريات الاتحادية ، والاتحاد .

والغرض الاول من كل هذه الاجراءات هو تحديد حقوق وواجبات
المؤسسات بدقة ، وان تتيح لها الفرص المتكافئة للعمل بنجاح ،
وبذلك تكتسب اداراتها استقرارا ، كما تهدف هذه الاجراءات أيضا
الى تحديد واجبات الرقابة الاشتراكية وميدان عملها ، ووضع

المؤسسات فى ظروف تبرز معها المنافسة فى السوق ، ومبادرة العمال فى الانتاج .

ولا يزعم أحد أن هذا النظام أصبح نهائيا ، أو أنه وصل الى حد الكمال . ولكن التطبيق اليومى قد أثبت فعلا صحة أسسه ، وسلامة منطقته ، وهو ما زال عرضة للتحسين والانجاز . . على أن أساس كل هذا النظام ، وهو ادارة وسائل الانتاج بواسطة العمال ، قد أصبح وطيدا ، ولا غناء عنه ، فى يوغوسلافيا بحيث لا يستطيع انسان أن يعيش . وكان انشاء مجالس العمال هو الرد المستمد من التطبيق الحديث للاشتراكية على السؤال : من ينبغى أن يدير موارد الانتاج ، ومن ينبغى أن يحل محل الرأسمالى فى المؤسسات .

بعد سبعة أعوام

انقضت سبعة أعوام منذ أن سلمت المصانع اليوغوسلافية والمؤسسات الى المنتجين . وقد أملت هذا القرار التاريخى الحاجة لدمقرطة الاقتصاد ، ولتمكين العمال من النهوض بكفاياتهم الخاصة ، ومن المبادرة والاستهلاك ، بعد أن كانت الادارة المركزية للانتاج تقف عقبة فى سبيل ذلك .

وتحققت نتائج ايجابية كثيرة فى هذا السبيل خلال السبع سنين الماضية ، تبين كيف اجتازت الطبقات العمالية اليوغوسلافية بنجاح ، هذه التجربة فى ميدان البناء الاشتراكى الكبير . فقد كانت مجالس العمال مدرسة جبارة ، اشترك فيها ثلث العمال الموظفين ، أى أكثر من ٦٠٠٠ و ٦٠٠٠ عامل ، وكانت فترة التجربة شديدة الصعاب بالنسبة ليوغوسلافيا ، إذ كان عليها أن تكافح صعاب غير مذللة ، وبخاصة فى الميدان الاقتصادى . ورفع العمال العبء الاساسى ، وتحملوا الكثير

من العناية والتضحية ، لتحقيق تصنيع البلاد وتقدمها . . واليوم يمكن أن يقال بفخر أن عمل الطبقة العمالية فى الإدارة العمالية قد ساهم بأكبر قسط فى انقاذ يوغوسلافيا من صعايبها .

هذه هى الديموقراطية الحقيقية

عند ما أنكر هؤلاء المتغطرسون قيمة نظامنا للإدارة العمالية ، ووصفوه بالفوضى وما شابهها ، لم يكن بحاجة قط لإقامة الدليل النظرى ، على صحة هذا النظام ، وفاعليته الخارقة ، لأنه أثبت قيمته فى التطبيق . . وأثبت هذا التطبيق حيويته ، فان إدارة المنتجين لوسائل الإنتاج هو تحقيق للعلاقات الديموقراطية ، والاشتراكية الحقيقية فى ميدان الإنتاج .

أصدقوا القول عن يوغوسلافيا

ولم يخطر لليوغوسلافيين فرض نظامهم على أحد ، كما كان يذاع ، على أنه من واجبنا الدفاع عنه من هؤلاء الصمم العمى ، الذين يرفضون رؤية الحقيقة . وليس فى عزمنا أن ندخل فى مسابقة أو مناظرة عن أى الأنظمة أحسن ، وأكثر ديموقراطية ، لان الجماهير الساحقة من العمال فى كل بلد اشتراكى ، هى أحسن حكم على ذلك . وقد خلص عمالنا الى أن ادارتهم للمصانع والمؤسسات هو عمل عظيم ، يكسبهم أحسن طموح لتحقيق حياة أسعد ، وأكثر خيرا .

وما دامت طبقاتنا العمالية راضية عن مثل هذا النظام ، فأننى مقتنع - فى أعماقى - بأنها مستعدة فى كل وقت للدفاع عنه وعن نتائجه العظيمة ، حتى ولو بدماؤها ، ولذلك فمن العسير أن نفهم لماذا.

يهتم البعض خارج بلادنا بما اذا كان نظامنا للادارة العمالية ، هو نظام حسن أم لا ، ولماذا ينكرون عليه طابعه الاشتراكي ، وأسجل بهذه المناسبة أن بعض النقاد - خارج بلادنا - كثيرا ما يتصدون للحكم على الأشياء فيما اذا كانت اشتراكية أم لا ، بالرغم من أن كثيرا منهم ليست لهم الصفات اللازمة لتناول مثل هذه الاحكام .

وأعتقد أن الوقت قد حان لوضع حد لذلك ، وعلى كل بلد أن يهتم بشئونه أولا ، وأن يدع كل بلد يبنى الاشتراكية كما يعرفها ، وكما تسمح له ظروفه ، وبذلك يمكن للبلاد الاشتراكية أن ترتبط بعلاقات ودية .

وليس ما يسمونه « نقد الرفاق » الذي ينكر كل شيء بنائي في يوغوسلافيا ، هو الطريق لخلق الثقة والصداقة . بل ينبغي أن تقوم العلاقات الطيبة على الاخلاص ، والثقة ، ولا يمكن خداعنا بالكلمات التي لا تتفق مع التطبيق .

اننا نطلب أن يكتب ، ويقال عنا ، صدقا ، ولا تخفى الحقائق الايجابية ، وتستغل الأشياء السلبية ، وأظن أن هذا هو أغلى ما نطلبه من رفاقنا في البلاد الديمقراطية الشعبية ، والاشتراكية ، والبلاد الاخرى أيضا .

وما على هؤلاء الذين يتصدون للنظام الاشتراكي في يوغوسلافيا بالنقد الا أن يجيئوا الى المصانع اليوغوسلافية ، وأن يتحدثوا مع العمال ، ثم يحاولوا أن يفهموا أين تقع أسس الديمقراطية الحقيقية ، هل هي في اعطاء الحق الشرعي لكل رأسمالي ليستل عمل الآخرين ، ويشري هو ، أو حيث توضع وسائل الانتاج تحت تصرف المنتجين أنفسهم ، وتشترك الاغلبية الساحقة من الشعب في ادارة الاقتصاد ، وحكم كل حقل آخر في الحياة الاجتماعية .

لقد قضت ادارة المنتجين المباشرين للمصانع على البقية الباقية من نظام الادارة الاشتراكية المباشر فى الاقتصاد قد عجل بالقضاء على التناقض الاجتماعى فى العالم الحالى ، وهو التناقض بين المصالح العامة والخاصة ، والتناقض بين العمل الثقافى واليدوى . فقامت الوحدة بين العمل الانتاجى والعمل الذهنى فى الادارة . وبفضل مجالس العمال أصبح لا غناء عن العلاقات الاجتماعية الاشتراكية للطبقة العاملة .

وليس أدل على نجاح هذا النظام من النهضة الاقتصادية الكبيرة خلال السبعة أعوام الماضية . فقد بلغ متوسط الزيادة السنوية فى الانتاج الصناعى ١٢ فى المائة ، وزادت قيمة الدخل القومى خلال أربعة أعوام بنسبة ٥٧ فى المائة ، وزادت سلع الاستهلاك فى نفس المدة بنسبة ٨١ فى المائة ، وكذلك الحال فى شتى فروع الاقتصاد . وقد أثبتت التجربة على انه فى استطاعة الطبقة العاملة فى البلاد المتخلفة أن تحل بنجاح محل كلا من الرأسماليين ، وجهاز الدولة .

لقد أصبح من الضرورى أن يعطى المنتجون - العمال - حريات أكثر للتصرف فى أموالهم، اذ إنه أصبح من الضرورى لاضطراد التقدم وزيادة استقلال المؤسسة ، وأن يتحول نظام الاجور الى نظام الارباح .

كيف تحكم يوغوسلافيا

يقوم نظام الدولة في يوغوسلافيا على أساس مواد القانون الدستوري الصادر في سنة ١٩٥٣ ، وهو الذي هذب أكثر مواد الدستور الاول ، الذي وضع بعد الحرب مباشرة ، على ضوء التقدم السياسي والاجتماعي للبلاد .

وكل أجهزة سلطة الدولة في يوغوسلافيا ذات طابع مشترك ، ابتداء من مجلس الشعب الاتحادي (البرلمان) ومجالس الشعب في الست جمهوريات ، الى لجان الشعب في الاحياء والجماعات . فهي هيئات تمثيلية تتكون من مجلسين ، يتوليان تقرير كل الاشياء الهامة على أساس من المساواة ، فهناك مجلس يمثل فيه الشعب على أساس اقليمي ، ومجلس للمنتجين ، وهو نوع فريد من الهيئات التمثيلية لا يوجد الا في يوغوسلافيا ، ويعطى للطبقات العاملة دورا حاسما في حل المشاكل العامة ، وبخاصة الاقتصادية . ويقوم بالانتخاب لهذه الهيئة الاخيرة جماعات المنتجين ، في الصناعة ، والزراعة ، والتجارة ، والفنون ، والاعمال اليدوية . ويحدد عدد الممثلين في كل جماعة وفقا للحد الذي تشترك فيه الجماعة في خلق مجموع الانتاج الاشتراكي .

أعلى الهيئات التمثيلية ذات السيادة

أعلى هيئة تمثل سلطة الدولة للاتحاد ، وممثلة السيادة الشعبية ، هي (البرلمان) المجلس الاتحادي الشعبي . ويشمل اختصاصه

تعديل الدستور ، وانتخاب ، وعزل رئيس الجمهورية ، وأعضاء المجلس الاتحادى التنفيذى ، وقضاة المحكمة العليا، واصدار التشريعات العامة والاساسية ، واقامة المشروع الاتحادى الاقتصادى ، والميزانية، وتقرير سياسة البلد الداخلية والخارجية ، واعلان حالة الحرب ، وتقرير السلم ، والتصديق على المعاهدات الدولية الهامة .

ويصدر مجلس الشعب الاتحادى البيانات والقرارات فى المسائل الاخرى أيضا ، ذات المصلحة المشتركة ، ويصدر التوصيات الخاصة بعمل أجهزة الدولة ، والمؤسسات والشركات الاقتصادية المستقلة ذاتيا .

وينتخب مجلس الشعب الاتحادى لمدة أربعة أعوام ، ويتألف من مجلسين : المجلس الاتحادى وعدد أعضائه ٣٥٢ نائبا ، ومجلس المنتخبين وعدد أعضائه ٢٠٢ نائبا . ويقوم المواطنون بانتخاب أعضاء المجلس الاتحادى فى الدوائر الانتخابية على أساس الانتخاب العام ، المباشر ، المتساوى ، ويجرى الاقتراع سرا ، وينتخب نائب واحد لكل ٦٠.٠٠٠ مواطن ، وتقوم بانتخاب أعضاء المجلس الثانى بمجلس المنتخبين - الهيئات الانتخابية المؤلفة من أعضاء مجالس المنتخبين فى اللجان الشعبية ، من الدوائر الانتخابية الاقليمية .

ويباشر مجلس الشعب الاتحادى حقوقه عن طريق رئيس الجمهورية ، ورئيس المجلس الاتحادى التنفيذى ، الذى يراقب تنفيذ القوانين ، ويقدم مسودات التشريعات للجمعية ، ويحدد اتجاهات العمل للأجهزة الاتحادية للإدارة ، ويؤدى واجبات أخرى ، وفقا لاحكام الدستور .

الغاء مجلس الوزراء والوزارات

وقد ألغى مجلس الوزراء وحل محله المجلس التنفيذى الاتحادى ،

ومهمته الاشراف السياسى العام على الجهاز الادارى للدولة ، وأنشئت الى جانبه وحدات ادارية أخرى مستقلة أطلق عليها اسم « سكرتيرية الدولة » بدلا من الوزارة . . فيقال سكرتيرية الدولة للشئون الخارجية ، بدلا من وزارة الخارجية وهكذا .

ولاعضاء البرلمان حق استجواب أعضاء المجلس التنفيذى الاتحادى، كل فى ميادين اختصاصه ، كما أن من حق أعضاء جمعيات الناخبين استجواب النواب عن نشاطهم ، ويقضى القانون بأن يقدم النائب ، حسابا لناخبيه عن نشاطه ، وكذلك الحال مع أعضاء المجلس واللجان الأخرى ، ومن حق المواطنين ابطال تمثيل النواب لهم .

لجان الشعب

وثمة جهاز آخر هام هو لجان الشعب ، وينتخب أعضاؤها انتخابا مباشرا ، وتتفرع منها خمسة مجالس : الاقتصاد ، والمناخ العامة ، والتربية والتعليم ، والصحة والرعاية الاجتماعية ، والشئون الداخلية .

وتتمتع لجان الشعب بأوسع السلطات . وتتولى الاتفاق من الحصيلة المتجمعة لها على خدمات التعليم والصحة والتأمينات الاجتماعية ، وتشرف المجالس المتفرعة منها على نظافة كل حى ، وحدائقه ومواصلاته ، وهكذا يتولى الاهالى أمورهم بأنفسهم ، ويبلغ عدد لجان الشعب فى الاحياء ١٠٧ لجنة . وتتألف من مجلسين ، ولا يتقاضى الاعضاء أى أجر على عضويتهم لها ، ولكن لهم الحق فى صرف ما ينفقونه عن تأدية واجباتهم ، وتعويضهم عما يفقدوه من أرباح عملهم أثناء تأدية مثل هذا الواجب . ويوجد فى يوغوسلافيا الآن ١٤٧١ مجتمع ، منها ٥٦٣ مجتمع يتراوح سكان كل واحد من ٥٠٠٠

الى ١٠٠٠٠ ساكن . وهناك ١٠٧ أحياء ، يتراوح سكان بعضها بين ٢٠٠٠٠٠ر١٠٠٠٠ر٢٠٠٠ ساكن .

ويبلغ عدد المجالس البلدية فى يوغوسلافيا ١٤٧١ مجلس ، وعدد الامضاء فى المجالس المتفرعة منها كما يلى : مجالس الاقتصاد : ١٤٦٦٥ر١٤٦٦٥ ، مجالس السياسة الاجتماعية والصحية العامة ١٤٦٦٥ر١٤٦٦٥ ، مجالس التعليم ١٢٢٤٦ر١٢٢٤٦ ، مجالس الاسكان والاشغال المحلية ١٠٦ر٨٠٦ ، مجالس الادارة العامة ٩٧٥ر٩٧٥ ، مجالس علاقات العمل ٤١٠ر٢٠٤١٠ .

نظام الحكم الذاتى :

هو نتيجة التطورات الاجتماعية والسياسية العامة فى يوغوسلافيا ، وبخاصة منذ سنة ١٩٥٠ ، ويقوم على أسس الملكية الاشتراكية لوسائل الانتاج ، والحكم الذاتى للمنتجين فى ميدان الاقتصاد وتعميم نظام الادارة الاشتراكية فى كل نواحي الحياة .

والحكم الذاتى المحلى هو تأكيد وضمان لاجرايين هامين فى نظام الحكم ، وهى حل المركزية ، والتخلص من سيطرة الدولة المطلقة .

ولا تقتصر مظاهر الحكم الذاتى على لجان الشعب ، ومجالسها ، فهناك أيضا مجالس العمال التى تدير المصانع ، وهناك الحكم الذاتى للمؤسسات الاقتصادية المستقلة . الخ : وكل ذلك يهيىء الفرص الكافية لاشراف الاهالى على الاجهزة التنفيذية واشراكمهم فى ادارتها ، وتوجيه نشاطها ، والقضاء على المركزية والبيروقراطية ، فالمستشفى فى أحياء المدينة لا يخضع لرقابة وزارة الصحة ، وانما لرقابة لجنة الشعب فى الحى ، وأعضاء هذه اللجنة خاضعين لرقابة المواطنين المباشرة .

الإدارة في يد المنتجين بعهد تولى العمال ادارة المصانع أمثلة من التطبيق العملى لهذا النظام

رسم القانون الخاص بإدارة مؤسسات الدولة الاقتصادية بواسطة مجموعات العمال منذ سنة ١٩٥٠ ، أسس الحكم الذاتى للمنتجين المباشرين ، وقد قدر الرئيس تيتو أهمية هذا العمل ، فصرح بأن سن هذا القانون هو أهم حدث تاريخى قام به مجلس الشعب بعد تشريع القانون الخاص بتأمين وسائل الانتاج .

ومنذ ذلك الوقت اتبع فى يوغوسلافيا المبدأ القائل بأن مشاكل الاقتصاد الرئيسية يجب أن تعالج بواسطة المنتجين المباشرين أنفسهم الذين يحققون هذا المبدأ لا عن طريق مجالس العمال ، ومجالس الادارة للمؤسسات فقط ، بل عن طريق ممثليهم فى مجالس المنتجين فى كل أجهزة السلطة .

وقد جاء نشاط مجالس العمال ، ومجالس الادارة حالياً ، مؤيداً للمبررات السياسية والاقتصادية للأخذ بنظام الحكم الذاتى للعمال . فقد كشفت المجالس الاولى للعمال ، ومجالس الادارة عن اهتمام كبير بكل المشاكل الرئيسية لمؤسساتهم . ومن الطبيعى أنهم كانوا فى البداية أكثر توجيها الى المهام التى كانت الصق بالعمال وأقرب الى أفهامهم . وكان من دواعى الفخر ما أبدوه من محاولات لزيادة الانتاج ، وزيادة القوى الانتاجية والنهوض بالتنظيم ، ورفع مستوى العمل ،

• ومستوى المعيشة للعمال •

وبفضل اهتمام العمال الحيوى بالحكم الذاتى ، ونقول بفضل ذلك مرة أخرى ، أخذت مجالس العمال توسع باستمرار ، بأمن عام الى آخر ميدان أعمالها ، وتتغلغل باضطراب فى أعقد مشاكل المؤسسات ، وتحسن باستمرار فى طرق أعمالها ، وتكافح فى سبيل جمع أوسع قطاعات للعمال لحل كل المشاكل ، حتى أصعبها تعقيدا •

وتدل مضابط الدورات السابقة على أن أجهزة الحكم الذاتى للعمال كانت نشيطة جدا فى العام الماضى • وقد استرعت الأسئلة المتعلقة بمشروعات المؤسسات ، وبيانات حساباتها ، اهتمام ٩٨ ٪ من أعضاء مجالس العمال أثناء اجتماعاتهم ، وتركز اهتمام كل المؤسسات فى جداول الأجور والمرتبات ، ونشاط مجالس الإدارة ، وتكاليف الانتاج ، وكميات العمل ، وخواص وتصميم السلع • ولوحظ أن حوالى ٨٠ ٪ من مجالس العمال قد عالج فى دوراتهم (اجتماعاتهم) علاقات العمل ، والنظام ، وتوزيع الأرباح ، وعالج ٦٣ ٪ منهم مسائل التأمين الاجتماعى والصحة • وأهتم أكثر من ثلثى مجالس العمال بالأسئلة الخاصة بتدريب الموظفين ، بينما اهتم ٤٥ ٪ منهم فقط فى هذه الاجتماعات بمشاكل الجماعات فى الاحياء التى يقيمون فيها •

وبلغ عدد أعضاء مجالس الإدارة فى سنة ١٩٥٥ ٤٦٢ و٤٥٠ بنسبة ١٠٠ ٪ منهم ٤١٧ و٤١٧ المستخدمون مباشرة فى الانتاج بنسبة ٧٦٦ ، و٣٥٩٢ من النساء بنسبة ٩٩ ، و٣٨١ و٣ من الشبان بنسبة ٦٢ •

وتدل هذه الاحصاءات القليلة على أن أجهزة الحكم الذاتى فى فروع

الاقتصاد قد عالجت ، كثيرا أو قليلا ، كل المشاكل التى يتعرض لها
العمل فى المؤسسات .

مثل عمل على تطبيق نظام الادارة الذاتية للعمال

يعتبر مصنع « راديه كوتشار » فى مدينة زغرب والذى نفذ فيه
عمل أجهزة الحكم الذاتى للعمال ، من أحدث مؤسسات صناعة المعادن
فى يوغوسلافيا .

ويدير هذا المصنع ، مثل بقية المؤسسات اليوغوسلافية ، العمال
المنتجون أنفسهم .

عضوية العمال فى اللجان

وتضم أجهزة الحكم الذاتى لمصنع « راديه كوتشار » اليوم أكثر من
٤٠٠ عاملا وموظفا ، يشتركون بصفة مباشرة فى ادارة المصنع .
وبالإضافة الى مجلس العمال المركزى ، والذى يضم ٦١ عضوا ، فهناك
احدى عشر مجلسا ، انتخبت لاقسام المصنع المختلفة ، وتضم ٢٤٠
عضوا ، ويشمل مجلس العمال أيضا سبع لجان ، تضم عددا لا بأس
به من العمال ، وتختص هذه اللجان بالمسائل الشخصية المتعلقة
بالثقافة العامة ، والالتماسات والاستئنافات ، والأجور والمرتبات ،
وتنسيق العمل مع المجالس الفرعية للمؤسسة ، وحماية الصحة .
وتكونت فى المجالس الفرعية عدة لجان أيضا ، حتى وصل الأمر فى
مصنع « راديه كوتشار » الذى يبلغ عدد عماله ٤٠٠٠ عامل - الى أن
من بين كل تسعة عمال يوجد عامل يشترك فى أحد أجهزة الحكم
الذاتى للعمال .

وتختص هذه الأجهزة الادارية بتحضير الاجتماعات، وإطلاع العمال على مشاكل المصنع . وتعد اجتماعات المجلس المركزى للعمال مرتين فى الشهر ، ويعقد مجلس الادارة اجتماعا أسبوعيا (وهو الجهاز التنفيذى لمجلس العمال) .

ويطلع أعضاء مجلس العمال بأنفسهم قبل ذلك على كل مسألة ستناقش فى الاجتماع ، حتى يسهل عرضها باختصار ، ويبدون فيها رأيهم ، ويحرص الأعضاء على حضور اجتماعاتهم .

وفى كل ثلاثة شهور يحلل مجلس العمال نتيجة تأدية برنامج الانتاج فى المدة السابقة . ولكى يتاح للأعضاء متابعة تنفيذ البرنامج توزع عليهم نشرة اخبارية كل شهر ، كما يوزع عليهم تقرير مفصل، يحمل الشرح الكافى والبيانات اللازمة ، ثم مسودة برنامج التنفيذ ، والخطط التى يجب اتباعها مستقبلا لتكفل النجاح .

ويعقد أعضاء مجلس العمال ، عقب كل دورة مماثلة ، اجتماعات للعمال الذين انتخبوهم ، لإطلاعهم على النتائج ، ويطلب من ممثلى مجالس المصالح حضور دورات مجلس العمال ليلموا بنشاط الجهاز الرئيسى ، ويعقدون دورات لهم كل شهر .

وتتميز اجتماعات العمال بالمناقشات الحيوية، ويناضل المشتركون فيها دفاعا عن آرائهم ، ولكن الأمر ينتهى دائما الى اتفاق فى النهاية على رأى الاغلبية .

ادارة العمال للمصانع في يوغوسلافيا

أمثلة من التطبيق العملي

« المصانع للعمال ، هل يعنى ذلك أن تصبح المصانع ملكا للعمال ؟ »

أسىء فهم هذا المعنى ، وبخاصة عند الزوار الاجانب ، اذ لم يفهموا أن المصانع للعمال ، تعنى « ادارة العمال للمصانع » فلو أعطيت ملكيات المؤسسات للعمال الذين يعملون فيها لكانت خطوة رجعية ، ولادت الى تفتيت الملكية الاشتراكية ، هذا الى أن الصناعة الحديثة المعاصرة ، والزراعة الحديثة والنقل ، تتطلب تركيز مقومات وموجودات الصناعة لا بعثرتها ، وتتطلب تضامن رأس المال والموارد على أساس كبير ، وجعل الانتاج اشتراكى .

والحكومة الذاتية للعمال هي اعطاء المنتجين المباشرين حق ادارة هذا القسم من الملكية الاشتراكية الذى أعطى لهم لاستعماله ، وليس كملكية خاصة بهم وبهذا الوصف فقط تصبح نظاما تقديميا .

ما هي حقوق الاجهزة الادارية فى المؤسسات ؟

تتمتع الاجهزة الادارية للمؤسسة بكامل الحقوق فى الادارة واتخاذ القرارات . وقد حدد القانون حقوق واختصاصات مجالس العمال . ومجالس الادارة ، والمديرون . مثال ذلك ، ان مجالس العمال تتولى :

- الموافقة على مشروعات وحسابات المؤسسة
- تضع نتائج ادارة المؤسسة
- انتخاب ، وعزل ، واستبدال مجلس ادارة المؤسسة ، أو
- الاعضاء الفرديين .
- اصدار اللوائح المنظمة للمؤسسة .
- توزيع ما تبقى من الارباح تحت تصرف المؤسسة ، وجماعة
- العمال .

على أن مجلس العمال لا يقتصر على هذه الحقوق ، بل يتعداها الى الرقابة الكاملة ، ويجتمع فى فترات ، أقصاها ست أسابيع .

أما مجلس الادارة فهو جهاز تنفيذى جماعى ، ويجتمع أكثر من مرة فى الاسبوع ، ليتخذ قرارات فى أهم الواجبات الحالية ، ولينفذ النتائج التى يضعها مجلس العمال ، ولذلك فان تبعاته كثيرة ، فهو الذى يحضر مسودة المشروعات الاساسية للمؤسسة ، ويحضر المقترحات للمنظمة الداخلية للمؤسسة ، واجتماعات ، واطلاع العمال على مشاكل المصنع ، وما الى ذلك من شئون المؤسسة .

أما مدير المؤسسة الذى هو بحكم وظيفته عضو فى مجلس الادارة ، فانه يتمتع بسلطات فنية ، وعملية ، فهو الذى يشرف على سير الانتاج . وقد دلت التجربة على أن الادارة العمالية هى خير معين للمدير على القيام بمهام أعماله ، كما ثبت بالتطبيق على أن العلاقات الداخلية فى المصنع تساعد كثيرا على تنسيق العمل بين الاجهزة .

اتحادات النقابات والحكم الذاتى للعمال

أدى نظام الحكم الذاتى للعمال ، وانشاء مجالس المنتجين فى كل الهيئات التمثيلية للحكومة الشعبية اليوغوسلافية ، الى تمكين العمال من تقرير وضعهم الاقتصادى مباشرة . فالعمال فى يوغوسلافيا اليوم يديرون المؤسسات ، ويقررون توزيع الربح الزائد للمؤسسات ، ولم يعودوا يلقون معارضة من الموظفين ، أو الرأسماليين ، أو الدولة . بل انهم يقررون - بحرية - كل المسائل المتعلقة بالانتاج ، وتوزيع ثمار العمل فى المؤسسات ، فى حدود مواد المشروع الاقتصادى التى توافق عليه الهيئة التمثيلية ، التى من فروعها مجلس المنتجين ، ويمثل فيه المنتجون المباشرون . وبذلك يتلاشى بالتدريج دور اتحاد النقابات فى حماية المصالح الاقتصادية للعمال ، ولم تصبح اتحادات النقابات حامية العمال ، لان العمال يقررون بأنفسهم مركزهم المادى . وتحولت علاقات العامل وصاحب العمل السابقة ، الى علاقات داخلية للعمال أنفسهم ، وإلى علاقات بين العمال أنفسهم . وعلى ذلك أصبح دور اتحادات النقابات هو رقابة العمال الجماعية للشئون الاقتصادية ، لتساعد على القضاء على ضعف ، وفشل أجهزة الحكومة الذاتية . فعلى الطبقة العاملة أن تقضى على ضعفها ، أى ضعف وفشل الأجهزة التى تنتخبها من بين صفوفها ، وكذلك فإنها تقضى على النقص فى العمل ، والتشريعات الاقتصادية التى تشترك فى الموافقة عليها عن طريق مجالس المنتجين فى كل الهيئات التمثيلية ، من البلدية الى البرلمان .

ولم تعد مهمة اتحادات النقابات الضغط ، بل التعاون مع أجهزة الادارة العمالية ، ومجالس المنتجين ، بتقديم الاقتراحات ، والنقد ،



الرئيس تيتو مع رجال المستقبل

والواجب الاساسى لاتحادات النقابات هو الدفاع عن مصالح الطبقة
العمالية كمجموعة والمصالح الفردية للعمال .

وقد خلق نظام الحكم الذاتى للعمال الظروف للعمال لكى تلعب دورا
حاسما فى ميادين الانتاج ، والصحة العامة ، والتأمين الاجتماعى ،
والتعليم ، والثقافة .

وأصبح الواجب الاساسى لاتحاد النقابات هو تدريب العمال ،
وتمكينهم من مباشرة ادارة الانتاج ، وأعمالا أخرى فى الحياة
الاجتماعية . وقد كونت اتحادات النقابات ١١٠٠ جمعية ثقافية
وفنية ، تضم ١٣٠.٠٠٠ عضو عامل ، و ٢٣٦١ معهدا ثقافيا وفنيا
تضم ٢١٠.٠٠٠ عضو .

وتنشر الاتحادات ٢٨ صحيفة ، توزع ٣٣٠.٠٠٠ نسخة . وكان
أعضاء اتحادات العمال فى سنة ١٩٥٥ ، ١.٥٧٠.٠٠٠ عامل ، أى
٨٠ ٪ من مجموع العمال وموظفى المكاتب . ومن هذه الاتحادات
٣٣ اتحادا مقيدا فى الاتحاد العام لنقابات العمال .

العلاقات السياسية الدولية

التوتر والمتناقضات فى العلاقات الدولية المعاصرة

عالم اليوم غيره بالامس ، فقد حدثت تغييرات جوهرية فى العلاقات الدولية بعد الحرب العالمية الثانية ، وتغير ميزان القوى السياسية ، والاجتماعية فى العالم ، وضاق مجال الاستعمار بنسبة كبيرة ، فى حين اتسع المجال أمام القوى الاشتراكية ، والقوى المحبة للسلام . وخر النظام الاستعماري فى مناطق شاسعة من العالم . وفازت شعوب كثيرة باستقلالها ، بل استقلت قارات بأسرها ، كانت لوقت طويل نهبا للاستعمار ، وبقرة حلوب للاستغلال . فأصبحت اليوم من العوامل النشيطة فى العلاقات الدولية المعاصرة ، ومنيت الفاشية بأكبر فشل ، وكانت تمثل أقصى قوى للرجعية فى هذا العصر ، وباتت الانسانية ، بعدما قاشت من آلام ، وأهوال الحربين العالميتين ، أكثر نصميما اليوم ، عن أى وقت مضى ، على مقاومة تلك الاتجساعات ، والقوى التى تقودها الى كوارث جديدة .

وما زال الصراع فى سبيل السيطرة يشكل تهديدا جديا لعالم اليوم ، وما زالت هناك علاقات غير متكافئة بين الدول والشعوب ، وها هو التخلف الاقتصادى يشيع فى مناطق كثيرة من العالم ، بل انه ليزداد وضوحا ، وهو أيضا من نتائج عدم التكافؤ السياسى . وبالرغم من انهيار الشكل القديم للنظام الاستعماري لاقتصاديات العالم ، الا أن الاستعمار قائم بأشكال جديدة ، وهو يقسم العالم

الآن الى دول متقدمة صناعيا ، ودول متخلفة اقتصاديا ، ويقتصر دور هذه على توريد المواد الخام . ولم تهن محاولات الدول الكبيرة للتوسع الاقتصادى ، وزيادة ثرواتها، عن طريق السيطرة الاقتصادية، والسياسية ، وضم مناطق كبيرة من العالم .

وتولدت من أنقاض الاستعمار الكلاسيكى القديم ، أشكال جديدة « للاستعمار الجديد » .

ويهدف الاستعمار الجديد الى استغلال التخلف الاقتصادى ، والفقر ، ومتاعب بعض البلاد ، وبخاصة تلك التى تعاني أشد المتاعب الداخلية على اثر تخلصها من الاستعمار ، ليدخلها تحت طراز جديد من التبعية الاقتصادية والسياسية . والشكل الجديد لهذا النوع من الاستعمار هو أن تتلقى البلاد مساعدات من الدول الكبرى ، وتظل تابعة لها . وعلى هذا الاساس ظلت سيطرة الدول الكبيرة قائمة فى العالم ، بعد أن اتخذت شكلا جديدا ، ويساير الكفاح لهذا الطراز من السيادة الظروف الدولية المعاصرة ، وغالبا ما يغلف بعبارات براءة عن الانسانية ، والاهتمام بالمناطق المتخلفة ، والمساعدات الحالية من الانانية . . الخ .

وليس الكفاح ضد الاشكال الجديدة للاستعمار ، والسيادة ، بأقل ضرورة الآن مما كان عليه الكفاح ضد الاستعمار الكلاسيكى القديم .

وقد خلفت الحرب العالمية الثانية كثيرا من المشاكل بغير حل ، وكانت حلولها تتأخر دائما . وسممت سياسة المصالح الشخصية العلاقات الدولية ، وما زالت تسممها .

وفى المانيا ، وكوريا ، وفيتنام ، تعيش الشعوب منقسمة ، فى

دول مختلفة النظم الاجتماعية ، تقسمها حدود صناعية ، ويسودها
النزاع والخصام .

ولهذه العوامل مجتمعة ، لا يمكن القول بأن العالم مستقر ، بل انه
يعيش منذ نهاية الحرب العالمية الثانية في جو من القلق والتوتر ، أما
لماذا لا يمكن للعلاقات الدولية أن تستقر على أسس أشد صلابة ،
ف يرجع أولا الى أن حدة المتناقضات الحالية ما زالت تفرض في مجال
العلاقات الدولية سياسة الارتكاز على دولة كبيرة ، أو معسكر . ولما
كانت مثل هذه السياسة تشجع تجار الحروب ، وتحفز على التسلح ،
ونؤدي الى تكثيل البلاد ، وزيادة الكتل العسكرية ، والاحلاف
العسكرية والاقتصادية ، واقامة القواعد العسكرية ، وحشد الفرق
الاجنبية على حدود البلاد الاخرى ، ونمو الميزانيات العسكرية ، والى
تحميل الطبقة العاملة العبء الثقيل الذي توجبه النفقات العسكرية ،
وغيرها من النفقات غير المثمرة .

تقسيم العالم الى كتل عسكرية - سياسية متنازعة ونتائج ذلك

يرجع قيام الكتل العسكرية - السياسية في عالم اليوم - بالاضافة
الى الاسباب الاجتماعية والسياسية - الى الطريقة التي حلت بها
مشاكل العالم خلال الحرب العالمية الثانية وبعدها . والتي بدأت
بتقسيم العالم الى مناطق نفوذ ، وما شابه ذلك من الاشكال السياسية،
في المؤتمرات التي عقدها زعماء الدول الحليفة في طهران ، ويالتا ،
وبوتسدام ، وكان هذا تعبيرا عن سياسة القوة ، والصراع في سبيل
السيطرة ، وأهملت مصالح العالم ، والتقدم الاشتراكي للمجتمع .
وأدى الخوف من أن يخل أى تغيير في الأوضاع القائمة ، بميزان القوى ،
الى الحيلولة دون حل أى مشكلة من المشاكل القائمة . وكانت النتيجة

المنطقية لتلك السياسة هي توتر العلاقات الدولية وانشاء الكتل
العسكرية - السياسية ، والتسابق في التسلح .

وأدى تقسيم العالم الى كتل عسكرية - سياسية متنازعة أيضا الى
تقسيم العالم اقتصاديا ، مما زاد في حدة المتناقضات السياسية في
العلاقات الدولية .

وأغاق تقسيم العالم الى كتل تحقيق فكرة التعايش السلمى ، مما
تحملة من احترام استقلال الشعوب وسيادتها .

كما عرقل هذا التقسيم التوسع في التعاون الثقافى وشتى ألوان
التعاون بين الشعوب ، التى ظلت تجهل المعلومات عن بعضها ، مما
أشاع عدم الثقة .

وهيا قيام الكتل الظروف للقوى الرجعية لاختاد التقدم الداخلى في
البلاد الفردية بحجة وجود خطر خارجى .

وتعارض يوغوسلافيا الاشتراكية تقسيم العالم الى كتل . ، لان
هذه الكتل تحول دون انشاء صلات سياسية ، واقتصادية ، وثقافية
حرة ، معقولة ، بين الشعوب ، الامر الذى يعوق التقدم الاشتراكى
للعالم .

وتعتمد يوغوسلافيا الاشتراكية في سياستها المستقلة أيضا على
تجاربها التاريخية ، فقد كانت سياسة تقسيم العالم الى مناطق
مصلحية ، تستهدف دائما فرض السيادة ، أو الحكم الاستعمارى على
الشعوب الصغيرة . ولم تجلب هذه السياسة السلام . ولكنها كانت
غالبا ما تمهد لنزاع جديد . ومن الطبيعى أن توجه يوغوسلافيا
الاشتراكية كل جهودها للتقدم الداخلى ، الحر من أى ضغط خارجى .

المغزى التاريخى للكفاح فى سبيل الاستقلال القومى

لا يتعارض الكفاح فى سبيل توطيد استقلال البلاد الفردية مع تقدم التعاون الدولى على أوسع نطاق ، ولكن ذلك فى الحقيقة نقطة البداية لزيادة التقارب بين الشعوب ، ومواصلة التقدم الديموقراطى ، وتفاهم العالم فى الميادين الاقتصادية ، والسياسية ، والثقافية . ولا يمكن أن يتحقق التعاون ، والتفاهم التام الا بين شعوب مستقلة ، متكافئة .

ومفهوم الاستقلال السياسى والاقتصادى عند الشيوعيين اليوغوسلافيين هو أن تقبل الشعوب ، أو الدول المستقلة اختياريا وعلى أساس المساواة - الالتزامات الدولية التى تلائم مصالحها الخاصة ، ومصالح الشعوب الأخرى . وكذلك عدم فرض ارادة دولة على أخرى . وعلى ذلك فإن كفاح الشعوب فى سبيل الاستقلال السياسى والاقتصادى فى الظروف الحالية ، لا يعنى الانسحاب الى نطاق حدودها ، بل انه يعنى على النقيض اتحاد الشعوب ، وتقاربها ، ثم ارتباطها فى عالم واحد على أساس المساواة الكاملة ، مع المحافظة على مصالحها الخاصة .

ولا يعنى كفاح شيوعى يوغوسلافيا للمحافظة على استقلال بلادهم ، عزلتهم عن بقية العالم .

ولم يكن النزاع الذى نشأ فى ١٩٤٨ ، بسبب مقاومة الحزب الشيوعى اليوغوسلافى لسياسة ستالين ، تعبيرا عن أى رغبة للانسحاب ، والعزلة ، بل كان تعبيرا عن مقاومة سياسة خاطئة ، من شأنها الاضرار بالتقدم الاشتراكى . وكان قرار الكومنفورم يهدف الى تسوية عدم المساواة فى العلاقات بين الدول الاشتراكية ، واعطاءها قوة القانون . ولم يكن القرار فى الواقع الا قضاء على استقلال الشعوب ، وحرياتها فى النهوض بالعلاقات الاشتراكية .

لقد كان ما حدث في ١٩٤٨ ، نقضا للمبادئ الاشتراكية والديموقراطية التي ينبغي أن تطبق بين بلدين اشتراكيين . وقد دلت تجارب الاعوام الماضية على أن تقدم العلاقات بين البلاد الاشتراكية ينبغي أن يتخذ مثالا للعلاقات القادمة بين الدول . ويجب أن تقوم هذه العلاقات على مبادئ الاستقلال ، والمساواة التامة ، والاحترام لكل بلد . أما اقامة أى نوع من السيطرة في هذه العلاقات باسم الاشتراكية ، أو البروليتاريا الدولية ، فانها تعوق تقدم البلاد الاشتراكية ، والاشتراكية على وجه عام ، وكذلك البروليتاريا الدولية الحقيقية . ودلت التجربة على أنه لا يمكن لبلد اشتراكي أن يحتفظ بعلاقات غير متكافئة مع بلد اشتراكي آخر ، أو أكثر ، لأنه يتمتع بوضع سياسي دولي قوى ، ولأنه على مستوى اقتصادي عال .

ولا شك أن الموقف الدولي في ذلك الوقت كان مسئولاً جزئياً ، أيضاً ، عن قيام علاقات غير متساوية .

وقد كشفت المقاومة للاخطاء التي حدثت في العلاقات بين البلاد الاشتراكية عن الامانى التقدمية لشعوب البلاد الاشتراكية ، لبناء اشتراكية تتفق وظروفهم الخاصة ، مع حساب مصالح الاشتراكية في مجموعها . أما تسمية هذه السياسة بالشيوعية الاهلية ، فليس الا جموداً في التفكير ، أو نتيجة لانانية في عقيدة الدولة ، أو دسائس البورجوازية .

ونحن نعتقد بأن العلاقات بين الدول الاشتراكية يجب أن تجرد من تلك الظواهر التي أدخلتها الرأسمالية في العلاقات بين الكبير والصغير ، وبين القوى والضعيف ، وبين المتقدم والمتخلف ، وبين الابيض والملون ، أو بأسلوب مهذب ، بين المتقدم والأقل تقدماً من البلاد والشعوب .

مشاكل الكفاح في سبيل السلام

أظهر التقدم الذى أحرزه العالم أنه يمكن تجنب كارثة وقوع حرب عالمية جديدة ، وذلك بفضل يقظة مئات الملايين من الطبقة العاملة ، الذين لا يرون سببا لاقحامهم فى مثل هذه الحرب . وكذلك الشعوب التى نالت استقلالها حديثا ، وأنشأت دولا جديدة ، فانها تمثل قوى ايجابية فى العلاقات الدولية الحالية . ونضجت فكرة التعايش السلمى بين الدول ، ذات النظم المختلفة ، وهناك امكانيات واقعية أمام هيئة الامم المتحدة لتزيد من دورها ، وسلطانها ، لحسم الخلافات الدولية ، والمحافظة على السلام . فبالرغم من تراخى هذه الهيئة - نتيجة لتأثير المتناقضات الدولية - فانها تستطيع أن تصبح ثواة لجهاز ديموقراطى لا يقتصر دوره على الغاء الحرب، بل تشجيع التعاون المثمر ، والصلات الطيبة بين الشعوب ، وبالتالي دعم الجهود المبذولة لتحقيق وحدة العالم .

كل هذه العوامل ساعدت على ازدياد الشعور فى الاعوام الماضية بأن الحرب لم تصبح مستعصية الالغاء . وليس معنى هذا تفنيد النظرية الماركسية القائلة بأن الاستعمار يولد الازمات والحرب . ولكنه يعنى قبل كل شئ ضعف العوامل الرأسمالية من حيث الدور الذى تلعبه ، والقوى التى تمارسها ، وبخاصة اذا ما قورنت بنمو القوى الاشتراكية ، والمعادية للاستعمار .

ويشكل استمرار سباق التسلح ، واستعداد الدول العسكرية الفائق ، خطرا جديا على السلام العالمى اليوم ، ويهينى الفرص لاستعمال القوة لحل الخلافات الدولية ، وزيادة ضغط الدول الكبيرة على البلاد الأخرى ، واشتداد النزاع العالمى ، واشاعة غم الثقة ، والقلق ، والخوف من وقوع حرب .

أما سياسة توازن القوى عن طريق التسليح ، فإنها تؤدي إلى التوازن الإيجابي الذي ينشده العالم لاستقرار العلاقات الدولية ، ولكنه يجر الانسانية إلى حرب جديدة .

ويواجه رؤساء الدول الذين يملكون حق تقرير استعمال الطاقة الذرية في المستقبل ، مسؤولية لم يواجهها أحد في الماضي ، فإن أقل استعمال للأسلحة الذرية يصيب الانسانية بأفطع الكوارث . ولهذا السبب كان الطريق الوحيد لنجاة الانسانية من الموقف الخطير الحالي هو نزع السلاح ، والبقاء على السلام ، وتدعيمه .

ومن رأى شيوعى يوغوسلافيا ان الحاجة ماسة اليوم ، أكثر من أى يوم مضى ، لحماية السلام ، ونزع السلاح بصفة عامة . ولا بد من أن تتضافر في هذا الميدان جهود كل الأحزاب ، والمنظمات العمالية والأشخاص التقدميين ، وزجال الدين ، وأعضاء الطوائف والهيئات المختلفة . والسلام ، في الظروف الحالية ، معناه أولا التعايش السلمى بين الشعوب ، والدول ذات النظم الاجتماعية المختلفة . ولا ينبغي أن يكون هذا التعايش سلبيا ، بعيدا عن الكتل ، يجب أن يكون التعايش ايجابيا ، وان يهدف إلى تحقيق التعاون الشامل بين الشعوب . وينبغي ، قبل كل شيء ، أن يستهدف تهيئة الظروف اللازمة لحل المشاكل العالمية ، تدريجيا ، ونزع السلاح ، وتحويل المبالغ الضخمة التي تصرف على التسليح ، إلى ميادين الاقتصاد والثقافة والعلم ، لخير العالم كله ، ومساعدة البلاد المتخلفة ، والتنافس الانشائي ، والسلمى ، بين الدول ذات النظم الاجتماعية المختلفة ، والنهوض بالقوى الانتاجية للمجتمع إلى مستوى أعلا .

التعايش الإيجابي

يجب أن تقوم سياسة التعايش الإيجابي على أسس احترام

الاستقلال ، والسيادة ، والمساواة ، للبلاد الاخرى ، وعدم التدخل
فى شؤونها الداخلية .

ويجب أن يطبق التعايش الايجابى فى العلاقات بين الدول
والشعوب ، وليس فى العلاقات بين الكتل ولو قام بينها لما امكنه أن
يدوم ، لان ذلك لا يكون تعايشا البتة ، بل هو هدنة مؤقتة ، تخفى
خطر نزاعات جديدة .

وسياسة التعايش الايجابى هى أيضا تعبير عن التقدم القوى
للقوى المنتجة ، لانها تبين حاجة عالم اليوم لاوسع نطاق من التعاون
فى ميادين الاقتصاد ، والثقافة ، والعلوم . وتهىء سياسة التعايش
الايجابى أيضا الظروف اللازمة للتكامل الاقتصادى للعالم . والوحدة
الاقتصادية للعالم هى من الاهداف الاولى للاشتراكية .

وهكذا يتبين أن سياسة التعايش الايجابى ، عن طريق التعاون
الدولى ، وتوطيد السلام ، لا تساعد فقط على استئصال خطر الحرب ،
ولكنها تهىء الظروف فى نفس الوقت لاسرع تقدم للاشتراكية .
وتؤدى سياسة التعايش الايجابى فى كل بلد الى القضاء على تلك
القوى التى تعوق التقدم ، والتى تمثل خطر حرب عالمية جديدة ، وهى
توسع من قواعد الكفاح ضد الاستعمار ، وتنقص من الامكانيات التى
تؤدى الى سياسة السيطرة ، وتطيح بالاسس التى تقوم عليها
البيروقراطية ، وتعاون على التقدم السريع للبلاد الاشتراكية . وتبعاً
لذلك ، فإن تلك السياسة لا تخلد الاوضاع الاجتماعية الحالية ،
ولكنها على النقيض ، تعمل على تغييرها ، بأسرع وقت .

ويتطلب توطيد السلام ، والتقدم الاشتراكى أن تتضافر القوى
الاشتراكية فى الكفاح مع كل القوى المحيية للسلام ، فى سبيل

انتصار سياسة السلام ، والتعايش الايجابى . فالعالم فى حاجة اليوم الى جهود كل القوى المحبة للسلام ، وكل رؤساء الدول ، ورجالها المسؤولين ، لتحقيق التعاون بين الشرق والغرب . وفى استطاعة الدول التى لا تنتسب الى أى كتلة أن تساهم بقسط كبير فى هذا الميدان .

وستعمل السياسة الخارجية ليوغوسلافيا على تحقيق هذه الاهداف .

التعاون الاقتصادى الدولى

وصل الانتاج ، والقوى المنتجة ، فى هذا العصر ، الى مستوى من الفن ، والتقدم ، يتطلب قيام صلات ثابتة بين الاقتصاد القومى ، والاقتصاد العالمى . ويتوقف التقدم العام للبلاد المنفردة - وبخاصة اليوم - على الاقتصاد الدولى الحر ، والصلات الفنية ، والعلمية ، والتعاون . يعكس ما يضر به الانزواء داخل الحدود القومية ، وقيام حكومة الفرد ، والتمييز ، الذى توحى به الدوافع المذهبية ، أو السياسية ، فإن كل ذلك لا يتفق مع حاجات التقدم الاقتصادى للعالم ، ولا يقتصر ضرره على البلاد الفردية ، بل يشمل العالم كله .

ولهذه الاسباب ، فإن الاتحادات العامة ، أو الاقليمية ، التى تقوم فى المجال الاقتصادى ، وفقا للحاجة الاقتصادية الخاصة ، وتم تكوينها عن طريق تقدم التعاون الاقتصادى العالمى ، على أساس المساواة ، قد تساهم ، للتو ، أو فى المستقبل ، فى منهاج توحيد العالم الاقتصادى ، والمعونة المتبادلة للشعوب ، للنهوض بقواها المنتجة . وكذلك فى تنسيقها النهائى . وفى هذه الحالة فإن التكامل الاقليمى قد يكون الخطوات الاولى فى طريق وحدة العالم الاقتصادية على أساس اشمل .

ومع ذلك فان بعض أشكال التكامل الاقليمي الحالية ، تشمل عوامل سلبية ، اضطررها اليها تقسيم العالم الى كتل ، وكذلك بتأثير الاستعمار ، والسيطرة ، وتخولها مثل هذه التأثيرات عادة الى آلات في ايدي الكتل ، تساعد على بقائها ، وتضع بعض البلاد الاخرى في وضع مماثل . ولكي ينهض التكامل الاقتصادي ، سواء أكان عاما ، أو اقليميا ، لا بد للقوى التقدمية من أن تجارى الكفاح ضد مثل هذا النفوذ السلبي المضاد للتكامل .

ولما كانت يوغوسلافيا الاشتراكية تدرك الموقف الحالى فى العالم ، والمؤثرات السلبية المختلفة فى الاشكال الحالية للتكامل الاقليمي ، فانها لم تنضم الى أى نظام للتكامل الاقتصادي الاقليمي . ولكنها تقدر أهمية تقدم التعاون الاقتصادي الدولى ، والمظاهر الايجابية للعناصر الجديدة ، ولذلك فهي تعمل على ازدياد تعاونها مع عدة منظمات اقتصادية ، اوروبية ، اقليمية ، على أساس المساواة ، ومن زاوية تبادل المنفعة .

النهوض بالبلاد المتخلفة

ظهر فى العالم ، عقب الحرب العالمية الثانية ، عدد من الدول الجديدة ، المستقلة ، وقد بدأت هذه البلاد بالنهوض باقتصادياتها فى وقت أظهرت فيه الرأسمالية اتجاهات قوية نحو رأسمالية الدولة . وكان عليها لى ترمى الاسس الاقتصادية اللازمة لاستقلالها السياسى الحديث ، أن تسرع فى نهضتها الاقتصادية ، الامر الذى جعلها تضطر الى اخضاع حياتها الاقتصادية للدولة .

وتشمل البلاد المتخلفة اقتصاديا فى عالم اليوم ، الاغلبية الساحقة من البشرية وتملك هذه البلاد طاقات ، وموارد طبيعية شاسعة ،

ويشكل التقدم الاقتصادي لهذه البلاد الاسس لاستقلالها السياسى ، وهو الشرط المادى لمساواتها فى العلاقات الدولية ، الاقتصادية والسياسية ، والتي تكون احدى دعائم الاستقرار والتقدم فى اقتصاد العالم .

وعلى ذلك فان المعونة الدولية التى تقدم للبلاد المتخلفة بغرض انهاضها اقتصاديا ، هى أيضا من مصلحة الاقتصاد العالمى ، كمجموع . ومن الممكن أن تساهم المعونة الدولية فى التقدم التاريخى ، فى حالة واحدة ، وهى اذا أعطيت بغير شروط عسكرية أو سياسية ، وعلى أسس العلاقات الديموقراطية بين البلاد ، وهنا تكمن الاهمية التقدمية العظيمة للمعونة الاقتصادية الدولية عن طريق الاعمال الدولية الجماعية القائمة على احترام استقلال الشعوب التى تشملها المعونة ، وحقوق سيادتها . وستدخل مثل هذه المعونة عنصرا جديدا فى العلاقات الاقتصادية الدولية . هذا الى انها تمثل فى ظروفنا الحالية ، أحد العناصر الاقتصادية الزائدة الاهمية ، المضادة للاستعمار ، والسيطرة ، والحرب .

وتهتم القوى الاشتراكية بتوطيد مثل هذا العمل الدولى ، وبسنته الى أبعد حد ممكن .

وتبذل يوغوسلافيا الاشتراكية جهودا جبارة لكى تنال الدول المتخلفة معونة دولية ، وبخاصة فى نطاق اختصاص هيئة الامم المتحدة . ولكنها تعارض كل محاولة لاستعمال المعونة الاقتصادية الدولية كوسيلة لتحقيق أهداف سياسية ، أو عسكرية . ولهذا السبب تصر يوغوسلافيا الاشتراكية فى سياستها الخارجية على المبدأ القائل بوجوب تقديم المعونة الاقتصادية الدولية بغير شروط .

وتقدر يوغوسلافيا الاشتراكية ان الاولوية يجب ان تعطى للعمل
الدولى الجماعى ، ولكنها تقف موقفا ايجابيا - أيضا - من البرامج
الثنائية للمعونة الاقتصادية ، ما دامت لا تهدد سيادة البلاد التى
تتلقى المعونة ، ولا تغلها بقيود سياسية .

سياسة يوغوسلافيا الخارجية

تقوم السياسة الخارجية ليوغوسلافيا الاشتراكية على أساس
التجارب التاريخية للشعوب اليوغوسلافية ، وتصميمها على حماية
استقلالها ، وسيادتها بأى ثمن ، والعمل على التقدم الاشتراكى الحر
للبلاد ، والمساهمة فى قيام تعاون شامل بين الشعوب .

وللقيام بهذه المهام ، تتبع يوغوسلافيا الاشتراكية فى سياستها
الخارجية مبادئ التعايش السلمى ، والعمل الصريح المكشوف ،
والاستقلال فى الرأى والمواقف .

واستقلال سياسة يوغوسلافيا الخارجية هو عكس الانانية، وضيق
الافق ، والانزواء الداخلى ، والاقتصار على القومية ، فيوغوسلافيا جزء
من المجتمع الاوروبى ، والعالمى ، وهى كبلد اشتراكى ، جزء من
العالم الاشتراكى ، أى من القوى الاشتراكية ، والتقدمية ، فى
البشرية المعاصرة . ومن رأينا ان مسألة الاستقلال القومى فى فترة
الانتقال من الرأسمالية الى الاشتراكية ، هى قبل كل شئ ، مسألة
تأمين التقدم الحر ، غير المفروض ، لكل أشكال الحركات نحو
الاشتراكية ، وكذلك مسألة الامن من كل مخلفات السيطرة، ومكافحة
عدم المساواة الاقتصادية ، والسياسية . والكفاح فى سبيل
الاستقلال القومى - على هذا النحو - هو أيضا كفاح لخلق الظروف
السياسية والاقتصادية للدولية الاشتراكية الحقيقية فى العلاقات
بين البلاد الاشتراكية ، وهى على ذلك ، نقطة البداية لتقريب ،
وتوحيد الشعوب على أسس تستوحى مصالحها المشتركة .

وتمشيا مع المبادئ العامة لسياستها الخارجية ، فإن يوغوسلافيا الاشتراكية تتابع جهودها للنهوض بالتعاون ، وعلاقات حسن الجوار مع كل البلاد المتاخمة ، بغض النظر عن الخلافات السياسية ، والاجتماعية بين يوغوسلافيا وتلك البلاد ، والخلافات في علاقاتها مع الكتل القائمة . وتتفق هذه السياسة مع مصالح الشعوب الكائنة في هذه البقعة من العالم ، وهي تؤدي الى أمن العالم وسلامه .

وان يوغوسلافيا الاشتراكية التي ولدت في أتون حرب التحرير الشعبية والثورة الاشتراكية ، تناصر ضمان الحقوق الديمقراطية ، والثقافية ، والاقتصادية ، المتكافئة للأقليات التي تعيش في بلادها ، وكذلك الأقليات اليوغوسلافية في البلاد الأخرى .

وترى يوغوسلافيا انه يمكن ان تصبح هيئة الأمم ، عن طريق الجهود التي يبذلها محبو السلام ، والقوى الديمقراطية ، والمعادية للاستعمار ، أداة للسلام ، والتقارب ، والتعاون ، وتبادل المعونة بين الشعوب . ولذلك فأننا ندعم كل شكل من أشكال النشاط عن طريق منظمة الأمم المتحدة ، في مجال كفاحنا لنشر سياسة التعايش الإيجابي ، وفض الكتل التي تتنازع العالم .

وسيتابع شيوعيو يوغوسلافيا هذا الخط الذي رسمته السياسة الخارجية ليوغوسلافيا ، وسيبذلون قصارى الجهد للتعاون مع الأحزاب والمنظمات العمالية ، والحركات الديمقراطية ، والمعادية للاستعمار ، والقومية التحريرية ، وتساهم مع كل شعوب العالم في جهودها لمنع أي حرب جديدة .

ولم يكن مصير شعوبنا ، ومستقبل تقدمنا الاشتراكي ، مرتبطا بمصير الشعوب الأخرى ، وبإنجاح التقدم الاشتراكي في البلاد الأخرى كم هو مرتبط اليوم .

جمهورية العراق الجديدة

« ما كدنا نفرغ من إعداد هذا الكتاب حتى جاءت
الأنباء السارة بتحرر العراق من النظام البائد ، وكان
ذلك مصادفة سعيدة لان نختم فصل العلاقات السياسية
الدولية بنص برقية الاعتراف بالجمهورية العربية الجديدة
الذي أرسلها الرئيس تيتو الى الزعيم الركن عبدالكريم
قاسم رئيس الوزارة العراقية » .

«وفقا للمبدأ القائل بأن لكل شعب الحق في أن يقرر نظامه الخاص
في الحياة ، واقتناعا مني بأن قيام جمهورية العراق يتفق مع ارادة
الشعب العراقي في تعزيز استقلاله، فان حكومة جمهورية يوغوسلافيا
الاتحادية الشعبية ، سعيدة بأن تعترف بجمهورية العراق ، وان
تقترح اقامة علاقات دبلوماسية معها . وتغيبط الحكومة اليوغوسلافية
وهي تتخذ هذا القرار ، أعظم الاغتيباط ، اذ لم تكن هناك فرصة
لاقامة العلاقات الدبلوماسية بين بلدينا في الماضي » .

واننى اذ أنقل اليكم قرار الحكومة اليوغوسلافية هذا ، أود أن
أعبر للسيد رئيس الوزارة عن أطيب تمنياتي بالتوفيق للجمهورية
العراقية في كل الميادين . وانى لمقتنع أن هذه الخطوة ستكون بداية
سعيدة للتقدم المثمر في العلاقات المتبادلة ، لصالح شعوبنا، ولصالح
السلام في العالم » .

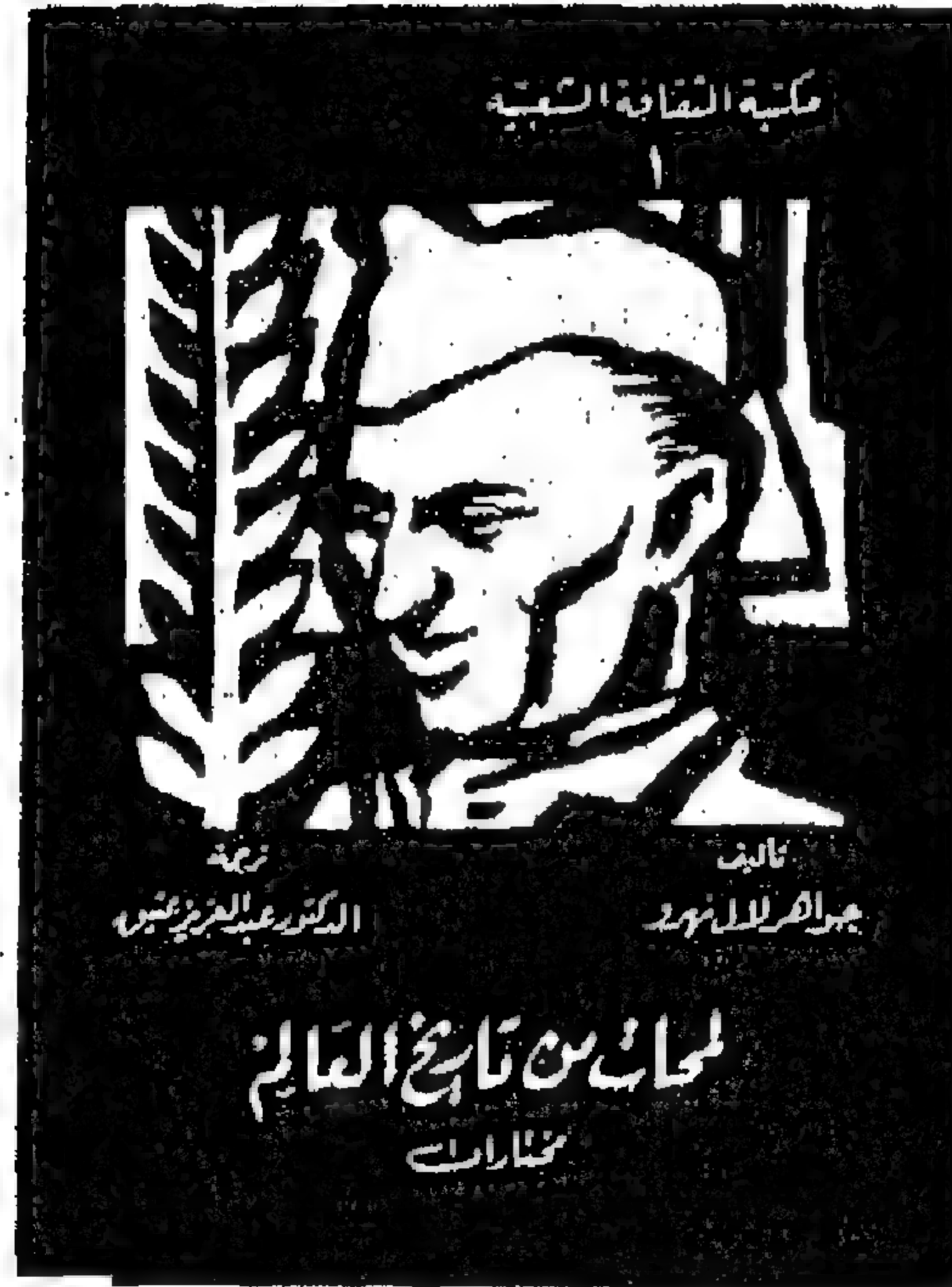
فهرست المواضيع

صفحة

٥ المقدمة . . دعوة الى الحياة
٧ سفير السلام المتجول
٤٧ العالم يدور في حلقة مفرغة
٥٩ الاستعمار وتطور الشرقيين الادنى والاوسط
٦٦ السياسة الخارجية ليوغوسلافيا
٧٨ جهودنا في هيئة الأمم
 العودة بالعلاقات الى مجراها الطبيعي مع الاتحاد السوفيتي
٨١ والديمقراطيات الشعبية الشرقية الاخرى
٨٧ الحركة الدولية للعمال
٩١ على من تقع مسؤولية التوتر الدولي
٩٩ أيهما أصلح : سياسة الكتل . . أم التعايش
١٠٣ مشكلة الدول المتخلفة
١١٢ الانسانية هي أساس الاشتراكية
١١٣ العلاقات الاجتماعية والاقتصادية في عالم اليوم
١٣٥ الكفاح في سبيل الاشتراكية
١٤٧ مراحل التأمين الاشتراكي
١٥٨ كيف تحكم يوغوسلافيا
١٦٢ الادارة في يد المنتجين
١٦٦ ادارة العمال للمصانع
١٦٨ اتحاد النقابات والحكم الذاتي للعمال
١٧١ العلاقات السياسية الدولية
١٨٥ جمهورية العراق الجديدة

مكتبة الثقافة الشعبية

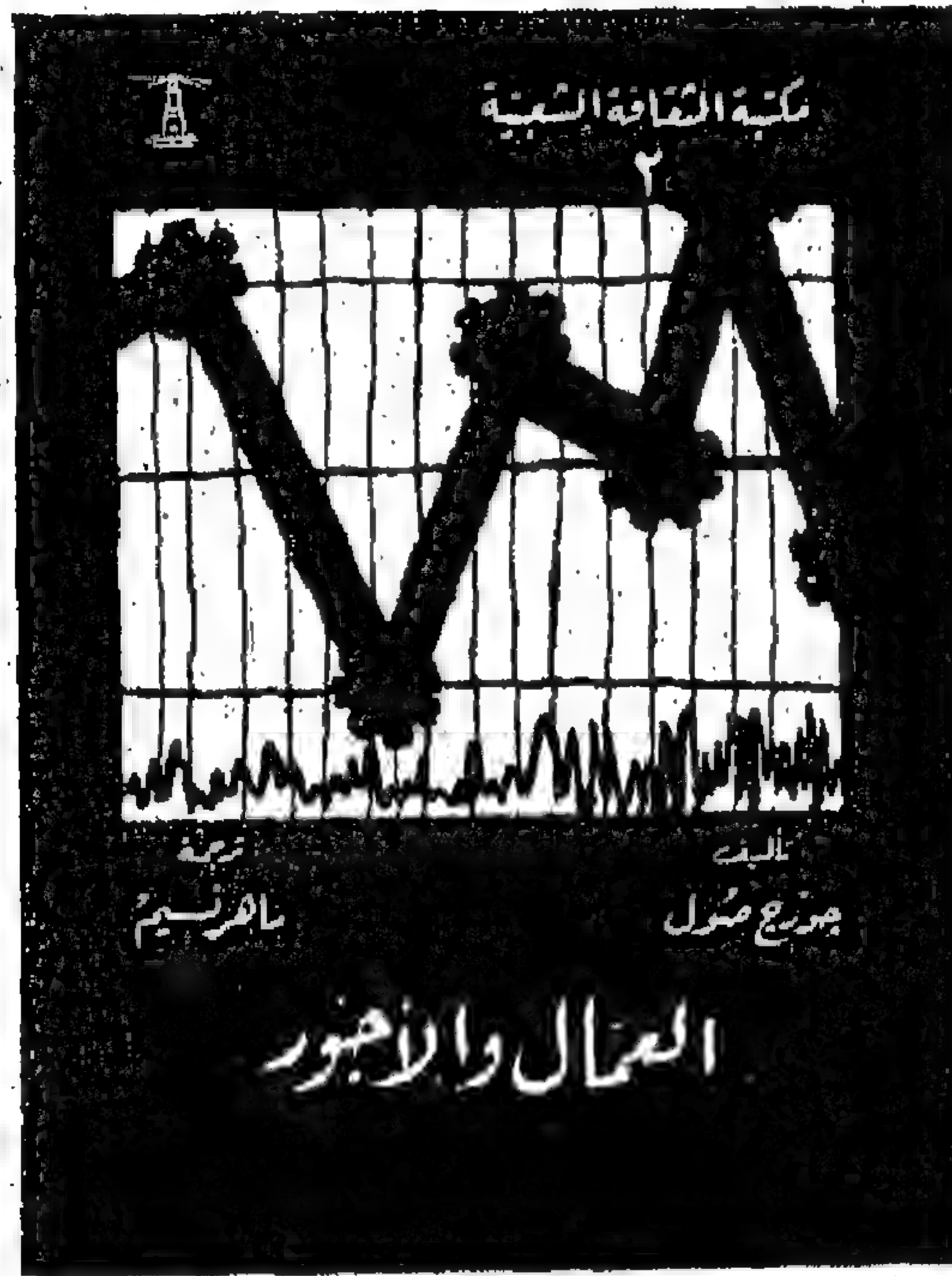
الكتاب الأول



مجموعة من الرسائل بعث بها زعيم الهند جواهر لال نهرو
الى ابنته أيام كان مغيبا وراء قضبان السجن ، عرض لها فيها
تاريخ العالم موشعا بنظرات صائبة في السياسة والاجتماع
والعلم جلت لها أحداث التاريخ وحوادثه جلوة صحيحة جميلة

مكتبة الثقافة الشعبية

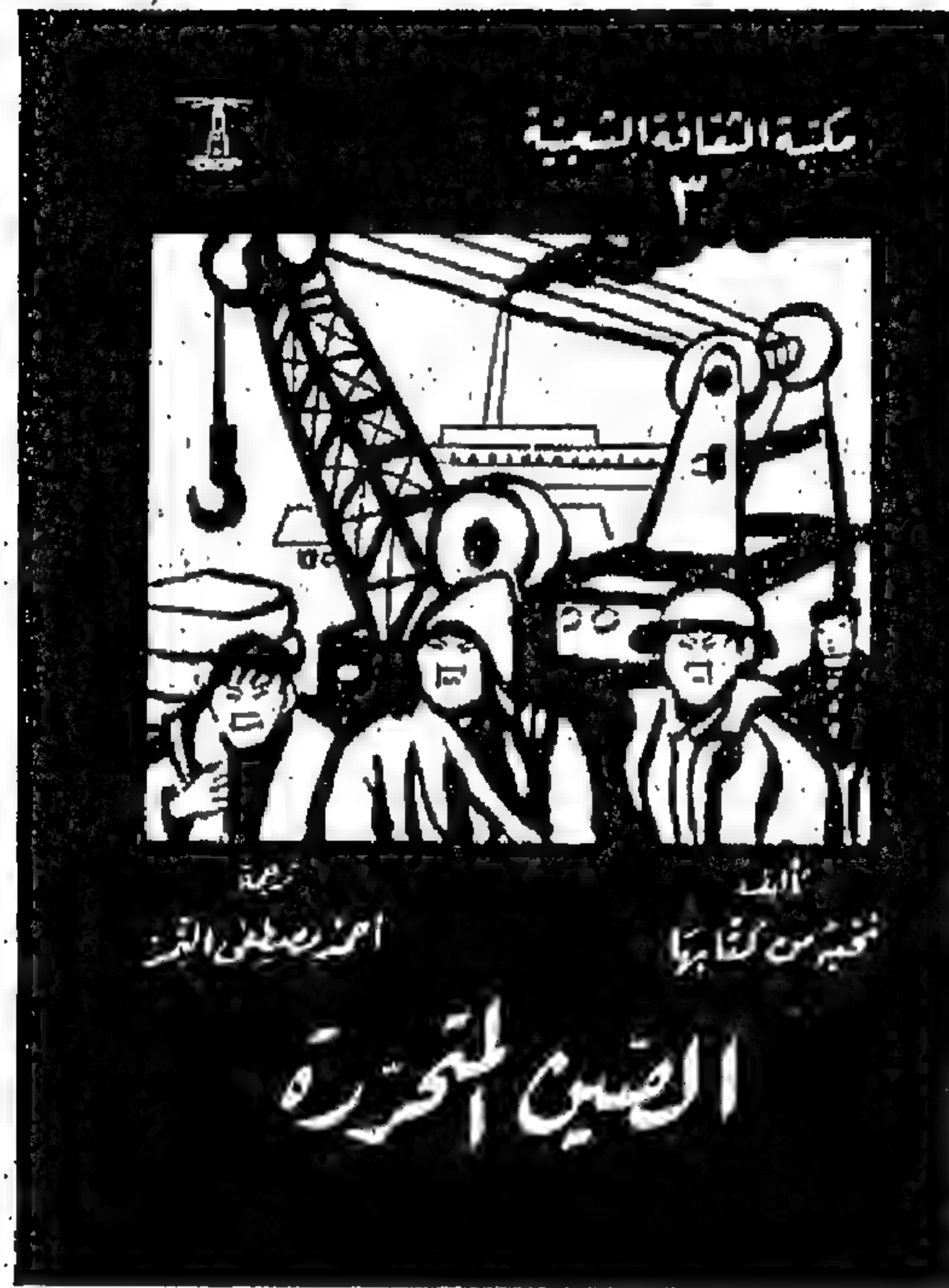
الكتاب الثاني



ان موضوع العمال والأجور من الموضوعات التي تكفل الاقتصاد السياسي بمعالجتها على أحسن الوجوه ، ومؤلف هذا الكتاب أحد الأساتذة أصحاب الباع الطويلة في هذا المضمار والمشهود لهم بالكفاية فيه فقد عالج الموضوع في كتابه هذا معالجة الخير التقدير وقدم للعامل ولصاحب العمل زبدة آرائه وتجاربه في هذا الباب

مكتبة الثقافة الشعبية

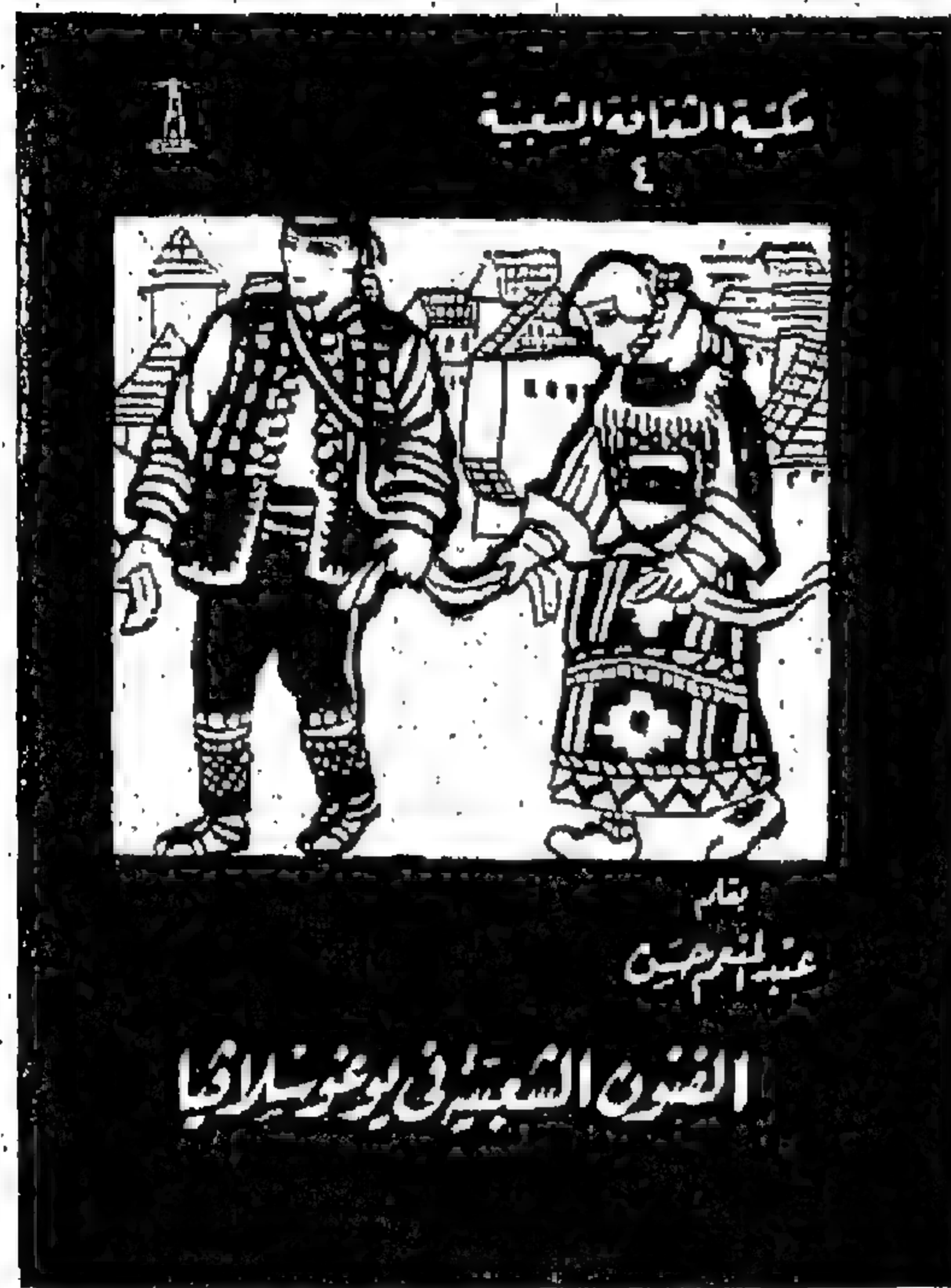
الكتاب الثالث



جبال من الحضارات القديمة تسمخ بأنفها في بلاد الصين وأثقال
التقاليد والعادات تربط الصين دون الانطلاق ، وقيود من
الاستعمار تحول بينها وبين التقدم والتحرر ، ولكن الصين
الحديثة استطاعت أن تتغلب على الصعاب وأن تنهض الى
احتلال مكانتها اللائقة بها تحت الشمس .. وفي هذا
الكتاب أمثلة ملموسة من نهضتها في شتى جوانب الحياة

مكتبة الثقافة الشعبية

الكتاب الرابع



أول كتاب من نوعه باللغة العربية يحدثنا عن يوغوسلافيا البلد الصديق ويعرض لنا كفاحه ونضاله في سبيل الحرية والاستقلال ونصيب الفنون الشعبية فيه من ذلك الكفاح والنضال ، فالرقص الشعبي والمواويل والمزمار والآزياء القومية والصناعات الشعبية كانت كلها ولا تزال تعبيرا عن الألم والأمل والجهاد

طبع بمطبعة العالم العربي بالقاهرة
٢٣ شارع الظاهر - ت ٤٤٧٠٦

مكتبة الثقافة الشعبية

مجموعة جديدة تقدمها دار المعارف إلى العالم العربي متوخية فيها تحقيق الأهداف الآتية :

١ - أن تجعل القارئ العربي متصلاً بجميع الحضارات على اختلاف مذاهبها ومناهجها فيقف عليها ويستوعبها بما تضعه هذه المجموعة بين يديه من ترجمات دقيقة أمينة .

٢ - أن تساعد محبي الاطلاع والتوسع على تنمية ثقافتهم العامة فتزودهم بموضوعات جلية الشأن ولكنها سهلة المأخذ تقتطفها لهم من مختلف حداث الفكر .

٣ - أن توفر للراغب في التخصص موضوعات تكون له بمثابة المدخل إلى كتب التخصص .

ظهر منها :

- ١ - لمحات من تاريخ العالم بقلم جواهر لال نهرو
ترجمة الدكتور عبد العزيز عتيق
- ٢ - العمال والأجور بقلم جورج صول
ترجمة ماهر نسيم
- ٣ - الصين المتحررة بقلم نخبة من كتابها
ترجمة أحمد مصطفي
- ٤ - الفنون الشعبية في يوغوسلافيا بقلم عبد المنعم حسن
- ٥ - نظرات على عالم اليوم بقلم الرئيس تيتو
ترجمة عبد المنعم حسن

دارالمعارف بمصر

ملتزم التوزيع : مؤسسة المطبوعات الحديثة

Bibliotheca Alexandrina



0399191

